الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

الميزان الاقتصادي لسنة 2013
الفلاحة والصيد البحري

جانفي 2013

الفهـــرس

الصفحة

الملـخـــــص 1

الباب الأول

إنجازات سنة 2012 **3**

I - سياسة التنمية الفلاحية 3

II - الإنجازات الكمية 15

أ - الإنتاج 15

ب - الميزان التجاري الغذائي 17

ج - الاستثمارات 17

الباب الثاني

تقديرات سنة 2013 **20**

I- سياسة التنمية الفلاحية 20

II- التوقعات الكمية 25

أ - الإنتاج 25

ب - الميزان التجاري الغذائي 26

ج - الاستثمارات 27

الباب الثالث

قطاعات الانتاج **28**

I - الحبوب 28

II - الأعلاف 42

III - البقول الجافة 46

IV - الأشجار المثمرة 50

V - الخضروات 57

VI - تربية الماشية 62

VII - الصيد البحري 72

VIII - الموارد المائية 76

IX - المحافظة على المياه التربة 83

X - الغابات 85

XI - المراعي 88

الملاحق الإحصائية

ملخص

شهد القطاع الفلاحي على إثر الثورة خلال سنة 2011 عديد الصعوبات تمثلت خاصة في اضطرابات في تزويد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج وتوفر اليد العاملة الفلاحية وتراجع في نسق النشاط بعديد المستغلات وخاصة منها الأراضي الدولية المسوغة بسبب اقتحامها وإتلاف معداتها. وقد اتجهت المجهودات سنة 2012 إلى الحد من هذه الصعوبات والعمل على توفير أسباب النجاح للموسم الفلاحي ومواصلة التفكير في المعوقات الهيكلية للقطاع عبر إتمام عدد من الدراسات والانطلاق في إعداد دراسات أخرى من شأنها أن تساعد على مزيد فهم هذه العراقيل وإيجاد الحلول الملائمة لدعم مساهمة القطاع في النمو وفي تنشيط الدورة الاقتصادية في الجهات وخاصة منها الداخلية التي يعتمد اقتصادها أساسا على النشاط الفلاحي.

وقد مكنت الظروف المناخية الطيبة المسجلة خلال سنة 2012 ومختلف الإجراءات التي تم اتخاذها لتثمينها من تحقيق نسبة نمو طيبة للقطاع بالمقارنة مع انجازات سنة 2011 التي كانت بدورها نتائجها هامة.

وتقدر القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2012 بالأسعار الجارية بحوالي 6050 م.د مقابل 5523 م.د تم تحقيقها خلال سنة 2011، وهو ما يمثل نسبة نمو ايجابية بالأسعار القارة لسنة 2011 بـ 4.1% وذلك بعد تسجيل نسبة نمو هامة بـ9.5% خلال سنة 2011. ويأتي هذا النمو بفضل النتائج الطيبة التي سجلتها أغلب القطاعات وخاصة منها الحبوب الزياتين والدواجن وبعض منتجات الصيد البحري.

وبخصوص الميزان التجاري الغذائي ، ينتظر أن تبلغ نسبة تغطية الواردات بالصادرات 67 % مقابل 75 % سنة2011 ، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الواردات الغذائية بنسبة 6 % وتقلص قيمة الصادرات بـنسبة 5 %.

أما الاستثمارات الجملية المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2012 فيقدر حجمها بحوالي 1297.3 مليون دينار مقابل 1058.9 مليون دينار تم تسجيلها خلال سنة 2011 محققة بذلك تطورا بنسبة 22.5%. وتمثل هذه الاستثمارات 8.1% من قيمة الاستثمارات الجملية في الاقتصاد الوطني مقابل نسبة بـ 7.5% خلال

سنة 2011. وتتوزع هذه الاستثمارات بين القطاعين العمومي والخاص بنسب 48% و52% على التوالي.

أما بالنسبة لتقديرات سنة 2013 فيعتمد منوال التنمية على تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالأسعار القارة للسنة الفارطة بنسبة 3.1% بالمقارنة مع الإنجازات المحتملة لسنة 2012 ، حيث من المنتظر أن يكون حجم القيمة المضافة للقطاع في حدود 6400 مليون دينار. وتعتمد هذه التوقعات بالخصوص على إنتاج 21 مليون قنطار من الحبوب و حوالي مليون طن من زيتون الزيت.

كما تشير التوقعات الأولية للميزان التجاري الغذائي أن قيمة الصادرات خلال سنة 2013 ستتطور بنسبة 9 % مقارنة مع الإنجازات المحتملة لسنة 2012 بسبب النمو المنتظر لعائدات زيت الزيتون والتمور ومنتجات البحر. أما فيما يتعلق بالواردات فمن المنتظر أن تسجل تطورا بنسبة 3% مردها أساسا التطور المرتقب لواردات الحبوب من ناحيتي الكمية والقيمة. وبذلك من المنتظر أن تسجل نسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات سنة 2013 تحسنا بخمس نقاط مقارنة مع سنة 2012 لتبلغ 72%.

ومن المنتظر أن يبلغ الحجم الجملي للاستثمارات في مجال الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2013 حوالي 1370 مليون دينار ليسجل بذلك تطورا بنسبة 5.6% .وتتوزع هذه الاستثمارات بين المتدخلين الخواص و القطاع العمومي بنسب 57% و 43% على التوالي.

الباب الأول

انجازات سنة 2012

I- سياسة التنمية الفلاحية

تواصل العمل خلال سنة 2012 على تنفيذ سياسة التنمية الفلاحية ومعالجة عدد من الصعوبات الظرفية والهيكلية التي تم تشخيصها والتي لا تزال تعيق تطور المنظومات الفلاحية. وترتكز هذه السياسة على المحاور الأساسية التالية:

- تعزيز الأمن الغذائي ،
- الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي وتطوير الصادرات،
- النهوض بالموارد الطبيعية.

1- تعزيز الأمن الغذائي

مكنت المجهودات المبذولة في مجال تطوير أداء القطاع الفلاحي من الرفع في مستوى الإنتاج وتنويعه وهو ما مكن من قطع أشواط هامة في مجال توفير احتياجاتنا الغذائية وبلوغ الاكتفاء الذاتي بالنسبة لعديد المواد على غرار المنتجات الحيوانية والخضر والغلال وغيرها من المواد. ورغم هذه النتائج فان امننا الغذائي لا يزال هشا باعتبار أهمية مستوى تبعيتنا للأسواق العالمية بالنسبة لعدد من المواد الأساسية وهي خاصة الحبوب والزيوت النباتية والسكر والتي تشهد أسعارها تطورا متواصلا منذ سنة 2008 وهو ما يؤثر سلبا على الميزان التجاري للبلاد.

وللحد من تأثيرات هذه الوضعية تركز الاهتمام خلال سنة 2012 على مواصلة تنفيذ ما تم رسمه في إطار الإستراتيجيات القطاعية الهادفة إلى تطوير الإنتاج والإنتاجية وتحسين مستوى تثمين المنتجات وظروف تسويقها.

وقد تم بالخصوص الحرص على المتابعة الدقيقة لسير المواسم الفلاحية عبر تحسين ظروف النشاط على مستوى مختلف المراحل بداية من مرحلة ما قبل الإنتاج من خلال تأمين توفير مستلزمات الإنتاج إلى مرحلة تسويق المنتوج بالعمل على تذليل الصعوبات التي يواجهها الفلاح في هذا المجال.

وقد مكنت هذه المجهودات من تثمين الظروف المناخية الطيبة التي

عرفها الموسم وتحقيق نتائج جد إيجابية حيث تم توفير المواد الفلاحية وتزويد السوق في ظروف طيبة رغم ارتفاع الأسعار لبعض المنتجات الذي تم تسجيله في بعض الفترات والذي يعود في اغلب الأحيان إلى عوامل مرتبطة أساسا بظروف توزيع وتسويق المنتجات لا بمستوى الإنتاج.

وحفاظا على ديمومة عدة منظومات على اثر الارتفاع الذي شهدته أسعار مدخلات الإنتاج بما في ذلك المواد الموردة والمحروقات، تم تدقيق كلفة الإنتاج لعدد من المواد الأساسية في إطار لجان مشتركة بين الإدارة والمهنة شملت خاصة منتجات الحبوب والحليب والطماطم قصد إيجاد الحلول المثلى لمراعاة مصالح كل المعنيين من فلاحين ومصنعين ومستهلكين. وقد أفضى هذا العمل خاصة إلى مراجعة سلم تعيير الحبوب لجعله أكثر تثمينا لمجهود المنتجين والترفيع في مستوى سعر الحليب عند الإنتاج والترفيع في منحة تجميع الحليب والترفيع في سعر الطماطم عند الإنتاج.

ومن ناحية أخرى ولتشجيع الفلاحين على الضغط على كلفة الإنتاج تم إصدار عددا من النصوص القانونية التي تعلقت بتوقيف العمل أو التخفيض في المعاليم الديوانية وفي الأداء على القيمة المضافة عند توريد جملة من المواد المستعملة كمدخلات للنشاط الفلاحي على غرار البذور والمشاتل والأعلاف وغيرها من المواد. كما تم حذف الأداء على القيمة المضافة عند تصنيع العلف المركب. والتخفيض إلى 12% في نسبة الأداء على القيمة المضافة الموظف على الكهرباء ذات الضغط المتوسط والضعيف المستعملة في تشغيل تجهيزات ضخ الماء المعدّ للري الفلاحـي.

ونظرا للصعوبات التي شهدها قطاع زيت الزيتون على مستوى الترويج بسبب وفرة العرض بالسوق العالمية، حظي هذا القطاع باتخاذ جملة من الإجراءات لتنشيط العرض والطلب لهذه المادة، تمثلت في ما يلي :

- السماح لمصدري زيت الزيتون بالقيام بتصدير منتوجهم داخل الحصة السنوية التفاضلية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي إلى تونس وذلك بداية من شهر مارس عوضا عن شهر ماي بما من شأنه أن يساهم في تيسير تسويق زيت الزيتون باعتبار أن السوق المحلية تسجل ركودا في الطلب رغم انخفاض سعر زيت الزيتون.
- عدم مطالبة أصحاب المعاصر بإرجاع أي قسط من القروض التي

يستفيدون بها قبل شهر جويلية لتمكينهم من توفير السيولة اللازمة لاقتناء كميات أكبر من زيت الزيتون وتصديرها.

- تأجيل عملية سداد الأقساط المالية المستوجبة على الديوان الوطني للزيت بما يمكنه من اقتناء كميات إضافية من زيت الزيتون.

ومن ناحية أخرى ولمزيد تشجيع الفلاحين على العناية بالغراسات ومواكبة لتطور كلفة الإنتاج ، تم خلال سنة 2012 إصدار أمر لمراجعة مقاييس تدخل الصندوق الخاص بتنمية قطاع الزياتين الذي يمنح قروض متوسطة وطويلة المدى وقروض موسمية ومنح لكل الأنشطة المتعلقة بغراسات الزيتون من إحداث غراسات جديدة والعناية بها والعناية بالغراسات القائمة وكذلك اقتناء المعدات الخاصة بالزياتين.

وبخصوص قطاع الدواجن الذي يعد من أهم القطاعات باعتباره يوفر كامل حاجياتنا من اللحوم البيضاء ومن بيض الاستهلاك ، والذي كان يخضع إلى نظام برمجة الإنتاج بتحديد الكميات المزمع إنتاجها بالتشاور بين الإدارة ومختلف الأطراف المعنية وتحديد عدد الأمهات التي يتم توريدها سنويا وإسناد الحصص للمربين ، فقد تم بعد درس الموضوع ومناقشته مع مختلف المتدخلين إقرار تحرير هذا النشاط قصد خلق مناخ من المنافسة بين مختلف المربين وجعلهم دائمي البحث عن سبل تطوير المنتوج ومواكبة متطلبات المستهلك والتحكم في كلفة الإنتاج. ويقوم المجمع المهني المشترك لمنتجات الدواجن والأرانب بالتنسيق مع مختلف المتدخلين لمتابعة المنظومة للحرص على توازنها واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الحاجة لضمان حقوق كل الأطراف كما يواصل الإشراف على عمليات الخزن اللحوم البيضاء والبيض.

كما شهدت السنة الجارية إقرار العودة إلى زراعة اللفت السكري باعتبار الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الزراعة في دفع الاستثمار والتشغيل وتنويع الأنشطة الاقتصادية بولايتي جندوبة وباجة من ناحية والتقليص من توريد السكر الأبيض والاقتصار على توريد السكر الخام لتكريره من ناحية أخرى ، خاصة وان المنطقة تحوي مصنعين لإنتاج السكر.

وقد تم خلال هذا الموسم إدخال زراعة اللفت السكري على مساحة محدودة بلغت 700 هك موزعة بين القطاع المنظم والقطاع الخاص كما تم اتخاذ عديد الإجراءات لإنجاح الموسم على غرار توفير المتابعة الفنية للفلاحين من طرف فرق فنية متخصصة والحرص على توفير مستلزمات الزراعة من الأسمدة الكيميائية ومبيدات الأعشاب الطفيلية وغيرها كما تم تحديد سعر مرجعي لهذا المنتوج قصد تشجيع الفلاحين على الإقبال على تعاطي هذه الزراعة.

وبخصوص قطاع الصيد البحري شهدت سنة 2012 مواصلة تنفيذ

ومتابعة الإصلاحات والسياسات التنموية الهادفة إلى تحسين مردودية القطاع من خلال دعم وتفعيل الإجراءات والآيات الهادفة إلى المحافظة على الموارد السمكية وترشيد استغلالها، عبر متابعة وتنظيم مواسم الصيد ودعم ترويج السمك الأزرق والنهوض بتربية الأحياء المائية. كما تم منذ بداية السنة الانطلاق في إنجاز دراسة إستشرافية حول أفاق تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك قصد تشخيص وضع القطاع على مختلف المستويات (فنيا واقتصاديا وتنظيميا) واقتراح مخطط تنفيذي عملي للنهوض بأدائه.

وفي إطار السعي إلى حسن استغلال الأراضي الفلاحية ، تواصل خلال سنة 2012 متابعة الأراضي الدولية المسندة واتخاذ الإجراءات الضرورية لإلزام مقتنيها على التقيد بإحكام استغلالها وتطويرها وفق البرامج المرسومة واسترجاع البعض منها عند تسجيل إخلالات أو سوء تصرف لإعادة تسويغها.

وفي هذا السياق تم إعداد الخطوط المرجعية لدراسة سيتم انجازها خلال سنة 2013 تهدف إلى تقييم الوضع الحالي للأراضي الدولية الموجودة تحت تصرف ديوان الأراضي الدولية للوقوف على المعوقات والصعوبات واقتراح الحلول الكفيلة بجعل هذا الرصيد الإنتاجي التابعة للديوان أكثر نجاعة فنية واقتصادية وتدعيم مساهمتها في المجهود الوطني لتحقيق الأمن الغذائي خاصة بالنسبة لبعض المنتجات الأساسية والحساسة وتطبيق سياسة الدولة في مجال التنمية الفلاحية وتعديل السوق بالإضافة إلى دعم دوره في الإشعاع على محيطه الفلاحي لنشر التقنيات الحديثة واحتضان الشراكة الفاعلة بين القطاعين الخاص والعام.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد برامج إعادة تأهيل وتطوير مردودية الوحدات الإنتاجية والضيعات المسترجعة وضبط سيناريوهات صيغ التصرف فيها في المستقبل مع تقديم برنامج تنفيذي متكامل لتجسيد التوجه الذي سيتم انتهاجه.

وفي مجال المحافظة على صحة وسلامة مواردنا النباتية من الأمراض والآفات تم خلال سنة 2012 إصدار العديد من القرارات تعلقت خاصة بضبط قائمة النباتات والمنتوجات النباتية محظورة الدخول إلى البلاد التونسية و بتحيين القائمة الاسمية لآفات الحجر الزراعي وبضبط إجراءات المقاومة الواجب اتخاذها ضد عدد من الأمراض على غرار مرض اللفحة النارية ومرض سوسة النخيل الحمراء.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية ودعما للمجهود الوطني في مجال حماية الصحة الحيوانية من الأمراض والأوبئة تم في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، الإطلاق في إنجاز برنامج توأمة بين المركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية ومؤسسات مختصة بفرنسا

وايطاليا وذلك بهدف تطوير طاقات المركز في مجال اليقظة والمراقبة الصحية البيطرية وتحسين وظائفه في مجال الاتصال والنظم المعلوماتية والتكوين. وتمتد فترة التوأمة على مدى سنتين.

وفي نفس السياق تم خلال سنة 2012 إصدار نصوص قانونية تعلقت بمنع استيراد وعبور الأبقار والأغنام والماعز وبذورها وأجنتها من البلدان الموبوءة بفيروس شملنبرغ وبضبط آليات اليقظة والتحكم في المخاطر الصحية والإجراءات الخصوصية لمقاومة مرض طاعون المجترات الصغرى.

ومن ناحية أخرى ونظرا لأهمية مزيد فهم واقع القطاع الفلاحي وخصوصياته كمرحلة أساسية لبلورة سياسة تنمية ملائمة ، تم خلال سنة 2012 الانطلاق في انجاز دراسة حول الاحصائيات الفلاحية تهدف إلى وضع استراتيجية شاملة لتطوير منظومة الإحصاءات الفلاحية لجعلها تلبي حاجيات المستخدمين وأكثر تماشيا والمعايير الدولية. ويتم انجاز هذه الدراسة على مرحلتين حيث شملت المرحلة الأولى تشخيص النظام الإحصائي الحالي بما في ذلك حاجيات القطاع والقدرات والموارد المتوفرة والمنهجيات والأدوات الإحصائية المستعملة والعوائق التي تعترض إنتاج الإحصائيات. أما المرحلة الثانية فستهتم باقتراح إستراتيجية لتطوير الإحصائيات الفلاحية بما يتماشى واحتياجات المستعملين وتعصير طرق نشرها مع بلورة برنامج مفصل لتنفيذها.

ولمزيد تشجيع اليد العاملة على تعاطي النشاط الفلاحي تم الترفيع في الأجر الأدنى الفلاحي المضمون بنسبة 29% حيث مر من 9 دنانير إلى 11.608 دينار في اليوم وذلك بداية من غرة جويلية 2012.

2- الرفع من القدرة التنافسية للقطاع وتطوير الصادرات

لمزيد تحسين المناخ العام لتنمية القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية وتعزيز تواجدها في الأسواق الخارجية وخلق إمكانيات وفرص جديدة للنهوض بالتصدير من خلال توفير منتوجات متنوعة وذات جودة عالية تواصل العمل على استغلال نتائج الدراسات الهادفة إلى إكساب المنتوج الفلاحي التونسي جودة عالية من خلال إسنادها علامات جودة. وقد تم في هذا المجال بالخصوص إصدار عدد من النصوص القانونية اهتمت بضبط شروط المصادقة على هياكل المراقبة والتصديق وإجراءات المراقبة والتصديق في ميدان الفلاحة البيولوجية وبضبط تركيبة اللجنة الوطنية للفلاحة البيولوجية وطرق سيرها.

كما تم إصدار عدد من القرارات المتعلقة بتحديد المناطق الجغرافية التي تخول إسناد بيان المصدر لكل من "دقلة النور التونسية"

و"تين دجبة" و"نعناع الفرش" كما تمت المصادقة على كراسات الشروط المتعلقة بالانتفاع ببيان المصدر لهذه المنتجات.

وفي مجال دعم الإطار القانوني في مجال جودة وسلامة المنتجات من اصل حيواني تم إصدار قـرار مشترك مـن وزيري الفلاحة والصحة يضبط قائمة الحيوانات المعنية بالاسترسال ومنتجاتها وطريقة استرسالها خلال مراحل التربية والإنتاج والتحويل والخزن والتوزيع والنقل. كما تم إصدار أمر يتعلق بالنظام الخصوصي لاسترسال الأبقار ولحومها يحدد الشروط التي يتعين توفرها في المؤسسة المكلفة بالتنسيق والنهوض باسترسال الحيوانات والمنتجات الحيوانية ويضبط التراتيب التنظيمية للاسترسال.

ومن ناحية أخرى ولتذليل الصعوبات التي لا تزال تحول دون استغلال الإمكانيات المتاحة للقطاع ، تم خلال سنة 2012 مواصلة التفكير لتدقيق نتائج عديد الدراسات التي تم انجازها والنظر في السبل الكفيلة بتفعيل توصيات عدد منها. ففي مجال تمويل القطاع الفلاحي ، تم إدراج إشكال مديونية القطاع ضمن قانون المالية الإضافي لسنة 2012 عبر اتخاذ إجراءات من شأنها أن تمكن من تقليص حجم المديونية إلى حين مزيد التعمق في الإجراءات العملية لحل هذا المشكل بصفة جذرية، وقد تمثلت هذه الإجراءات في :

- التخلى عن كامل مبالغ فوائض التأخير ونسبة من مبالغ الفوائض العادية الموظفة على القروض الفلاحية المتحصل عليها إلى موفى ديسمبر 2011 والتي لا يفوق مبلغها من حيث الأصل عشرة آلاف دينار للفلاح الواحد والتي أسندت على اعتمادات ميزانية الدولة أو على قروض خارجية مباشرة لفائدة الدولة وذلك في حدود خمسين مليون دينار وجدولة الباقي على مدة أقصاها 10 سنوات.
- التخلى عن نسبة من مبالغ فوائض التأخير الموظفة على القروض الفلاحية المتحصل عليها إلى موفى ديسمبر 2011 والتي يفوق مبلغها من حيث الأصل عشرة آلاف دينار والمسندة على إعتمادات ميزانية الدولة أو على قروض خارجية مباشرة لفائدة الدولة وذلك في حدود عشرين مليون دينار مع جدولة الباقي على مدة أقصاها 10 سنوات.

ومـن ناحيـة أخـرى وأمـام التحـديات المتعـددة التـي تواجههـا بلـدان جنـوب وشـرق المتوسـط، أطلقـت المفوضـية الأوروبيـة فـي إطـار سياسـة الجوار المتجددة، مبادرة جديدة تهدف إلـى دعم مجهود التنمية من خـلال

برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الفلاحية والريفية الذي يهم إلى جانب تونس، بعض البلدان الأخرى وهي الأردن ومصر والمغرب والجزائر ولبنان.

ويهدف هذا البرنامج إلى خلق ديناميكيات جديدة أكثر شمولية عبر تحسين دخل الفلاحين والتشغيل في المناطق الريفية بما في ذلك تشغيل الشباب وتحسين إنتاجية نظم الإنتاج و جودة المنتوجات وتعزيز قدرات التكيف مع المتغيرات وتعزيز القدرات التنظيمية والمؤسساتية وذلك في إطار الالتزام بالمبادئ التنفيذية للحوكمة الرشيدة.

ويتم تنفيذ هذا البرنامج على ثلاثة مراحل وهي :

- المرحلة التحضيرية (من جانفي 2012 إلى جوان 2012) خصصت لتقديم البرنامج وتحديد الطلبات والمبادرات التي تستوجب الدعم مع عرض برنامج الأنشطة القطرية.
- مرحلة الانطلاق (جويلية 2012 - جوان 2014) التي تشمل المساهمة في إقامة حوار وطني لوضع برنامج عمل إلى جانب تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية وأيام دراسية قصد تحديد ومساندة التوجهات والأولويات الوطنية والجهوية.
- المرحلة الثالثة (2014-2019) التي ستشهد الانطلاق الفعلي في تنفيذ المشاريع التي تم تحديدها وتوفير الموارد في إطار المساعدة الفنية الضرورية.

وبخصوص تونس، فقد انطلق البرنامج سنة 2012 وتمثلت أهم الانجازات في ما يلي :

- تعيين الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية كنقطة تواصل وتنسيق للبرنامج واختيار مجموعة من الخبراء التونسيين للمساهمة في بلورة البرنامج وتكوين فريق لمتابعة العمل ضم مختلف المعنيين بالتنمية الفلاحية والريفية من داخل الوزارة وخارجها.
- انجاز دراسة أولية حول عناصر السياق القطري تطرقت بالخصوص إلى تطور العوامل الاقتصادية العامة والسياسات الفلاحية بتونس وأهم الإصلاحات والإجراءات قدمت نتائجها ونوقشت خلال الندوة الأولى لانطلاق البرنامج خلال شهر مارس 2012.
- انجاز دراسة ثانية تعلقت بمعوقات الزراعة والتنمية الريفية في تونس وأبرزت الفجوة العميقة بين المناطق الداخلية والمناطق

الساحلية وبين الريف والمناطق الحضرية وأهم أسبابها.

- إعـداد تقريـر ثالـث علـى ضـوء نتـائج الدراسـتين الأولتـين والممارسات الجيدة أفضى إلى اقتراح منهجية ومقاربة لتطوير المبادرات المحلية للحد من الفجوة الإقليمية والاجتماعية وتحديد ستة مناطق بالشمال والوسط الغربي والجنوب (عين دراهم وساقية سيدي يوسف وبرقو والعيون وقرقنة وليماقس) تكون كقاعدة لتنفيذ مشاريع نموذجية بها في إطار المرحلة التجريبية للبرنامج.
- انجاز دراسة مكنت من بلورة برنامج عمل للتدخل بأربع مناطق نموذجية من الستة مناطق المذكورة سابقا. وقدرت كلفة برنامج العمل بحوالي 8 مليون أورو.

وفي مجال دعم قدرات الموارد البشرية العاملة بالقطاع ، تواصل العمل لتحديث وتأهيل مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري قصد تطوير خدماتها وتحسين آدائها عبر استكمال إحداث وتأهيل مؤسسات التكوين وتهيئة وصيانة الفضاءات البيداغوجية وتجهيزها بالمعدات اللازمة وتركيز برامج التكوين وتكوين المكونين ومراجعة برامج التكوين و تركيز نظام جودة بمؤسستي تيبار وشط مريم للتكوين المهني الفلاحي (ISO 9001V2008). كما شهدت سنة 2012 الانطلاق في إعداد برنامج لتفعيل الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب و تقييم أداء جهازي التكوين والإرشاد الفلاحي واقتراح سيناريوهات لتطوير أداءهما.

وتنفيذا للتوجه الخاص بدعم دور الاستشارة الخاصة في مجال الإرشاد الفلاحي تواصل خلال سنة 2012 إسناد رخص المصادقة لتعاطي مهنة مستشار فلاحي لفائدة عدد من المهندسين وبذلك يكون العدد الجملي للمستشارين الفلاحيين في موفى سنة 2012 في حدود 194 مستشارا. ولتذليل الصعوبات أمام المهندسين الشبان لممارسة مهنة المستشار الفلاحي يتم العمل حاليا على تنقيح القانون المنظم لمهنة المستشار الفلاحي باحتساب فترة التربص التي يقوم بها المهندسون الشبان لدى مؤسسات التكوين الفلاحي ضمن الفترة المستوجبة في إطار الخبرة المطلوبة للحصول على الترخيص.

ومن ناحية أخرى ورغم أهمية دور الهياكل المهنية الأساسية التي تجمع الفلاحين في إطار وحدات تعاضدية في توحيد مجهوداتهم وتيسير تزودهم بالمدخلات وترويج منتجاتهم في أفضل الظروف تبقى نسبة انضواء الفلاحين في إطار هذه الهياكل ضعيفة ولا تتعدى 4% من

مجموع الفلاحين. وفي هذا السياق قامت الوزارة منذ بداية سنة 2012 ببعث لجنة فنية لتشخيص الوضع الحالي للشركات التعاونية وتقديم مقترحات بخصوص تطوير إطارها القانوني والتشجيع على الرفع في نسبة الإنخراط وتحسين نجاعتها.

وقد تم عرض نتائج أشغال اللجنة للمناقشة في إطار ثلاث ندوات منها ندوة وطنية بتونس وندوتين إقليميتين: الأولى بباجة شملت ولايات الشمال والساحل والثانية بصفاقس شملت ولايات الجنوب والوسط وشارك في أشغالها ممثلين عن مختلف الأطراف المعنية من هياكل مهنية وشركات تعاونية و فلاحين و بحارة و هياكل إدارية ومؤسسات بنكية و خبراء في الميدان.

وقد تم تقديم الوثيقة المعدلة في إطار جلسة عمل وزارية ومناقشتها والموافقة على الانطلاق في تنفيذ خطة متكاملة ترتكز أساسا على المحاور التالية :

- ✓ مراجعة الإطار القانوني المنظم للشركات التعاونية بهدف تدعيم دورها وإعادة هيكلتها وتوجيه أنشطتها نحو تطوير مندمج لمختلف المنظومات بدأ من مستوى ضيعات الإنتاج وتفعيل دورها في تعديل السوق وتأطير المتدخلين والنهوض بالتصدير وتوفير قواعد معلومات موضوعية شاملة قصد المساهمة في القيام بالدراسات الاستشرافية وتوحيد الطاقات وتجميع الإمكانيات لإحكام تعصير الفلاحة التونسية.
- ✓ مراجعة منظومة التشجيعات والتمويل لمساعدة ودعم هذه الهياكل التي من شانها أن تعاضد مجهود الدولة التنموي في المجال الفلاحي.
- ✓ دعم الإحاطة والتأطير والمتابعة.

وبهدف دعم دور المجامع المهنية المشتركة في مجال تحسين القدرة التنافسية للقطاع لتمكينه من مواكبة المتغيرات المحلية والدولية باعتبارها تجمع بين مختلف المتدخلين في المنظومات الفلاحية، قامت الوزارة بإنجاز دراسة مكنت من تشخيص الوضعية الحالية للمجامع وأهم الإشكاليات المطروحة في مرحلة أولى وتقديم تصور للآفاق المستقبلية والإطار العام لتطوير المجامع المهنية المشتركة في مرحلة ثانية. كما تم إحداث لجنة فنية صلب الوزارة تضم ممثلين عن الهياكل المهنية وجميع الأطراف المعنية بهدف إعداد ملف حول الهياكل المهنية المشتركة بالاعتماد على نتائج الدراسة لعرضه على الحكومة.

ومن ناحية أخرى تواصل خلال سنة 2012 تنفيذ برنامج تأهيل المستغلات الفلاحية الذي يهدف إلى تركيز نظم الجودة والاسترسال وتطوير طرق التصرف وأساليب الترويج والتسويق. ويعتمد برنامج التأهيل أساسا على الدعم المباشر للمستغلات عن طريق إسناد منحة تأهيل بعنوان الاستثمارات اللامادية تمول عن طريق صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري وذلك إلى جانب التمتع بكل الامتيازات التي تخولها مجلة تشجيع الاستثمار بالنسبة للاستثمارات المادية.

وقد شهدت سنة 2012 نهاية الفترة الأولى للمشروع والتمهيد لفترة ثانية قصد ضبط برنامج تأهيل أوسع وأشمل. وتم في هذا المجال إصدار أمر للتمديد في نشاط وحدة تأهيل المستغلات الفلاحية والنهوض بالجودة لمدة ثلاث سنوات كما تم إصدار منشور يتعلق بضبط الشروط الخصوصية للانخراط في برنامج تأهيل المستغلات الفلاحية.

وبهدف دعم هذا البرنامج الذي تبقى انجازاته في مجملها دون الأهداف المرسومة وذلك بسبب عديد الصعوبات التي تعترضه ، تم خلال شهر مارس 2012 إبرام اتفاقية بين الحكومة التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية قصد إنجاز دراسة لتقييم المشروع الحالي للتأهيل ووضع برنامج جديد مع ضبط مكوناته وتمويله وآليات تنفيذه.

وفي إطار التعاون التونسي الإيطالي، تم خلال شهر فيفري 2012 إعطاء إشارة انطلاق تنفيذ بروتوكول التعاون الفني التونسي الإيطالي في مجال دعم القطاع الخاص الذي يهم عدة جهات (وزارة التجارة والصناعات التقليدية ووزارة شؤون المرأة ووزارة الصناعة ووزارة الفلاحة ووزارة الشؤون الاجتماعية). وبخصوص المكونة المتعلقة بتأهيل المستغلات الفلاحية ، فقد أقرت لجنة قيادة البرنامج مبدأ تحيين هذه المكونة لملاءمتها مع المرحلة الحالية للمشروع وذلك لمزيد دفع تنفيذ البرنامج.

3- النهوض بالموارد الطبيعية

رغم الصعوبات المسجلة على الميدان عند انجاز المشاريع والناتجة عن الظروف الأمنية والاجتماعية الصعبة التي لا تزال تعيشها البلاد ، فقد تواصل تنفيذ مختلف المشاريع المبرمجة في مجال استغلال وتنمية الموارد الطبيعية شملت أساسا ما يلي :

- تعبئة وترشيد استغلال الموارد المائية عبر مواصلة انجاز السدود ومنشات تحويل المياه . وقد تم بالخصوص مواصلة أشغال إنجاز السدود

التي هي في طور الإنجاز وهي سدود الطين والمالح والدويميس ببنزرت وسد سراط بالكاف واستكمال إنجاز سدود الكبير والمولى بجندوبة وسدود الحركة والقمقوم ببنزرت. كما تواصلت أشغال تحويل مياه سدود الزياتين والحركة والقمقوم والطين والمالح والدويميس وتثليث قناة سجنان جومين مجردة.

وقد مكنت مختلف المنشآت المائية المنجزة في إطار الإستراتيجية الوطنية لتعبئة الموارد المائية من الرفع في الموارد المائية المعبئة والتي بلغت في موفى سنة 2012 حوالي 4.2 مليار $م^3$ سنويا مقابل 2.8 مليار $م^3$ عند بداية إنجاز الخطة سنة 1990 وهو ما أدى إلى بلوغ نسبة تعبئة بـ 90% مقابل 60 % سنة 1990.

واعتبارا لتطور استغلال وتعبئة الموارد المائية، تواصل الوزارة إنجاز دراسات مندمجة للأحواض المائية بهدف التصرف المتكامل في مختلف الموارد المائية الجوفية والسطحية وغير التقليدية.

وفي إطار تنفيذ برنامج إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية العمومية تتواصل الأشغال المتعلقة بتعصير وتعهد وصيانة المناطق السقوية كما يتم دراسة المساحات التي تتطلب التدخل في مجالات التعهد والصيانة وتجفيف الأراضي ومعالجة التغدق.

وقد بلغت مساحة الأراضي السقوية المكثفة مع نهاية 2012 حوالي 420 ألف هكتار وهو ما يمثل 8.2 % من المساحات الصالحة للزراعة. و تواصلت عملية تجهيز المناطق السقوية بالمعدات المقتصدة لمياه الري بنسق حثيث، حيث ينتظر بلوغ مساحة 370 ألف هكتار مجهزة بهذه المعدات في موفى سنة 2012 أي ما يمثل نسبة 89% من المساحات الجملية المروية.

كما حضي برنامج تزويد المناطق الحضرية والريفية بالماء الصالح للشراب بأهمية بالغة خاصة بالمناطق الريفية، وتتمثل الأهداف المرسومة في هذا المجال في بلوغ نسبة تزويد الريف بالماء الصالح للشراب بـ98% في غضون سنة 2016 مقابل 95% عند نهاية 2012 وذلك في إطار مشروعي الاستثمار في قطاع المياه 2 (PISEAU2) بتمويل من البنك العالمي ومشروع مياه الشرب في الريف بتمويل من البنك الإفريقي.

وتواصلت المجهودات في مجال المحافظة على المنظومات الغابية والرعوية عبر انجاز منشآت تحسين البنية التحتية وحماية الغابات من الحرائق للمحافظة على التنوع البيولوجي.

وفي مجال المحافظة على المياه والتربة اتجه العمل بالخصوص على الحد من التأثيرات السلبية للفيضانات ودراسة ظاهرة الإنزلاقات الأرضية ومتابعة الملوحة بالمناطق السقوية.

بخصوص دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمتساكني الغابات تواصل تنفيذ عدد من المشاريع على غرار المرحلة الرابعة من مشروع تنمية المناطق الغابية بالشمال الغربي وذلك بولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والمرحلة الثانية من مشروع تحسين الموارد الطبيعية وذلك بولايات جندوبة والقصرين ومدنين.

كما تم في إطار تنفيذ هذه المشاريع الحرص على دعم التشغيل وإرساء تنمية عادلة للحد من التفاوت بين الجهات من خلال توزيع الاستثمارات العمومية بالاعتماد على مقاييس تأخذ بعين الاعتبار مستويات الفقر والبطالة والمرافق العمومية والبنية الأساسية للولايات وحاجياتها الحقيقية.

وفي مجال ترشيد استغلال الثروة البحرية والحد من ظاهرة تفشي الصيد العشوائي واسترداد التوازنات البيولوجية للأصناف المستهدفة تم التقدم في إنجاز برنامج مراقبة مراكب الصيد البحري بواسطة الأقمار الصناعية من خلال استحثاث المجهزين على الانخراط في هذه المنظومة، وتم في هذا الغرض التقدم بمشروع قانون ملزم لتجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 مترا بالأجهزة الطرفية لنظام المراقبة. بالإضافة إلى دعم مشروع وضع الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية الحساسة والمهددة بكثافة الاستغلال والصيد العشوائي من خلال مضاعفة حجم الإعتمادات السنوية المخصصة للغرض.

ومن ناحية أخرى تواصل العمل بمبدأ الراحة البيولوجية للسنة الرابعة على التوالي وتمتد فترة الراحة على ثلاثة أشهر من غرة جويلية إلى موفى سبتمبر.

ومواكبة للتغيرات المناخية، ونظرا لتتالي الظواهر المناخية القصوى التي شهدتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة وخاصة الموسم 2011-2012 من نزول كميات هامة من الأمطار والثلوج تسببت في حصول فيضان وادي مجردة مما انجر عنه شل الحركة الاقتصادية وخسائر مادية هامة بالمناطق المتضررة بالشمال الغربي، انطلقت الوزارة في الإعداد لإنجاز مشروع تهيئة وادي مجردة لحماية المدن

المتواجدة حول روافده من الفيضانات وذلك بانجاز حواجز ترابية و قنال تحويل مياه الفيضانات على مستوى مدينة بوسالم، حيث انطلقت الدراسات التنفيذية ودراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بهذا المشروع خلال هذه السنة.

كما تتواصل الجهود في مجال البحث العلمي لابتكار أنجع التقنيات للتأقلم مع التغيرات المناخية وذلك بإدماج الطابق المناخي وخصوصياته في البرامج البحثية حيث تم توجيه برامج البحوث نحو الحاجيات الجهوية والتي تحددها بالأساس العناصر المناخية.

وتقوم وزارة البيئة في هذا السياق بعدة أنشطة في مجال التغيرات المناخية، حيث تم خلال سنة 2012 إعداد إستراتيجية وطنية للتغيرات المناخية ساهم في بلورتها ممثلين عن جميع الفاعلين في هذا المجال من وزارات وجامعيين وهياكل مهنية ومجتمع مدني...وقد تم الاعتماد في بلورة هذه الإستراتيجية على الدراسات القطاعية التي تم إنجازها خلال الفترة السابقة (الفلاحة والسياحة والصحة ...).

II - الإنجازات الكمية لسنة 2012

تميز الموسم الفلاحي 2011-2012 بظروف مناخية طيبة في مجملها، حيث تراوحت نسبة الأمطار المسجلة على مختلف الجهات الطبيعية للبلاد خلال كامل الموسم ومقارنة بالمعدلات العادية للفترة بين 73% بالجنوب الغربي و139% بالشمال الغربي.

كما فاقت حصيلة الأمطار المسجلة خلال موسم 2011-2012 تلك المسجلة خلال موسم 2010-2011 و ذلك على كامل الجهات الطبيعية للبلاد باستثناء منطقتي الوسط الغربي والجنوب الغربي. وقد كانت الكميات المسجلة حسب الجهات كما يلي :

- 738 مم بالشمال الغربي وهو ما يمثل 139% من المعدل العادي مقابل نسبة بـ 120% خلال موسم 2010-2011،
- 690 مم بالشمال الشرقي وهو ما يمثل 137% من المعدل العادي مقابل نسبة بـ 99% خلال موسم 2010-2011،
- 236 مم بالوسط الغربي وهو ما يمثل 83% من المعدل العادي مقابل نسبة بـ 115% خلال موسم 2010-

2011،

- 265 مم بالوسط الشرقي وهو ما يمثل 100% من المعدل العادي مقابل نسبة بـ 95% خلال موسم 2010-2011،
- 75 مم بالجنوب الغربي وهو ما يمثل 73% من المعدل العادي مقابل نسبة بـ 83% خلال موسم 2010-2011،
- 163 مم بالجنوب الشرقي وهو ما يمثل 118% من المعدل العادي مقابل نسبة بـ 99% خلال موسم 2010-2011.

بلغت واردات السدود من 1 سبتمبر 2011 إلى 20 ديسمبر 2012 حوالي 267 مليون م^3 أي بنسبة 44% مقارنة بالمعدل العادي للفترة المقدر بـ616 مليون متر مكعب مقابل 911 م.م^3 خلال نفس الفترة من الموسم المنقضي.

أ- الإنتـــاج :

تقدر القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2012 بالأسعار الجارية بحوالي 6050 مليون دينار مقابل 5523 م.د تم تحقيقها خلال سنة 2011، وهو ما يمثل نسبة نمو ايجابية بالأسعار القارة بـ 4.1% مقابل نسبة نمو ايجابية بـ9.5% تم تسجيلها خلال سنة 2011.

ويأتي هذا النمو بفضل النتائج الطيبة التي سجلتها أغلب القطاعات وخاصة منها قطاع الحبوب الذي كان تقريبا في مستوى صابة الموسم 2010/2009 والتي تعد هامة مقارنة بالمعدل العادي حيث قدر بحوالي 22.7 مليون قنطار مقابل تقديرات في حدود 19 مليون قنطار في إطار الميزان الاقتصادي. أما بقية المنتجات فقد سجلت نتائج طيبة في مجملها ، حيث كانت أهمها كما يلي:

- ✓ بالنسبة لقطاع الأشجار المثمرة، وبعد التراجع الذي سجله قطاع زيت الزيتون خلال سنة 2011 فقد تطور هذا الأخير بنسبة هامة بلغت 50% وهو ما مكن من استخراج 180 ألف طن من زيت الزيتون مقابل 120 ألف طن تم إنتاجها خلال سنة 2011، كما سجلت بقية المنتجات تطورا بنسب متفاوتة بلغت 2.3% للقوارص و15% و12% و5.4% على التوالي لكل من.إنتاج اللوز والمشمش والغلال الأخرى بينما استقر إنتاج التمور في مستوى سنة 2011 وسجلت منتجات أخرى تراجعا على غرار عنب التحويل والتفاح.
- ✓ وبخصوص قطاع تربية الماشية فقد شهد إنتاج اللحوم

البيضاء تطورا هاما بلغ 17% بالنسبة لدجاج اللحم و41% بالنسبة للحم الديك الرومي، كما تطور إنتاج الألبان والبيض بنسب 3.3% و5.5% على التوالي بينما سجل إنتاج لحوم الأبقار استقرارا في مستوى سنة 2011 وتراجع إنتاج لحوم المجترات الصغرى بنسبة 4 %.

- ✓ بالنسبة لقطاع الخضروات، فقد سجل تراجعا في إنتاج البطاطا والطماطم في حدود 5.6% و14% على التوالي بينما تطور إنتاج الدلاع والبطيخ بنسبة 6.4% واستقر إنتاج الفلفل في مستوى سنة 2011.
- ✓ قطاع الصيد البحري تطور إنتاجه بنسبة 1.8% نتيجة تطور إنتاج مختلف أنواع الصيد و خاصة منها الصيد بالجر (4%) والصيد الساحلي (2%).

وفي ما يلي جدول يلخص تطور إنتاج أهم المنتجات الفلاحية خلال السنتين الأخيرتين :

تطور أهم المنتجات الفلاحية

الكمية : ألف طن

القيمة :مليون دينار

المنتوج	انجازات 2011	الإنجازات المحتملة 2012	نسبة التطور 2011/2012 %
الحبوب	2310	2273	1.6-
زيتون الزيت	600	900	50
الفوارص	352	360	2.3
التمور	190	190	-
البطاطا	360	340	5.6 -
الطماطم	1284	1100	14.3 -
لحوم حمراء (حي)	238	233	2.1--
لحوم دواجن(حي)	202	250	24
بيض (مليون وحدة)	1683	1776	5.5
حليب	1088	1124	3.3
صيد بحري	109	111	1.8
القيمة المضافة	**5523**	**6050**	

ب – الميزان التجاري الغذائي 2012 :

سجل الميزان التجاري الغذائي خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2012 تراجعا في نسبة تغطية الواردات بالصادرات حيث بلغت 66.7 % مقابل 77.2 % خلال نفس الفترة من سنة 2011، ويعود هذا التراجع إلى نمو قيمة الواردات الغذائية بنسبة 9.3 % وخاصة الأساسية منها كالقمح الصلب والشعير واللحوم ومشتقات الحليب وتقلص الصادرات بنسبة 5.6 %، مما أدى إلى ارتفاع في مستوى العجز المالي للميزان التجاري الغذائي خلال هذه الفترة الى حدود 834.6 مليون دينار مقابل 523.1 مليون دينار خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2011.

وعلى ضوء النتائج المسجلة حاليا على مستوى المبادلات التجارية

الغذائية وتوقعات التصدير و التوريد خلال الفترة المتبقية من سنة 2012، ينتظر أن تبلغ نسبة تغطية الواردات بالصادرات 67 % مقابل 75 % سنة2011 ، وذلك بسبب الارتفاع في قيمة الواردات الغذائية بنسبة 6 % وتقلص قيمة الصادرات بـنسبة 5 %.

تطور الميزان التجاري الغذائي
(بحساب المليون دينار)

	معدل إنجازات 2007-2011	سنة 2011	سنة 2012 *	نسبة التطور (%)
الصادرات	1774	2126.3	2020	5 -
الواردات	2251	2834.8	3000	6 +
الفارق	477-	708.5-	980 -	
نسبة التغطية (%)	79	75	67	

*نتائج محتملة

ويعود النمو في قيمة الواردات إلى ارتفاع شراءاتنا من الشعير واللحوم ومشتقات الحليب بنسب 40 % و70 % و31 % على التوالي جراء تفاعل تطور الكميات الموردة والأسعار العالمية ، بالإضافة إلى واردات مادتي القهوة والشاي التي تطورت قيمتها بـــ 16 % و 37 % تباعا.

أما بالنسبة للصادرات ، فعلى الرغم من تطور عائدات زيت الزيتون والتمور بنسب بلغت على التوالي 29 % و15 % إلا ان إجمالي الصادرات الغذائية قد تقلص بـنسبة 5 % بسبب تراجع قيمة صادرات منتجات البحر الطازجة بـــ 4 % ومحضرات الخضر والغلال بـ 42 % والخضر الطازجة بـــ 9 % والقوارص بـ 14 %.

ج- الاستثمارات :

سجلت الاستثمارات الجملية المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2012 حجما جمليا يقدر بحوالي 1297.3 مليون دينار مقابل 1058.9 مليون دينار تم تسجيلها خلال سنة 2011 محققا بذلك تطورا بـنسبة 22.5 %. وتمثل هذه الاستثمارات 8% من قيمة الاستثمارات الجملية في الاقتصاد الوطني.

وتتوزع هذه الاستثمارات بين القطاعين العمومي والخاص بنسب 48.4% و51.6% على التوالي.

ويبين الجدول التالي تطور هذه الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة.

تطور الاستثمارات الفلاحية بالأسعار الجارية

الوحدة: مليون دينار

	2009	2010	2011	*2012	**2013
الاستثمارات العمومية	420.4	410.2	484.2	627.9	581.9
الاستثمارات الخاصة	556.8	624.4	574.7	669.4	788.15
الجملة	**977.2**	**1034.6**	**1058.9**	**1297.3**	**1370.05**

- الاستثمارات العموميَة :

شهدت الاستثمارات العموميَة في مجال الفلاحة والصَيد البحري خلال سنة 2012 تطورا ملحوظا حيث بلغت حوالي 627.9 مليون دينار مقابل 484.2 م د تم تسجيلها خلال سنة 2011 وبذلك تكون نسبة التطور في حدود 30%.

و تتوزع هذه الاستثمارات حسب مختلف الأنشطة الفلاحية، حيث يستقطب الري الفلاحي أعلى نسبة بحجم يناهز 307.5 مليون دينار أي ما يعادل 49% من الحجم الجملي للاستثمارات العمومية ويليه قطاع الغابات بحجم يقدر بـ 83.4 مليون دينار أي ما يعادل 13.3%.

ويعود هذا التطور الهام إلى دعم الاستثمارات العمومية خاصة في الجهات الداخلية حيث يتم تواصل إنجاز السدود وأشغال تحويل مياه سدود. كما تعلقت الإنجازات أيضا بمواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة من ولاية منوبة ومواصلة انجاز المرحلة الثانية من مشروع تحسين التصرف في مياه واحات الجنوب والذي يهم ولايات توزر وقبلي وقابس بالإضافة إلى تواصل انجاز المرحلة الرابعة من مشروع تنمية المناطق الغابية بالشمال الغربي وذلك بولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والمرحلة الثانية من مشروع تحسين الموارد الطبيعية وذلك بولايات جندوبة والقصرين ومدنين.

أما قطاعات الإنتاج من تربية ماشية وصيد بحري وإنتاج نباتي فقد حظيت بما يعادل 5% من الحجم الجملي للاستثمارات العمومية باعتبار أن الاستثمار في مثل هذه الأنشطة يتم انجازه بالأساس من قبل القطاع الخاص.

ويبرز الجدول التالي توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات

توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات

الوحدة: مليون دينار

	2011	2012	التطور %

مياه و ري فلاحي	206.0	307.5	**+49.3**
تربية ماشية	19.2	16.8	**-12.5**
الصيد بحري	9.3	12.4	**+33.3**
الآلات فلاحية	0.5	1.5	**+200**
الإنتاج النباتي	2.4	4.3	**+79**
الدراسات و البحوث والإرشاد	15.9	15.4	**-3.1**
الغابات	81.1	83.4	**2.83**
المحافظة على المياه و التربة	66.7	78.8	**+18.1**
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	18.4	31.6	**+72.0**

- الاستثمارات الخاصَة :

بلغ الحجم الجملي للاستثمارات الخاصَة في قطاع الفلاحة والصَيد البحري خلال سنة 2012 حوالي 669.4 م.د مقابل 574.7 م.د تم إنجازها خلال سنة 2011 أي بنسبة تطور بـ 16.5% . وتمثل هذه الاستثمارات حوالي 52% من الحجم الجملي للاستثمارات الفلاحية.

أما الاستثمارات الخاصة المصادق عليها للانتفاع بامتيازات الدولة في نطاق مجلة التشجيع على الاستثمار، فقد بلغت خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2012 حوالي 267 م.د أي ما يعادل 40 % من الحجم الجملي للاستثمارات الخاصة. وتتوزع هذه الاستثمارات بين أصناف المشاريع كما يلي :

- المشاريع صنف "أ" : 47.9 مليون دينار
- المشاريع صنفي "ب و ج": 219 مليون دينار.

- تمويل الاستثمارات :

وبخصوص تمويل هذه الاستثمارات ، فقد ساهمت الميزانية في تمويل استثمارات القطاع العمومي بنسبة 76% في حين بلغت مساهمة القروض الخارجية نسبة 22.5% أما مساهمة القروض البنكية و التمويل الذاتي فلم تتجاوز 1.5% .

أما القطاع الخاص فقد تم تمويله بنسبة 12.7% عن طريق الميزانية و30% عن طريق القروض البنكية في حين بلغت نسبة التمويل الذاتي حوالي 57.3%.

الباب الثاني

تقديرات سنة 2013

I – سياسة التنمية الفلاحية

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات باعتبار مساهمته في مجهود التنمية وفي توفير الأمن الغذائي الذي يعتبر من مقومات السيادة الوطنية وفي تنشيط الدورة الاقتصادية بمختلف الجهات وخاصة منها الجهات الداخلية في البلاد. غير أن عديد الصعوبات الهيكلية لا تزال تعرقل مسيرته بالرغم من الإمكانيات المتوفرة للنهوض بالنشاط الفلاحي، ويبقى موضوع تمويل القطاع الفلاحي من أكبر محددات التنمية الفلاحية.

وبالرغم من التطور الذي يسجله حجم الاستثمارات العمومية والخاصة من سنة إلى أخرى إلا أنه يبقى غير كاف مقارنة مع حاجيات القطاع في مجال تحسين البنية الأساسية بالمناطق الريفية وتعصير طرق العمل.

فبالنسبة للبنية الأساسية تتطلب المرحلة المقبلة مجهودا هاما قصد توفير الظروف الملائمة للنشاط الفلاحي حيث أن العديد من المناطق الريفية تفتقر للبنية التحتية اللازمة من مسالك فلاحية ومياه الشرب والكهرباء ومن مرافق صحية وتربوية وغيرها.

كما يتطلب جلب الاستثمار الخاص إلى جانب توفير البنية الأساسية ، مزيد تحسين مناخ النشاط الفلاحي عبر إيجاد الحلول لعدد من الصعوبات التي يواجهها القطاع وخاصة منها التمويل الملائم وتشتت الفلاحين وضعف تنظمهم في إطار هياكل مهنية فاعلة ونقص استجابة منظومة التكوين المهني والبحث العلمي والإرشاد لمتطلبات القطاع الفلاحي وخصوصياته.

ومن شأن تجاوز هذه المعيقات الهيكلية خلق مناخ ملائم لدفع الاستثمار الخاص وتعبئة التمويلات اللازمة لتحديث القطاع والمساهمة بصفة فعالة في خلق مواطن شغل خاصة في مجال الأنشطة المرتبطة بحلقات ما قبل وما بعد الإنتاج وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد بالجهات منها بالخصوص الجهات الداخلية التي يعتمد نشاطها في غالب الأحيان على القطاع الفلاحي.

وعلى هذا الأساس فان سياسة تنمية الفلاحة التونسية خلال المرحلة المقبلة سترتكز على العناصر الرئيسية التالية :

✓ **دعم المجهودات الرامية لتحقيق الأمن الغذائي :**

سيتواصل العمل في هذا المجال على تحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي قصد الرفع في الإنتاج وتحسين الإنتاجية والجودة من خلال الانطلاق في تنفيذ التوصيات التي جاءت بها الدراسات التي تم انجازها وكذلك الدراسات المزمع انجازها خلال سنة 2013.

ومن المنتظر أن يتم الانطلاق في تنفيذ توصيات الدراسة المنجزة المتعلقة بتمويل النشاط الفلاحي والتي شملت مختلف جوانبه على غرار تنمية القروض الصغرى لفائدة الفلاحين الصغار الذين يمثلون الشريحة الكبرى من الفلاحين وتطوير نظام إدارة المخاطر والتأمين وحل مشكل المديونية وتحسين نوعية الخدمات المالية لفائدة النشاط الفلاحي.

ومن ناحية أخرى ستشهد سنة 2013 مزيد التعمق في ملاءمة آليات التشجيع على الاستثمار مع خصوصيات القطاعات وتعزيز نظام الحوافز لجعله يواكب التحولات النوعية والتكنولوجية ويتجه إلى تنمية أكثر عدالة وأكثر تثمينا لموارد مختلف الجهات مع الحرص على التصرف المستديم في الموارد الطبيعية.

كما سيتواصل التنسيق بين مختلف الوزارات في مجال متابعة المنظومات الفلاحية قصد تذليل الصعوبات على مستوى مختلف الحلقات من الإنتاج والتحويل والتسويق لمزيد تحسين أداءها.

وفي هذا السياق ولتوفير ظروف النجاح لموسم الزراعات الكبرى (2012-2013) تم إقرار جملة من الإجراءات لتشجيع الفلاحين على الإقبال على القروض الموسمية وهي :

- مراجعة مقاييس القروض الموسمية للزراعات الكبرى (قمح وشعير وأعلاف) بملائمة مبلغ القرض الموسمي مع تطور كلفة مستلزمات الإنتاج.
- تحمل الدولة لنسبة 50 % من معلوم التأمين الفلاحي على الحرائق وحجر البرد.
- تدعيم مساهمة جمعيات القروض الصغرى في تمويل مستلزمات الإنتاج لصغار الفلاحين بشروط ميسرة.
- جدولة ديون الفلاحين المتضررين خلال سنة 2012 من الفيضانات والثلوج وحجر البرد حالة بحالة.

كما ينتظر أن تمكن الدراسة التي يجري انجازها حاليا حول الأراضي الدولية من تحديد سبل تحسين استغلال الأراضي الدولية وتوظيفها لخدمة الأهداف التنموية بالنظر لطاقاتها التشغيلة والإنتاجية من جهة، وتلائمها مع متطلبات الميادين الإستراتجية مثل إنتاج البذور

توفيرها وجلب الاستثمار الخارجي وتطوير الشراكة.

وفي ميدان توفير معلومة إحصائية تستجيب للمعايير العلمية المعترف بها دوليا والى حاجيات مختلف المستعملين وتحسين طرق نشرها على نطاق واسع وبصفة أكثر فاعلية ، سيتواصل سنة 2013 انجاز الدراسة التي انطلقت في هذا المجال سنة 2012 والتي ستفضي إلى اقتراح إستراتيجية في الغرض وخطة تنفيذية لتجسيمها كما سيتم بذل مجهود للتعريف بالإستراتيجية المقترحة وتحسيس مختلف الأطراف بشأنها قصد توفير سبل النجاح لعملية التنفيذ.

✓ **تدعيم القدرة التنافسية والنهوض بالتصدير:**

تتواصل المجهودات خلال سنة 2013 في اتجاه جعل القطاع الفلاحي أكثر تأقلما مع متطلبات تفتح الأسواق الخارجية وتحرير المبادلات التجارية من خلال تنويع الإنتاج والتحكم في الجودة والامتثال للمواصفات العالمية بهدف تعزيز الصادرات وتنويع الأسواق.

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2013 مواصلة المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بخصوص تحرير تبادل المنتجات الفلاحية. وبالتوازي مع ذلك وقصد ضمان مصالحنا واستغلال الفرص التي ستتيحها هذه الاتفاقية ، سيتواصل إلى جانب العناية بالمنتجات التقليدية العمل على تطوير تصدير المنتوجات ذات الميزات الخصوصية على غرار المنتوجات البيولوجية والمنتوجات ذات بيانات المصدر والتسميات المثبتة للأصل. ومن المنتظر أن تمكن مختلف الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال توفير الإطار القانوني والمؤسساتي الملائم من دعم هذا التوجه.

وسيتم العمل في هذا الإطار على دعم دور المجامع المهنية في النهوض بالصادرات عبر تأطير المصدرين وتنظيم المواسم وتنويع المنتوجات فضلا عن اقتحام أسواق جديدة.

كما يتطلب تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحة دعم الترابط بين الإنتاج الفلاحي والتحويل بالعمل على تطوير قطاع تحويل المنتجات الفلاحية وتوسيع مجالاته وتنويعها وتفعيل آلية عقود الإنتاج.

وفي هذا السياق سيتواصل خلال سنة 2013 تنفيذ برنامج الجوار الأوروبي للفلاحة والتنمية الريفية الذي انطلق خلال سنة 2012 في مرحلته التحضيرية والذي يهدف بالخصوص إلى :

- تحسين الأمن الغذائي المحلي وتطوير نماذج التنمية الريفية من خلال دعم الإنتاجية الزراعية المستديمة وتنويع الاقتصاد الريفي ومساندة المؤسسات المنبثقة عن التجمعات المحلية والمجتمع المدني في المناطق الريفية،

- تحسين معايير الإنتاجية والجودة من خلال العمل على إيجاد بيئة ملائمة لتنظيم السوق والعقارات الفلاحية وتحديث البنية التحتية واللوجستية الموجهة لدعم الإنتاج إلى جانب تعزيز الاستثمار في أساليب التحويل وتسويق المنتجات الفلاحية وفقا لمعايير الجودة والسلامة.

ومن المنتظر أن ينطلق تنفيذ المشاريع النموذجية التي تم تشخيصها.

وفي مجال العمل على مزيد تفعيل دور المجامع المهنية باعتبارها نقاط الارتكاز للنهوض بالقطاع عبر تنظيم الإنتاج وتحسين جودته وإحكام ترويجه للاستفادة من الفرص المتاحة لتثمين منتجاتنا في الأسواق الداخلية والخارجية ، من المنتظر أن يتم الانطلاق في تنفيذ الإجراءات المقترحة.في إطار الملف الذي يجري إعداده بالوزارة على ضوء نتائج الدراسة المنجزة في الغرض.

ونظرا لأهمية موضوع تنظم الفلاحين في إطار هياكل مهنية للضغط على كلفة الإنتاج وتحسين ظروف تحويله وتسويقه وتجسيما لتوصيات الحكومة بخصوص الخطة التي تم إعدادها خلال سنة 2012 ، سيتواصل العمل خلال سنة 2013 لمراجعة الإطار القانوني للشركات التعاونية بما يمكن من توسيع أهداف الشركات التعاونية لتشمل تقديم خدمات مندمجة وتسهيل علاقة الشركات بمؤسسات التمويل والتأمين وغيرها وتحسين مناخ العمل في اتجاه إكسابهم استقلالية في اتخاذ القرار والتنصيص على تكوين اتحادات للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بهدف وضع وتنفيذ استراتيجيات تنموية مشتركة.

كما سيتواصل تعميق التفكير مع مختلف الأطراف المعنية حول عدد من المواضيع المرتبطة بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية على غرار منظومة الامتيازات التي يمكن إقرارها لفائدتها وسبل تطهير وضعيتها المالية والاجتماعية وسبل التشجيع على إحداثها و على تحسين أدائها.

وفي مجال تحسين أداء منظومة التكوين المهني الفلاحي والإرشاد سيتواصل خلال سنة 2013 العمل لتحديث وتأهيل مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري قصد تحسين خدماتها وتهيئة وصيانة الفضاءات البيداغوجية وتجهيزها وتركيز برامج التكوين وتكوين المكونين.

كما سيتواصل العمل في مجال الإرشاد عبر تكوين المرشدين والإحاطة بالهياكل المهنية القاعدية والمستشارين الخواص في المجال التقني وفي مجال التصرف المالي والإداري.

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2013 إتمام الدراسة التي انطلقت

خلال سنة 2012 لتقييم أداء جهازي التكوين والإرشاد الفلاحي واقتراح خطة لتطويرهما وكذلك إعداد برنامج لتفعيل الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة للعاملين على متن سفن الصيد البحري.

وبخصوص مشروع تأهيل المستغلات الفلاحية وبعد التمديد في فترة انجازه لمدة ثلاث سنوات 2013-2015 سيتواصل تنفيذ مختلف مكوناته من تكوين وتحسيس حول أنشطة المشروع و تحديد مقاييس انخراط المستغلات في البرنامج ودعم وحدة تأهيل المستغلات الفلاحية وذلك في إطار بروتوكول التعاون في مجال دعم القطاع الخاص المبرم بين الحكومتين التونسية والإيطالية بالإضافة إلى تقييم نتائج الفترة الأولى وضبط برنامج تأهيل أشمل وأوسع ووضع مخطط عملي لتنفيذه في إطار التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

- ✓ **إحكام استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها :**

ستشهد سنة 2013 مواصلة تجسيم البرامج والمشاريع المدرجة ضمن الإستراتيجيات القطاعية والرامية بالأساس إلى ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وضمان ديمومتها بما يمكن من تحقيق الأهداف المرسومة في هذا المجال والمتمثلة خاصة في الرفع من نسبة تعبئة الموارد المائية إلى مستوى 95% ومزيد دفع عملية تعبئة الموارد غير التقليدية ودعم برامج حماية التربة والمياه والترفيع في نسبة الغطاء الغابي.

ومن المنتظر أن يتم ذلك خاصة عبر استكمال السدود الكبرى ومواصلة برنامج تعصير وتهيئة المناطق السقوية العمومية للتقليص في نسبة ضياع المياه وإحداث مناطق سقوية جديدة وتثمين المياه المعالجة لاستغلالها للري الفلاحي عن طريق تحسين نوعيتها وتحويلها إلى المناطق التي تشهد طلبا متزايدا على الموارد المائية.

كما سيتواصل إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة وإدماج متساكني الغابات والمراعي في الدورة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف عيشهم وتكثيف أشغال المحافظة على المياه والتربة ومقاومة التصحر حتى تواكب نسق التدهور الذي تشهده الموارد الطبيعية حيث ينتظر خاصة مواصلة مشروع تحسين التصرف في الموارد الطبيعية (المرحلة الثانية) الذي يهم ولايات مدنين والقصرين وجندوبة ومواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بكل من سليانة (المرحلة الثانية) والتنمية الفلاحية بهضاب القيروان والتنمية الفلاحية المندمجة بسيدي بوزيد فضلا عن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولايتي القصرين والكاف.

كما سيتم بذل مجهود لتدارك التأخير الحاصل في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع خاصة في مجال المحافظة على المياه والتربة وتنمية

الغابات والمراعي قصد رفع النسق السنوي للتشجير الغابي والرعوي والرفع في نسق التدخل للمحافظة على المياه والتربة.

أما بالنسبة للثروة البحرية فسيتم دعم الإجراءات الحمائية من مخاطر الصيد الجائر والإقبال على الصيد في أعالي البحار ومواصلة دعم البنية الأساسية المينائية والرفع من مستوى إسداء الخدمات لمزيد تجسيم هذا التوجه.

II - التوقعات الكمية لسنة 2013

تميزت العوامل المناخية خلال بداية الموسم الفلاحي 2012-2013 إلى غاية 18 ديسمبر 2012 بنزول كميات من الأمطار متفاوتة الأهمية حسب الجهات، حيث فاقت المعدلات العادية للفترة بمناطق الشمال في حين تراوح النقص مقارنة بالمعدل العادي للفترة على بقية المناطق بين 94% بجهة الجنوب الشرقي و 49 % بجهة الوسط الغربي.

ومقارنة بنفس الفترة من الموسم الفارط ، فقد كانت كميات الأمطار المسجلة خلال بداية موسم 2012-2013 أقل من تلك المسجلة خلال نفس الفترة من الموسم المنقضي و ذلك على كل الجهات الطبيعية للبلاد.

أ- الإنتاج :

يعتمد منوال التنمية لسنة 2013 على تطور للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالأسعار القارة للسنة الفارطة بنسبة 3.1% بالمقارنة مع الإنجازات المحتملة لسنة 2012 ، حيث من المنتظر أن يكون حجم القيمة المضافة للقطاع بالأسعار الجارية في حدود 6400 مليون دينار مقابل 6050 مليون دينار من المنتظر تحقيقها خلال سنة 2012.

ويرتكز منوال التنمية لسنة 2013 أساسا على المعطيات التالية :

- ✓ إنتاج 21 مليون قنطار من الحبوب وهو ما يمثل تراجع بنسبة 7.6% بالمقارنة مع مستوى إنتاج سنة 2012 (22.7 مليون قنطار).
- ✓ إنتاج حوالي 210 ألف طن من زيت الزيتون مقابل 180 ألف طن تم إنتاجها خلال سنة 2012 أي بتطور هام بنسبة 17%.
- ✓ تطوير إنتاج الخضروات التي سجلت تراجعا خلال سنة 2012 وخاصة منها البطاطا والقنارية بنسبة 6% و الطماطم بنسبة 9%.
- ✓ تطوير إنتاج اللحوم بمختلف أنواعها والألبان بنسب تتراوح بين 1.9% و3.8%.

- ✓ تطوير إنتاج الصيد البحري بنسبة 2.9% وستتأتى هذه الزيادة خاصة من تحسين مستوى إنتاج السمك الأزرق و تربية الأحياء المائية.

ويبين الجدول التالي تطور أهم المنتجات الفلاحية والقيمة المضافة للقطاع خلال سنة 2012 والتقديرات الخاصة بسنة 2013.

تطور الإنتاج و القيمة المضافة في القطاع الفلاحي بالأسعار الجارية

الكمية : ألف طن القيمة : مليون دينار

	الإنجازات المحتملة 2012	**توقعات سنة 2013**	**تطور 2012/2013 %**
الحبوب	2273	2100	-7.6
زيتون الزيت	900	1050	17
القوارص	360	362	0.6
التمور	190	190	-
البطاطا	340	360	6
الطماطم	1100	1200	9
لحوم حمراء (حي)	233	238	+2.1
لحوم دواجن(حي)	250	257	+2.8
بيض (مليون وحدة)	1776	1829	3
حليب	1124	1160	+3.2
صيد بحري	111	114	+2.9
القيمة المضافة	**6050**	**6400**	

ب -الميزان التجاري الغذائي :

تشير التوقعات الأولية للميزان التجاري الغذائي خلال سنة 2013 أن قيمة الصادرات ستتطور بنسبة 9 % مقارنة مع إنجازات سنة 2012 لتبلغ 2205 مليون دينار مقابل 2020 مليون دينار، ويرتكز هذا التطور خاصة على النمو المنتظر لعائدات زيت الزيتون (17 %) والتمور (5 %) ومنتجات البحر(5 %) والقوارص (31 %) والمصبرات الغذائية (15 %).

أما الواردات ، فينتظر أن تبلغ قيمتها الجملية خلال سنة 2013 ما يعادل 3078 م د مسجلة نموا بنسبة 3 % مقارنة مع سنة 2012 مرده أساسا التطور المرتقب في واردات الحبوب من ناحيتي الكمية والقيمة بنسب 10% و12.3% على التوالي. في المقابل من المتوقع تراجع قيمة

واردات اللحوم و الحليب ومشتقاته والزيوت النباتية تباعا بنسبة 19 % و18 % و3 % .

وتجدر الإشارة أن نسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات سنة 2013 ستعرف تحسنا بخمسة نقاط مقارنة مع سنة 2012 لتبلغ 72 % مقابل 67%.

تطور الميزان التجاري الغذائي
(بحساب المليون دينار)

	سنة 2012	**سنة 2013 ***	**نسبة التطور (%)**
الصادرات	2020	2205	+ 9
الواردات	3000	3078	+ 3
الفارق	- 980	- 874	
نسبة التغطية (%)	67	72	

***توقعات**

ج- الاستثمارات :

من المنتظر أن يبلغ الحجم الجملي للاستثمارات في قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال سنة 2013 حوالي 1370 مليون دينار مقابل 1297 مليون دينار تم إنجازها خلال سنة 2012 ليسجل تطورا بنسبة 5.6% .

و تتوزع هذه الاستثمارات بين المتدخلين الخواص و القطاع العمومي بنسبة 57.5% و 42.5% على التوالي حيث ينتظر أن يبلغ حجم الاستثمار حوالي 582 مليون دينار في القطاع العمومي و 788 مليون دينار في القطاع الخاص.

أما تمويل هذه الاستثمارات فينتظر أن يتم بنسبة 38% عن طريق ميزانية الدولة و 34.8% عن طريق التمويل الذاتي في حين ستساهم القروض البنكية بنسبة 17.7% و القروض الخارجية بنسبة 9.5% .

الباب الثالث

قطاعات الإنتاج

I- الحبوب

حظي قطاع الحبوب خلال موسم 2012/2011 باهتمام خاص من خلال تنفيذ الإجراءات المتخذة لفائدته بهدف التوسع في مساحات الحبوب المروية وتكثيف الإنتاج إلى جانب تحسين المردودية. وتجسيما للتوجه الاستراتيجي الذي اتخذته الدولة والقاضي بالعمل على تأمين أكبر نسبة ممكنة من احتياجاتنا من الحبوب عن طريق الانتاج المحلي فقد تم الابقاء على الأسعار عند الإنتاج للحبوب ومواصلة العمل بالمنحة الاستثنائية للتسليم السريع للحبوب. كما تواصل العمل بالإجراء المتعلق بتمكين منتجي الحبوب المروية بالمناطق السقوية العمومية من رية أولى مجانية. بالإضافة للإجراءات المتعلقة بالتشجيع على الاستثمار في ميدان الميكنة الفلاحية والتأمين والتمويل ومواصلة دعم مستلزمات الإنتاج.

وقد مكنت الظروف المناخية التي شهدها موسم 2012/2011 والتي اتسمت بنزول كميات هامة من الأمطار في الشمال، تجاوزت في أغلب المناطق المعدلات العادية ، ومختلف الإجراءات التي تم اتخاذها لإنجاح الموسم منذ انطلاقه من تحقيق نتائج طيبة من حيث كمية الحبوب المنتجة ، وذلك رغم غمر المياه لعديد المزارع ببنزرت وباجة وجندوبة مما تسبب في إتلاف بعض مساحات الحبوب المزروعة.

1- إنجازات موسم 2011 /2012 :

أ- المساحات :

بلغت مساحات الحبوب المبذورة خلال موسم 2011 /2012 حوالي 1.429 مليون هك مقابل 1.465 مليون هك تم بذرها خلال موسم 2011/2010، مسجلة بذلك نقصا طفيفا بنسبة 2.5 %. كما بلغت نسبة الانجاز مقارنة بالمساحات المبرمجة حوالي 93%.

ويعود هذا التقلص في المساحات المبذورة مقارنة بالموسم الفارط إلى عزوف بعض الفلاحين في الوسط والجنوب على البذر بسبب انحباس الأمطار بهذه المناطق في فترة الخريف، علما وأن مناطق الشمال شهدت نزول كميات هامة من الأمطار .

مساحات الحبوب المبذورة

(بحساب الألف هك)

الجهة	معدل المخطط الحادي عشر	إنجازات موسم 2011/2010	إنجازات موسم 2012/2011
الشمال	877	869	891
الوسط والجنوب	478	596	538
الجملة	**1355**	**1465**	**1429**

وقد بلغت المساحات المبذورة بولايات الشمال 891 ألف هك مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 3% مقارنة بالموسم الماضي ونسبة إنجاز للتوقعات بـقرابة 100%. أما بالنسبة لولايات الوسط والجنوب فقد شملت المساحات المبذورة 538 ألف هك مسجلة بذلك نقصا بـنسبة 10 % مقارنة بالموسم الفارط وهو ما يمثل حوالي 84% من المساحات المبرمجة.

أما التوزيع حسب الأنواع فإنه يبرز نقصا متفاوتا بالنسبة لكل الأنواع مقارنة مع الموسم الفلاحي 2011/2010 ، حيث شهدت المساحات المبذورة من القمح الصلب والقمح اللين انخفاضا بـ 2 % والشعير بـنسبة 3 %.

أما مقارنة بما هو مبرمج خلال 2012/2011 فقد بلغت نسب الانجاز بالنسبة للقمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتيكال 94 % و 85 % و 95 % و116 % على التوالي .

مساحات الحبوب المبذورة حسب الأنواع

(بحساب الألف هك)

الانواع	معدل المخطط الحادي عشر	انجازات موسم 2011/2010	انجازات موسم 2012/2011
القمح الصلب	667	678	664
القمح اللين	126	129	126
الشعير	554	647	625
التريتيكال	9	11	14
المجموع	**1356**	**1465**	**1429**

ب – المدخلات :

*** البذور الممتازة :**

بلغت كميات البذور الممتازة الموضوعة على ذمة الفلاحين خلال الموسم الفلاحي 2012/2011 حوالي 296 ألف قنطارا مقابل حوالي 347 ألف قنطار تم وضعها خلال الموسم المنقضي مقابل 357 ألف قنطار مبرمجة خلال الموسم. ويرجع هذا التراجع الى تعطل عمليات التكييف بالشركات التعاونية لانتاج البذور الممتازة بعد الاضطرابات التي شهدتها خلال شهري أوت وسبتمبر من سنة 2011.

كميات البذور الممتازة الموضوعة على ذمة الفلاحين

(بحساب الالف القنطار)

المواد	معدل المخطط الحادي عشر	انجازات موسم 2011/2010	انجازات موسم 2012/2011
قمح صلب	202	275	233
قمح لين	55	58	41
شعير	10	9	21
تريتيكال	1	5	1
المجموع	**268**	**347**	**296**

وباعتبار أهمية استعمال البذور الممتازة لتحسين الإنتاجية وقصد تشجيع المزارعين على استعمالها تم إقرار الإبقاء على مستوى أسعار البيع حيث كانت كما يلي:

- القمح الصلب: 77 د/ق
- القمح اللين : 66 د/ق
- الشعير : 60 د/ق
- التريتكال : 60 د/ق.

*** الأسمدة الكيميائية :**

بلغت كميات الأسمدة الكيميائية الموضوعة على ذمة الفلاحين خلال موسم 2012/2011 حوالي 302 ألف طن مقابل 236 ألف طن تم استعمالها خلال الموسم الماضي منها 60 ألف طن من سماد الامونيتر تم توريدها.

و تتوزع هذه الكميات حسب نوع السماد طبقا للجدول التالي :

تطور استعمال الأسمدة في مزارع الحبوب

(بحساب اللألف الطن)

المواد	معدل المخطط الحادي عشر	انجازات موسم 2011/2010	انجازات موسم 2012/2011
أمونيتر 33%	145,126	152	188
فسفاط 45%	19,702	17,1	19,9
الدأب	61,429	67,3	93,7
أ س ن	9,529	0	0
اليوريا	15,591	0	0
المجموع	**251,377**	**236,400**	**301,600**

وقد مكنت كميات الأمونيتر المستعملة في مزارع الحبوب من تسميد مساحة تناهز 817 ألف هكتار كقسط أول و 632 ألف هك كقسط ثاني و 178 ألف هك كقسط ثالث مقابل إنجاز مساحة تناهز 783 ألف هك كقسط أول و 569 ألف هك كقسط ثاني و 178 ألف هك كقسط ثالث خلال الموسم الماضي.

وتجدر الاشارة الى أن الموسم الماضي تميز بعديد الصعوبات التي إعترضت قطاع الاسمدة من حيث عدم استمرارية الانتاج والتزويد وكذلك تفشي ظاهرة التهريب، مما أدى إلى اللجوء إلى توريد كمية هامة من سماد الامونيتر لتلبية حاجيات القطاع الفلاحي.

*** مقاومة الأعشاب الطفيلية :**

تمت خلال موسم 2012/2011 مداواة ما يقارب عن 87 بالمائة من المساحة المبرمجة ضد الأعشاب الطفيلية ، حيث شملت المداواة 498 ألف هك مقابل 550 ألف هك خلال الموسم المنقضي منها حوالي 5.4 ألف هك تمت مداواتها بالطائرة.

تطور مقاومة الأعشاب الطفيلية في مزارع الحبوب

(بحساب الألف الهكتار)

المواد	معدل المخطط 11	انجازات موسم 2011/2010	انجازات موسم 2012/2011
المبيدات ذات المفعول المزدوج	338,16	387	333
المبيدات المضادة لذات الفلقتين	155,96	163	165
المجموع	494,12	550	498

وقد بلغت الكميات التي تم توفيرها من مبيدات الاعشاب الطفيلية ما يمكن من معالجة حوالي 550 ألف هك.غير أن الأمطار الهامة التي شملت مناطق الشمال لم تساعد على القيام بعمليات العناية في ظروف طيبة.

*** مقاومة الأمراض الفطرية :**

قدرت المساحات المصابة بالأمراض الفطرية خلال موسم 2012/2011 بحوالي 185 ألف هك ، تمت مداواة قرابة 157 ألف هك ، منها 140 ألف هك ضد مرض التبقع السبتوري وقد تمت المداواة بالطائرة على مساحة 637 هك.

وقد بلغت الكميات التي تم توفيرها من مبيدات فطرية ما يمكن من معالجة حوالي 270 ألف هك. غير أن الأمطار الهامة التي شملت مناطق الشمال لم تساعد على القيام بالمداواة في ظروف طيبة.

ج – الإنتاج :

بلغت المساحات المحصودة خلال موسم 2012/2011 حوالي 1.352 مليون هك، وهو ما يمثل 95 % من المساحات المبذورة. و يرجع هذا التقارب الكبير مع المساحات المزروعة إلى محدودية المساحات التي أتلفت نتيجة ارتفاع منسوب المياه بالأودية ، حيث تم تسجيل غمر للمياه في بعض مناطق بولايات ببنزرت وباجة وجندوبة.

وتجدر الإشارة إلى أنه وللموسم الثاني على التوالي ، ونظرا للظروف الخاصة التي مرت بها البلاد على إثر الثورة ، تم العمل منذ بداية موسم الحصاد على اتخاذ كل الإجراءات الوقائية لحماية المزارع ومؤسسات التجميع من الحرائق. وقد تمت العملية بالتنسيق بين هياكل الوزارة ومصالح الأمن والحماية المدنية والجيش الوطني والفلاحين أنفسهم ومؤسسات التجميع. كما تكفلت المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بتعزيز المتابعة والمراقبة عبر إنتداب حراس من عملة الحضائر.

تطور نسبة الحصاد

(% من المساحات المبذورة)

الانواع	معدل المخطط الحادي عشر	انجازات موسم 2011/2010	انجازات موسم 2012/2011
القمح الصلب	83	95	95
القمح اللين	90	97	96
الشعير	72	87	94
التريتيكال	94	99	92
المجموع	**79**	**92**	**95**

وقد بلغ إنتاج الحبوب لموسم 2012/2011 حوالي 22.7 مليون قنطار مقابل 23.1 مليون قنطار خلال الموسم الفارط ، مسجلا بذلك إنخفاضا بـأقل من 2%.

إنتاج الحبوب حسب الجهات خلال موسم 2012/2011

(بحساب الألف قنطار)

المواد	الشمال	الوسط والجنوب	المجموع
القمح الصلب	10209	2187	12395
القمح اللين	2724	112	2836
الشعير	4461	2775	7236
التريتيكال	261	0	261
المجموع	**17656**	**5074**	**22728**

ومقارنة مع نتائج الموسم الفارط ، سجل إنتاج القمح الصلب تقلصا بنسبة 6 % بينما استقر إنتاج القمح اللين في مستوى الموسم الفارط. أما الشعير والتريتيكال فقد سجل انتاجهما إرتفاعا بـنسب 6% و 8% على التوالي.

تطور إنتاج الحبوب حسب المواد

(بحساب الألف قنطار)

المواد	المخطط 11	انجازات 2011/2010	انجازات 2012/2011
القمح الصلب	10503	13212	12395
القمح اللين	2382	2842	2837
الشعير	5123	6808	7237
التريتيكال	191	241	261
المجموع	**18199**	**23103**	**22730**

وبخصوص المردود فقد حافظ في مجمله على نفس مستوى الموسم الفارط حيث بلغ 15.9 ق/هك ويعد هذا المستوى رغم تواضعه مرتفعا بالمقارنة مع معدل فترة المخطط الحادي عشر الذي كان في حدود 13.4 قنطار للهكتار.

تطور مردود الحبوب

(بالقنطار في الهكتار)

المواد	المخطط 11	انجازات موسم 2011/2010	انجازات موسم 2012/2011
القمح الصلب	15,7	19,5	18,7
القمح اللين	18,9	22,1	22,5
الشعير	9,3	10,5	11,6
التريتيكال	20,7	22,9	18,5
المجموع	**13,4**	**15,8**	**15,9**

ومقارنة بالموسم الماضي سجل مردود القمح الصلب والتريتيكال بمناطق الشمال تقلصا بنسب 6 % و 20 % على التوالي ، بينما سجل مردود القمح اللين استقرارا والشعير ارتفاعا طفيفا بنسبة 2%.

أما بمناطق الوسط والجنوب ، فقد سجل مردود القمح اللين والشعير مقارنة بالموسم المنقضي ارتفاعا بنسب 29% و 16% على التوالي ، بينما تقلص مردود القمح الصلب بـنسبة 4.5%.

و قد تم تسجيل أرفع مردود بولاية بن عروس بالنسبة للقمح الصلب (30.4 ق/ هك) وبولاية جندوبة بالنسبة للقمح اللين (34.4 ق/هك) وبولاية نابل (23.4 ق/هك) بالنسبة للشعير وبولاية منوبة (25 ق/هك) بالنسبة للتريتيكال.

تطور مردود الحبوب حسب الجهات

(بالقنطار في الهكتار)

المواد	الشمال			الوسط والجنوب		
	المخطط 11	2010/2011	2011/2012	المخطط 11	2010/2011	2011/2012
القمح الصلب	18,9	23,6	22,2	8,0	11,2	10,7
القمح اللين	19,6	23,1	23,1	9,4	10,4	13,4
الشعير	11,8	14,6	14,9	6,7	7,3	8,5
التريتيكال	21,2	23,0	18,5	0,0	0,0	0,0
المجموع	**16,8**	**20,5**	**19,8**	**7,2**	**8,8**	**9,4**

*** الحبوب المروية :**

بلغت مساحات الحبوب المبذورة في المناطق السقوية خلال موسم 2012/2011 حوالي 81720 هك مسجلة بذلك تقلصا بـ 28 % مقارنة بالموسم 2011/2010 (114 ألف هك) ومقابل 99.5 ألف هك مبرمجة.

وتتوزع المساحات المبذورة بين حوالي 50 ألف هك قمح صلب و 4.3 ألف هك قمح لين و27.5 ألف هك شعير و 30 هك تريتيكال.

أما بخصوص مردود المساحات المزروعة فقد سجل تحسنا خلال هذا الموسم حيث بلغ معدل 33.6 قنطار للهكتار مقابل 31.2 قنطار للهكتار خلال الموسم الفارط.

وقد بلغ الإنتاج حوالي 2.75 مليون قنطار مقابل 3.5 مليون قنطار خلال الموسم الفارط بسبب تراجع المساحات المبذورة.

ويتوزع الإنتاج حسب المواد كالآتي :

* القمح الصلب : 1.893 مليون قنطار مع مردود في حدود 38 ق للهكتار.
* القمح اللين : 152.2 ألف ق مع مردود في حدود 35.1 ق للهكتار.
* الشعير : 702.3 الف قنطار مع مردود في حدود 25.5 ق للهكتار.
* التريتيكال : 1200 قنطار مع مردود في حدود 40 ق للهكتار.

و بهدف تحسين مستوى تكثيف استغلال المناطق السقوية فقد تواصل خلال موسم 2012/2011 اعتماد التسعيرة التفاضلية لمياه الري بالمناطق السقوية العمومية التي تزودها مباشرة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية (تخفيض التسعيرة في حدود 50 %).

د - التجميع :

بلغت كميات الحبوب المجمعة من طرف مؤسسات التجميع من صابة 2012/2011 ، حوالي 10.2 مليون قنطار مسجلة نسبة تجميع بـحوالي 44.7 % من الإنتاج مقابل 10.3 مليون قنطار و 44.8 % على التوالي من صابة 2011/2010 .

تطور تجميع الحبوب

(بالألف قنطار)

المواد	المخطط 11		انجازات موسم 2011/2010		انجازات موسم 2012/2011	
	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية
القمح صلب	5135,7	48,9	6491,4	49,1	6377,1	51,4
القمح لين	1442,9	60,6	1710,7	60,2	1355,0	47,8
الشعير	1119,9	21,9	2111,9	31,0	2381,9	32,9
التريتيكال	29,9	15,7	31,6	13,1	46,4	17,8
المجموع	**7728,4**	**42,5**	**10345,6**	**44,8**	**10160,4**	**44,7**

وقد شارك في عملية التجميع خلال هذا الموسم إحدى عشرة مجمع خاص، إلى جانب ديوان الحبوب والشركات التعاونية المركزية للزراعات الكبرى وللقمح والشركات التعاونية المركزية للبذور والمشاتل الممتازة والشركة التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية (سكام)، مقابل عشرة مجمعين خواص خلال الموسم الفارط. وقد بلغت نسبة التجميع لدى الخواص حوالي 58.5 بالمائة من جملة الكميات المجمعة و 26 بالمائة من الإنتاج، مقابل 50.3% و22.5 % على التوالي خلال الموسم الفارط.

ويعود التحسن الحاصل في نسبة تجميع الخواص إلى اكتساب الخبرة في التعامل مع المزارعين باعتبار ممارستهم للنشاط للسنة الثامنة على التوالي وإلى ارتفاع عددهم بالإضافة إلى مواصلة العمل بالإجراء المتعلق بإسناد منحة استثنائية بعنوان تسليم المنتوج قبل يوم 31 أوت 2012 الى ديوان الحبوب وهياكل التجميع بـ 17 دينار للقنطار بالنسبة للقمح الصلب و10 دنانير بالنسبة للقمح اللين و12 دينار بالنسبة للشعير.

وقد كان نصيب الشركات التعاونية وديوان الحبوب من الكميات المجمعة خلال هذا الموسم في حدود 39.5% و 2% على التوالي.

أما التوزيع حسب المواد فقد سجل إرتفاعا في نسب التجميع لكل من الشعير والتريتيكال والقمح الصلب حيث إرتفعت نسب الكميات المجمعة من الشعير والقمح الصلب بحوالي نقطتين والتريتيكال باربعة نقاط ، بينما انخفضت نسبة الكميات المجمعة من القمح اللين باثني عشرة نقطة.

وتجدر الإشارة إلى أنه إعتبارا للظروف الخاصة التي ميزت سنة 2012 على غرار سنة 2011، من حيث الوضعية العامة للبلاد بعد الثورة وكذلك تزامن شهر رمضان في الفترة الصيفية فقد إنطلق موسم الجمع لهذا الموسم منذ الاسبوع الأول لشهر جوان 2012 بمختلف مناطق الإنتاج. وقد تم تسجيل مؤشرات قياسية على مستوى نسق التجميع اليومي مما مكن من إتمام عملية الجمع قبل بداية شهر رمضان. كما تم على غرار الموسم المنقضي إحداث لجنة وطنية تضم وزارة الفلاحة وديوان الحبوب ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع تولت الإشراف على سير موسم الحصاد والتجميع وتأمين مراكز التجميع والمزارع.

هـ التوريد :

بلغت كميات الحبوب الموردة إلى موفى شهر أوت من سنة 2012 حوالي 12.4 مليون قنطار من الحبوب ، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 5% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة (11.8 مليون قنطار).

تطور توريد الحبوب

(بالألف قنطار)

المواد	معدل المخطط الحادي عشر	انجازات 2010	انجازات 2011	انجازات الى 11/8/31	انجازات الى 12/8/31
القمح الصلب	6059	8114	5243	3414	3736
القمح اللين	10333	11034	10655	6528	6071
الشعير	5231	4294	2375	1833	2570
المجموع	**21623**	**23442**	**18273**	**11775**	**12377**

أما قيمة الواردات فقد بلغت حوالي 600.3 مليون دينار مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 3 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة (585.3 مليون دينار). ويعود هذا الارتفاع الى التطور المسجل في الكميات الموردة من ناحية والى تطور الاسعار العالمية خلال سنة 2012 من ناحية ثانية .

تطور قيمة واردات الحبوب

(بالألف دينار)

المواد	معدل المخطط الحادي عشر	انجازات 2010	انجازات 2011	انجازات الى 11/8/31	انجازات الى 12/8/31
القمح الصلب	197777	343400	305500	191700	220600
القمح اللين	394890	338900	478700	317300	265100
الشعير	140491	127200	98500	76300	114600
المجموع	**733158**	**809500**	**882700**	**585300**	**599300**

و- تمويل موسم الزراعات الكبرى :

بلغت جملة القروض الموسمية المسندة للزراعات الكبرى خلال موسم2012/2011 حوالي 49.2 مليون دينار لفائدة 3249 منتفع بما في ذلك القروض التكميلية، مقابل 53.2 مليون دينار خلال الموسم المنقضي لفائدة 3892 فلاحا.

وقد تم إسناد القرض التكميلي للزراعات الكبرى بحساب 99 د/هك للمنطقة عدد1 والحبوب المروية وبـ 86 د/هك للمنطقة عدد2. و يشمل هذا القرض عمليات التسميد ومداواة الأعشاب الطفيلية والأمراض الفطرية.

ر- أسعار الحبوب عند الإنتاج :

ترتكز سياسة الأسعار المتبعة على تحديد أسعار الحبوب عند الإنتاج باعتماد مبدأ مراجعة الأسعار و جعلها تعكس تطور تكاليف مستلزمات الإنتاج من جهة و التحسن النسبي للمردودية نتيجة التكثيف الزراعي من جهة أخرى.

واعتبارا للتوجه الذي اتخذته الدولة الهادف إلى تأمين أكبر نسبة ممكنة من احتياجاتنا الوطنية من الحبوب عن طريق الإنتاج المحلي ، تقرر الإبقاء على الأسعار الأساسية للحبوب في مستوى الموسم الفارط مع مواصلة العمل للسنة الخامسة على التوالي بالمنحة الإستثنائية بعنوان تسليم المنتوج قبل 31 أوت 2012 إلى ديوان الحبوب وهياكل التجميع بـ 17 دينار للقنطار بالنسبة للقمح الصلب و10 دنانير للقمح اللين و 12 دينار للشعير.

تطور الأسعار عند الإنتاج للحبوب

(بالدينار للقنطار)

المواد	موسم 2006/2005	موسم 2007/2006	موسم 2008/2007	موسم 2009/2008	موسم 2010/2009	موسم 2011/2010
القمح الصلب	30,5	32 ,782	40	43	43	43
القمح اللين	27	28,732	35	35	35	35
الشعير	18	20	30	30	30	30
التريتيكال	18	20	30	30	30	30

ز- القروض الموسمية :

تواصل خلال هذا الموسم العمل بنفس مقاييس القروض الموسمية للزراعات الكبرى والتي تمت مراجعتها خلال موسم 2008/2007.

مقاييس القروض الموسمية

(بالدينار في الهكتار)

	موسم 2006/2005	موسم 2007/2006	موسم 2008/2007	موسم 2009/2008	موسم 2010/2009	موسم 2011/2010	موسم 2012/2011
القمح							
المنطقة عدد 1	385	430	545	545	545	545	545
المنطقة عدد 2	300	335	425	425	425	425	425
الشعير							
المنطقة عدد 1	255	285	365	365	365	365	365
المنطقة عدد 2	230	260	330	330	330	330	330
المنطقة عدد 3	100	110	145	145	145	145	145
الحبوب المروية	490	550	700	700	700	700	700

2- تقديرات موسم 2013/2012 :

أ- المساحات المبرمجة :

قدرت مساحات الحبوب المبرمجة لموسم 2013/2012 بحوالي 1,5 مليون هك منها 45% قمح صلب و 10% قمح لين و 44% شعير و حوالي 1% تريتيكال. وتتوزع هذه المساحة على مختلف مناطق البلاد بين 61 % في الشمال و39 % في الوسط والجنوب.

المساحات المبرمجة لموسم 2013/2012
(بالألف هك)

المواد	الشمال	الوسط والجنوب	المجموع
القمح الصلب	480	208	688
القمح اللين	132	13	145
الشعير	300	365	665
التريتيكال	12	0	12
المجموع	**924**	**586**	**1510**

وتشمل هذه المساحات حوالي 93 ألف هك من الحبوب المروية منها 51 ألف هك بمناطق الشمال و 42 ألف هك بمناطق الوسط وهي تتوزع بين 60% من القمح الصلب و 9% من القمح اللين و 31% من الشعير والتريتيكال.

مساحات الحبوب المروية المبرمجة لموسم 2013/2012
بالألف هكتار

المواد	الشمال	الوسط والجنوب	المجموع
القمح الصلب	36	20	56
القمح اللين	7	1	8
الشعير	7,7	21	28,7
التريتيكال	0,3	0	0,3
المجموع	**51**	**42**	**93**

ب – البذور :

*** البذور الممتازة :**

تقدر الحاجيات الجملية من البذور الممتازة للحبوب لموسم 2013/2012 بحوالي 342 ألف قنطار تتوزع حسب الأنواع كالتالي :

- القمح الصلب: 248 ألف قنطار،
- القمح اللين: 64 ألف قنطار،
- الشعير: 27 ألف قنطار،
- التريتيكال: 2.6 ألف قنطار.

وتقدر المتوفرات من البذور الممتازة للموسم 2013/20112 بحوالي 341 ألف قنطار من البذور الممتازة تتوزع حسب الأنواع كما يلي :

* القمح الصلب : 270 ألف قنطار،
* القمح اللين : 50 ألف قنطار،

* الشعير والترتيكال: 21 ألف قنطار.

ج - الأسمدة الكيميائية :

قدرت الحاجيات الجملية من الأسمدة الكيميائية لموسم 2013/2012 حسب الأنواع كما يلي :

- الفسفاط 45% : 20 ألف طن،
- الـد أ ب : 75 ألف طن،
- الأمونيتر : 190 ألف طن.

وسيقع تغطية هذه الحاجيات عن طريق المنتوج المحلي واعتبارا لما شهده الموسم الفارط من تفاقم لظاهرة تهريب الدأب الى القطر الليبي وما انجر عنه من انعكاس سلبي على تزويد الفلاحين من هذا السماد، تم تبعا لتوصيات اللجنة الوطنية للتحكم في الأسعار ، إعداد إعلان يضبط آليات تزويد السوق الداخلية بالدأب. وفي انتظار اصدار هذا الاعلان ودخوله حيز التنفيذ، تقرر استئناف عمليات التزويد بسماد الدأب حصريا عبر النقل الحديدي بما يمكن من تكوين المخزونات اللازمة لمجابهة فترة ذروة الطلب (اكتوبر و نوفمبر).

د - مقاومة الأعشاب الطفيلية :

من المنتظر أن يشمل برنامج مقاومة الأعشاب الطفيلية في مزارع الحبوب خلال موسم 2013/2012 حوالي 578 ألف هكتار مقابل 498 ألف هكتار تمت مداواتها خلال الموسم 2012/2011. ومن المتوقع أن تبلغ المساحات التي ستقع مداواتها بالأدوية ذات المفعول المزدوج حوالي 385 ألف هكتار وهو ما يمثل نسبة 67% من جملة المساحات التي ستشملها المداواة.

كما ستتواصل خلال الموسم القادم الحملة الخاصة بمقاومة عشب البروم حيث ستكثف المصالح الجهوية اتصالاتها بالفلاحين المتضررين قصد إرشادهم للطرق الفنية الواجب اتباعها للقضاء على هذا العشب في مزارعهم و الحد من انتشاره مع التأكيد على ضرورة القيام بعمليات المقاومة.

هـ - مقاومة الأمراض الفطرية :

تحسبا لظهور بعض الأمراض الفطرية بمزارع الحبوب في صورة توفر الظروف المناخية الملائمة لها ، ستتواصل الحملة الخاصة بمقاومة هذه الأمراض على غرار المواسم الفارطة و التي تتمثل في المعاينة الميدانية الدقيقة لظهور الأعراض الأولى للأمراض والتدخل بالمداواة في الإبان و العمل على توفير المبيدات بالكميات الكافية و في الأوقات المناسبة.

ومن المتوقع خلال الموسم المقبل مداواة حوالي 226 ألف هك ضد الأمراض الفطرية.

و- برنامج الإحاطة والتأطير :

تم ضبط برامج إرشادية لفائدة مزارعي الحبوب قصد توفير التأطير والإحاطة اللازمة لهم في مختلف مراحل الموسم. وتتولى لجنة وطنية التنسيق ومتابعة هذه البرامج، وسيضطلع المعهد

الوطني للزراعات الكبرى بالدور الأساسي في عمليات الإحاطة والتأطير بالتعاون مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ومع وكالة الارشاد والتكوين الفلاحي ومع مكتب مراقبة الوحدات الانتاجية. وسيتم التركيز في هذه البرامج على المحاور التالية :

- مزيد تعريف الفلاحين بأهمية التداول الزراعي وإبراز تأثيره الإيجابي على تحسين مردودية الحبوب والحد من انتشار الأمراض وتدهور خصوبة الأرض.
- مزيد تعريف الفلاحين بأصناف الحبوب.
- الترفيع في نسبة استعمال البذور الممتازة وتحسين جودة البذور المنتجة ذاتيا ومساعدة الفلاحين على التحكم في تقنيات البذر(الكثافة واستعمال آلات البذر...).
- ترشيد وإحكام استعمال الأسمدة الكيميائية عن طريق تحليل التربة.
- التحكم في تقنيات مكافحة الأعشاب الضارة والأمراض الفطرية والمقاومة المندمجة لعشب البروم.
- التحكم في تقنيات إنتاج الحبوب المروية وتسيير الري.
- التحكم في تقنية البذر المباشر.

ز – الإنتاج :

يقدر إنتاج الحبوب لموسم 2013/2012 بحوالي 21 مليون قنطار منها 59% قمح صلب (12.25 مليون قنطار) و 14% قمح لين (3 مليون قنطار) و 26% شعير (5.5 مليون قنطار) و1 % تريتيكال (250 ألف قنطار). ويتوزع هذا الإنتاج حسب المناطق بين 81% في الشمال و19% في الوسط والجنوب.

تقديرات إنتاج الحبوب لموسم 2012/2011

(بالألف قنطار)

المواد	الشمال	الوسط والجنوب	المجموع
القمح الصلب	10412,5	1837,5	12250
القمح اللين	2880	120	3000
الشعير	3465	2035	5500
التريتيكال	250	0	250
المجموع	**17007,5**	**3992,5**	**21000**

س - الإجراءات المتخذة لفائدة القطاع عند انطلاق موسم 2013/2012:

حرصا على العناية بمشاغل الفلاحين وتأمين إنطلاق موسم الزراعات الكبرى في أفضل الظروف وتوفير الأسباب الملائمة لانجاحه، سيقع تنفيذ الإجراءات التالية :

- الإبقاء على أسعار بيع البذور الممتازة في مستوى الموسم الفارط:
  - الشعير : 60 د/ق،
  - التريتكال: 60 د/ق
  - القمح الصلب : 77 د/ق،
  - القمح اللين : 66 د/ق.

- مواصلة دعم أسعار البذور الممتازة في حدود 25 د/ق للقمح الصلب و 20.5 د/ق للقمح اللين و 13.6 د/ق للشعير و25 د/ق للتريتكال وذلك بكلفة جملية في حدود 8.072 مليون دينار بإعتبار الكميات المزمع ترويجها والتي تقدر بـ 341 ألف قنطار.
- دعم أسعار بذورالشعير العادية بترويج 30 آلف قنطار متأتية من المخزون الاحتياطي المتوفر لدى ديوان الحبوب بسعر مدعم في حدود 54 د/ق وهو نفس سعر الموسم الفارط، أي بدعم جملي يناهز 40 ألف د.
- تكوين مخزون إحتياطي من بذور الشعير العادية في حدود 200 ألف قنطار بكلفة جملية في حدود 1.37 مليون دينار و 20.8 ألف قنطار من البذور الممتازة بكلفة تناهز 123 ألف دينار.
- مواصلة العمل بتكفل الدولة بنسبة 50 % من معلوم التأمين الفلاحي على العقود المكتتبة بعنوان مخاطر حجر البرد والحريق على الزراعات الكبرى مع تعميم التغطية على كل مزارعي الحبوب نظرا للمردود الايجابي لهذا الاجراء على الفلاحين.
- الإبقاء على أسعار الحبوب عند الانتاج والمنح الاستثنائية عند التجميع التي تم العمل بها خلال موسم 2012/2011 .
- مراجعة مقاييس القروض الموسمية للزراعات الكبرى بزيادة بحوالي 15% مقارنة بالموسم الفارط ، وذلك قصد ملاءمتها مع تطور تكاليف مستلزمات الانتاج، لتصبح كما يلي :
  * القمح الصلب واللين : 645 د/هك بالمنطقة عدد1 و 500 د/هك للمنطقة عدد 2 و825 د/هك في السقوي.
  * الشعير: 430 د/هك بالنسبة للمنطقة عدد 1 و390 د/هك للمنطقة عدد 2 و170 د/هك للمنطقة عدد 3.
- جدولة ديون مزارعي الحبوب المتضررين من الفيضانات والبرد خلال الموسم المنقضي.

II- الأعلاف

1- إنجازات موسم 2012/2011 :

- الأعلاف الخريفية :

بلغت مساحات الأعلاف الخريفية المبذورة خلال الموسم الفلاحي 2012/2011 حوالي 307 ألف هك (منها حوالي 44.5 ألف هك في المناطق السقوية)، مقابل 331 ألف هك تم بذرها خلال الموسم المنقضي و52.5 ألف هك في المناطق السقوية ومقابل 323.5 ألف هك مبرمجة. وتتوزع هذه المساحات حسب الأصناف كما يلي :

- القرط : 195.6 ألف هك (منها 14.7 ألف هك أعلاف سقوية) مقابل 198.1 ألف هك تم بذرها خلال موسم 2011/2010.
- السيلاج :17.8 ألف هك (منها 4 آلاف هك أعلاف سقوية) مقابل 20.4 ألف هك تم بذرها خلال موسم 2011/2010 .
- أعلاف خضراء : 69.7 ألف هك (منها 24.4 الف هك أعلاف سقوية) مقابل 91.9 ألف هك أنجزت خلال موسم 2011/2010.
- بذور: القصيبة 23.6 ألف هك (منها 1363 هك مروية) مقابل 20.5 ألف هك أنجزت خلال موسم 2011/2010.

أما بالنسبة للإنتاج فقد سجل نتائج طيبة نتيجة للعوامل المناخية الملائمة المسجلة خلال موسم 2012/2011، و يتوزع هذا الإنتاج حسب الأصناف كما يلي :

- القرط : 825 ألف طن مقابل وهو بذلك يكون في مستوى إنتاج موسم 2011/2010،
- السيلاج: 492.4 ألف طن مقابل 545.2 ألف طن خلال موسم 2011/2010،
- أعلاف خضراء: 2.630 مليون طن مقابل 2.678 مليون طن خلال موسم 2011/2010،
- بذورالقصيبة: 36 ألف طن مقابل 38.4 ألف طن خلال موسم 2011/2010.

وقد شهد سجل مردود الأعلاف الخريفية تطورا هاما بالنسبة للأعلاف الخضراء مقارنة بالموسم الفارط ، بينما كان مردود بقية الزراعات قريبا من نتائج هذا الموسم ، حيث كانت كما يلي :

- القرط: 4.2 طن للهكتار وهو في مستوى الموسم الفارط ،
- السيلاج: 27.7 طن للهكتار مقابل 27.4 خلال الموسم الفارط ،
- الأعلاف الخضراء: 37.7 طن للهكتار مقابل 30.6 خلال الموسم الفارط ،
- البذور: 1.5 طن للهكتارمقابل 1.9 خلال الموسم الفارط .

- **الأعلاف الصيفية :**

بلغت مساحات الأعلاف الصيفية المبذورة خلال الموسم الفلاحي 2012/2011 حوالي 16 ألف هك مقابل 19 ألف هك تم بذرها خلال الموسم المنقضي و 24 ألف هك مبرمجة. و تتوزع هذه المساحات حسب الأصناف كما يلي :

- الدرع العلفي: 8.2 ألف هك مقابل 11.7 ألف هك خلال موسم 2011/2010.
- الذرة العلفية: 3.07 ألف هك مقابل 3.05 ألف هك خلال موسم 2011/2010.
- الفصة: 4.6 ألف هك مقابل 4.08 ألف هك خلال موسم 2011/2010.

كما قدر إنتاج الأعلاف الصيفية بحوالي 720 ألف طن مقابل 906 ألف طن تم إنتاجها خلال الموسم المنقضي أي بتراجع بنسبة 20% يعود إلى انخفاض مساحات الدرع العلفي. ويتوزع هذا الإنتاج حسب الأصناف كما يلي :

- الدرع العلفي : 390.5 ألف طن مقابل 600 ألف طن خلال موسم 2011/2010.
- الذرة العلفية : 137 ألف طن مقابل 130 ألف طن خلال موسم 2011/2010.
- الفصة: 192 ألف طن مقابل 176 ألف طن خلال موسم 2011/2010.

ويعود الإنخفاض الحاصل في إنتاج الأعلاف الصيفية إلى نقص المساحات المزروعة وخاصة منها مساحات الدرع العلفي باعتبار الزيادة الحاصلة في المساحات الخريفية ، نتيجة الظروف المناخية الملائمة التي ميزت الموسم .

- **تقديرات موسم 2013/2012 :**
- **المساحات المبرمجة :**

قدرت مساحات الأعلاف المبرمجة لموسم 2013/2012 بحوالي 340 ألف هك 93% منها أعلاف خريفية و 7% أعلاف صيفية، ومنها 73 ألف هك أعلاف سقوية بين خريفية وصيفية.

المساحات المبرمجة لموسم 2013/2012

(بالهكتار)

الأصناف	المساحات
الأعلاف الخريفية	**316000 منها 49075 سقوي**
القرط	195300 منها 15500 سقوي
السيلاج	18200 منها 4125 سقوي
أعلاف خضراء	77100 منها 28000 سقوي
بذور	25600 منها 1450 سقوي
الأعلاف الصيفية	**24000**
الدرع العلفي	15000
الذرة العلفية	4000
الفصة	5000
المجموع	**340000**

- الحاجيات من البذور :

بخصوص البذور العلفية، فإن توفير الحاجيات سيتم عن طريق الإنتاج والمخزون المتبقي من الموسم الماضي وعن طريق التوريد الذي ستقوم به بعض المؤسسات المختصة.

و تقدر حاجيات البلاد من بذور القصيبة لموسم 2013/2012 ، بـحوالي 21 ألف طن متوفرة في مجملها من الإنتاج المحلي لموسم 2012/2011.

وفيما يتعلق بالتريتيكال، تقدر حاجيات الموسم من البذور بحوالي 500 طن، يتم توفيرها عن طريق الإنتاج المحلي .

أما بالنسبة للفصة فتقدر حاجيات الموسم من البذور بحوالي 140 طن يتم توفيرها عن طريق الإنتاج المحلي وبرنامج التوريد الذي حدد بـ 83.2 طن بالإضافة إلى تواجد مخزون بـ 42.5 طن.

وفي ما يخص السلة فتقدر حاجيات الموسم من البذور بحوالي 120 طن يتم توفيرها عن طريق الانتاج المحلي المقدر بـ 150 طن والمتوفر لدى ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والشركة التعاونية المركزية للبذور والمشاتل الممتازة.

أما بالنسبة للنفلة فتقدر حاجيات الموسم من البذور بحوالي 22 طن يتم تغطيتها عن طريق الانتاج المحلي المتوفر لدى ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى وبرنامج التوريد المقدر بـ 10 أطنان.

- الإنتاج المتوقع :

يقدر إنتاج الأعلاف لموسم 2013/2012 بحوالي 3.6 مليون طن أعلاف خريفية و 920 ألف طن أعلاف صيفية، وهو موزع حسب الأصناف طبقا للجدول التالي :

الإنتاج المتوقع لموسم 2013/2012

(بالألف طن)

الأصناف	الإنتاج	المردود طن/هك
الأعلاف الخريفية	**3624**	
القرط	781.2	4
السيلاج	491.4	27
أعلاف خضراء	2313	30
بذور	38.4	1.5
الأعلاف الصيفية	**920**	
الدرع العلفي	600	40
الذرة العلفية	140	35
الفصة	180	36
المجموع	**4544**	

الإجراءات المتخذة إستعدادا لانطلاق الموسم 2013/2012 :

في نطاق العمل لمزيد تطوير الزراعات العلفية سيقع خلال الموسم القادم اتخاذ الاجرءات التالية:

- مواصلة برنامج التوسع في زراعتي السلة بولايات الشمال من خلال دعم البذور والاحاطة الفنية بالمربين عن طريق ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى وديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.

- مساعدة الفلاحين للإقبال على إستعمال البذور المنتجة محليا والمراقبة والمتأقلمة وذات الانتاجية العالية من خلال دعم كميات بذور السلة والبرسم والفصة والقصيبة عن طريق ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى.

- مراجعة مقاييس القروض الموسمية للزراعات الكبرى بزيادة بحوالي 15 % مقارنة بالموسم الفارط ، وذلك قصد ملاءمتها مع تطور تكاليف مستلزمات الانتاج، لتصبح كما يلي :

*الأعلاف الخريفية: 360 دينار/هك

*الأعلاف الصيفية: 450 دينار/هك.

III- البقول الجافة

1- إنجازات موسم 2012/2011:

- المساحات المبذورة :

بلغت مساحات البقول الجافة المبذورة خلال الموسم الفلاحي 2012/2011 ما يعادل 78 ألف هك وهو نفس مستوى المساحة التي تم بذرها خلال الموسم المنقضي و مقابل مساحة مبرمجة في حدود 91.5 ألف هك أي بنسبة انجاز بـ 85 %.

ويعود الفارق في نسبة الإنجاز خاصة إلى نزول كميات هامة من الأمطار خلال موسم 2012/2011 تسببت في تغدق مساحات هامة بمناطق الإنتاج مما حال دون بذرها بالإضافة إلى حساسية الأصناف المتداولة من الحمص للامراض الفطرية وهو ما أدى إلى عزوف الفلاحين عن التوسع في هذه الزراعة.

تطور مساحات البقول الجافة

(بالهكتار)

	2010/2009		2011/2010		2012/2011	
	المساحات	%	المساحات	%	المساحات	%
البقول الخريفية	**69850**	**85.4**	**69769**	**89.5**	**68477**	**88**
الفول	33400	41	30561	39.2	30313	38.9
الفول المصري	25300	31	26010	33.4	24182	31.1
الجلبانة	8300	10	7488	9.6	8164	10.5
العدس	1350	1.6	2705	3.5	3168	4.1
الحمص الشتوي	1500	**1.8**	3005	**3.8**	2650	3.4
البقول الربيعية	**11975**	**14.6**	**8187**	**11.5**	**9362**	**12**
الحمص	5500	6.7	5517	7.1	5399	6.9
اللوبيا	175	0.2	115	0.1	180	0.2
جلبانة	6300	7.7	2555	3.3	3783	4.9
المجموع	**81825**	**100**	**77956**	**100**	**77839**	**100**

- الإنتاج :

بلغ إنتاج البقول الجافة خلال موسم 2012/2011 حوالي 95 ألف طن مقابل 91 ألف طن خلال الموسم المنقضي، مسجلا تطورا بنسبة 4% وذلك بفضل تحسن مستوى الإنتاجية نتيجة الظروف المناخية الطيبة التي صاحبت عملية النمو .

تطور إنتاج و مردودية البقول الجافة

(الإنتاج بالطن و المردود بالقنطار/هك)

	2010/2009		2011/2010		2012/2011	
	الإنتاج	المردود	الإنتاج	المردود	الإنتاج	المردود
البقول الخريفية	**56520**		**79852**		**84500**	
الفول	24720	7.4	32567	10.6	35300	11.6
الفول المصري	23110	9.1	35048	13.5	36500	15
الجلبانة	6630	7.9	7454	9.9	8600	10.5
العدس	300	2.2	1274	4.7	1300	4.1
الحمص الشتوي	1760	11.7	3509	11.7	2800	10.6
البقول الربيعية	**10700**		**11400**		**10260**	
الحمص	4450	8.1	5500	9.2	4900	9.1
اللوبيا	140	8	100	10.3	160	8.9
جلبانة	6110	9.7	5800	10.6	5200	13.7
المجموع	**67220**		**91252**		**94760**	

وتجدر الاشارة الى انه في إطار برنامج ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى المتعلق بتنمية زراعة الفول المصري بولايتي باجة والكاف تم دعم 120 طن من بذور الفول المصري بنسبة 30% مقابل 95 طن تم دعمها خلال موسم 2011/2010.

2- تقديرات الموسم الفلاحي 2013/2012 :

- المساحات المبرمجة :

قدرت مساحات البقول الجافة المبرمجة لموسم 2013/2012 بحوالي 89 ألف هك 83% منها بقول خريفية و 17 % بقول ربيعية.

المساحات المبرمجة لموسم 2013/2012

بالهكتار

الأصناف	المساحات	النسبة (%)
البقول الخريفية	**73105**	**82.5**
الفول	31955	36
الفول المصري	26200	29.5
الجلبانة	7750	8.7
العدس	3750	4.3
حمص شتوي	3450	4
البقول الربيعية	**15500**	**17.5**
الحمص	8500	9.5
اللوبيا	500	0.5
جلبانة	6500	7.5
المجموع	**88605**	**100**

أما بخصوص الجلبانة المعدة للاستهلاك الطازج فقد تمت برمجة حوالي 17 ألف هك لموسم 2013/2012.

- الحاجيات من البذور :

تقدر الحاجيات الجملية من بذور البقول الجافة الشتوية والصيفية باعتبار المساحات المبرمجة كما يلي :

- الفول: 3195 طن،
- الفول المصري: 3146 طن،
- العدس: 225 طن،
- الحمص الشتوي: 345 طن،
- الجلبانة: 621 طن، بالاضافة الى 1200 طن تخصص لمساحات الجلبانة للاستهلاك الطازج،
- الحمص الربيعي:840 طن،
- اللوبيا:50 طن،
- الجلبانة الربيعية: 523 طن.

وتقع تغطية أغلب هذه الحاجيات من البذور عن طريق الانتاج المحلي والمخزون المتواجد لدى المؤسسات المختصة في تجارة البذور، علما وان جل الفلاحين يحتفظون بنسبة من منتوجهم لاستعماله كبذور ذاتية.

- الإنتاج :

ينتظر أن يبلغ إنتاج البقول الجافة لموسم 2013/2012 حوالي 99 ألف طن منها 86 ألف طن بقول خريفية (87 %) و 12 ألف طن بقول ربيعية (13 %).

تقديرات إنتاج البقول الجافة لموسم 2013/2012
(الإنتاج بالطن و المردود بالقنطار/هك)

الأصناف	الإنتاج	المردود
البقول الخريفية	**86417**	
الفول	35150	11
الفول المصري	37990	14.5
الجلبانة	6587	8.5
العدس	1687	4.5
الحمص الشتوي	5003	14.5
البقول الربيعية	**12250**	
الحمص	6375	7.5
اللوبيا جلبانة	350 5525	7 8.5
المجموع	**98667**	

الإجراءات المتخذة إستعدادا لانطلاق الموسم 2013/2012 :

يتواصل برنامج تنمية زراعة الفول المصري عبر مواصلة التوسع في المساحات لتبلغ 35 ألف هك في موفى سنة 2016. وسيتم العمل على حث الفلاحين لادخال زراعة الفول المصري بالمناطق السقوية في نطاق تحسين التداول الزراعي للحبوب مع تقديم الاحاطة الفنية اللازمة للفنيين والفلاحين قصد الرفع في مردود الزراعة بالإضافة إلى دعم البذور الممتازة بنسبة 30 %.

كما تمت مراجعة مقاييس القروض الموسمية للزراعات الكبرى بزيادة بحوالي 15 % مقارنة بالموسم الفارط ، وذلك قصد ملاءمتها مع تطور تكاليف مستلزمات الانتاج، لتصبح كما يلي :

* البقول الخريفية: 645 د/هك للمنطقة عدد1 و500 د/هك للمنطقة عدد 2
* البقول الصيفية: 825 د/هك في السقوي

V- الأشجار المثمرة

1- زيتون الزيت :

أ- الإنتاج :

بلغ إنتاج زيتون الزيت للموسم الفلاحي 2012/2011 حوالي 900 ألف طن من الزيتون أي ما يعادل 180 ألف طن من الزيت مقابل 600 ألف طن زيتون و120 ألف طن زيت على التوالي خلال الموسم 2011/2010 مسجلا بذلك زيادة هامة بنسبة 50 %.

وبخصوص جني الصابة، فقد انطلق موسم جني الزيتون بداية من منتصف شهر نوفمبر 2011 مع تأخر نسبي في نسق عمليات الجني مقارنة بالموسم الماضي بسبب تواصل نزول الأمطار بولايات الشمال والنقص المسجل في اليد العاملة. وقد انتهت عملية الجمع مع موفى شهر مارس 2012.

أما أسعار الزيتون، فقد شهدت تراجعا نسبيا إذ تراوحت المعدلات الدنيا والقصوى بسوق قرمدة بصفاقس بين 450 و700 مليم/كغ مقابل 480 و730 مليم/كغ خلال الموسم الفارط.

و قد تراوحت أسعار الزيتون المعروضة بسوق قرمدة طيلة الموسم حسب جهات الإنتاج كما يلي :

أسعار الزيتون خلال الموسم 2011-2012

الوحدة: مي/ كغ

الجهة	بداية الموسم	جانفي 2012	مارس 2012
الشمال	570 – 540	540 – 500	–
الساحل	600 – 420	520 –460	650 – 500
الوسط	700 – 400	660 – 450	670 – 470
الجنوب الشرقي	750 – 650	720 – 660	–
صفاقس	700– 420	750 –520	800 – 480

وقد اتسمت السوق العالمية لزيت الزيتون بتراجع ملحوظ لأسعار زيت الزيتون بسبب ارتفاع مستوى المخزون وكذلك الأزمة المالية التي يعيشها الاتحاد الأوروبي بما فيها إسبانيا التي تعد أكبر منتج ومصدر لزيت الزيتون. ونظرا لهذا الوضع اتسمت تدخلات المصدرين التونسيين لشراء زيت الزيتون بالحذر ومسايرة الأسعار مع تفادي تكوين مخزونات هامة. وهو ما أدى إلى تكوين مخزون لدى أصحاب المعاصر مما أثر على نسق التحويل والجني خلال ذروة الموسم الموافق لشهر جانفي 2012.

ونظرا لتواصل انخفاض الأسعار عند التصدير، تواصل تراجع أسعار زيت الزيتون خلال موسم الجني والتحويل إلى ما يقارب 3200 د/الطن للزيوت الممتازة على مستوى المعاصر.

وحرصا على حسن سير الموسم من حيث الجني والتحويل والترويج، أذنت الحكومة للديوان الوطني للزيت بالتدخل لشراء كميات من زيت الزيتون البكر الممتاز بالسعر المتداول لتخفيف الضغط على المعاصر وإدخال بعض الحركية في السوق.

وقد بلغت شراءات الديوان الوطني للزيت خلال الموسم 2012/2011 حوالي 13 ألف طن بمعدل سعر شراء 3048 د/طن متجاوزا بذلك مستوى شراءات المواسم الخمس الماضية التي لم تتجاوز معدل 7 آلاف طن.

ب- التصدير :

ينتظر أن تبلغ الصادرات من زيت الزيتون بعنوان سنة 2012 حوالي 145 ألف طن بقيمة جملية تناهز 519 مليون دينار و معدل سعر تصدير بـ 3579 دينارا للطن، مقابل 101 ألف طن بقيمة 403.5 مليون دينار تم تسجيلها خلال سنة 2011 بمعدل سعر تصدير 3955 دينارا للطن.

وبإعتبار الموسم الزيتي 2012/2011، فقد بلغت الصادرات المنجزة 147 ألف طن بقيمة 548 مليون دينار مقابل 107 ألف طن بقيمة 430 مليون دينار خلال موسم 2011/2010. وقد بلغت الكميات المنجزة من قبل الديوان الوطني للزيت خلال الموسم 2012/2011 ما يعادل 12.3 ألف طن بمعدل سعر 3400 د/طن متجاوزا بذلك معدل صادرات الخمس سنوات السابقة.

وقد بلغت صادرات زيت الزيتون المعلب 10 آلاف طن أي بنسبة 8 % من مجمل الصادرات مقابل 12 ألف طن ونسبة 11% خلال الموسم الفارط. كما بلغت صادرات الزيت البيولوجي 12 ألف طن مقابل 11 ألف طن خلال الموسم السابق.

ج- توقعات سنة 2013 :

تفيد التقديرات الأولية أن الإنتاج المنتظر لزيتون الزيت للموسم 2013/2012 سيسجل زيادة هامة للموسم الثاني على التوالي، حيث ينتظر أن يكون الإنتاج في حدود 1.050 مليون طن أي ما يعادل 210 ألف طن من الزيت. ويعود هذا المستوى الهام من الإنتاج إلى الظروف المناخية الملائمة وخاصة الأمطار الهامة المسجلة خلال فصلي الشتاء والربيع 2012 والتي حسنت من الحالة العامة لغابة الزياتين ومكنتها من استرجاع طاقتها الإنتاجية.

ويتزامن تحسن مستوى الإنتاج مع تحسن مؤشرات السوق العالمية لزيت الزيتون مما يبشر بعائدات تصديرية هامة.

2- القوارص :

أ- الإنتاج :

بلغت صابة القوارص لموسم 2012/2011 حوالي 360 ألف طن مقابل 352 ألف طن خلال الموسم الماضي، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 2.3%. وقد شملت الزيادة في الإنتاج أصناف المالطي بـنسبة 4% والقارص بنسبة 3% والبرتقال الحلو بنسبة 5% بينما تراجع إنتاج الكليمنتين والمدلينة بـ 7% و14% على التوالي. أما إنتاج صنف الطمسن فقد استقر في حدود 53 ألف طن.

و قد تميزت صابة هذا الموسم بتحسن الجودة على مستوى أحجام الثمار، إذ بلغت نسبة الأحجام الكبرى و المتوسطة 80% بينما لم تتجاوز نسبة الأحجام الصغرى 20%.

توزيع الإنتاج حسب الأنواع

الوحدة: ألف طن

الأنواع	2011/2010	2012/2011	الفارق (%)
المالطي	139	145	+ 4
الكليمنتين	44	41	-7
الليمون	47.5	49	+ 3
الطمسن	53	53	-
أنواع أخرى	68.5	72	+ 1
المجمـوع	**352**	**360**	**+2**

بـ- الحماية الصحية :

انطلقت الحملة الوطنية لمكافحة ذبابة الفواكه منذ سبتمبر 2011 وتمثلت في المداواة بالوسائل الجوية على مساحة 10 آلاف هك بالوطن القبلي. كما تواصلت عمليات التحسيس حول أهمية المقاومة المندمجة في مكافحة آفات القوارص و الحد من انعكاساتها السلبية على جودة المنتوج.

ج - التصدير :

بلغت صادرات القوارص خلال سنة 2012 حوالي 19 ألف طن بقيمة قدرها 16 مليون دينار مقابل 24 ألف طن بقيمة قدرها 18.7 مليون دينار خلال سنة 2011. وقد استوعبت السوق الفرنسية جل الكميات المصدرة بحوالي 16.8 ألف طن أي ما يمثل 88% من جملة الصادرات. أما بقية الكميات فقد تم توجيهها إلى السوق الليبية والسوق الجزائرية اللتان استوعبتا 447 و 720 طنا على التوالي.

د- توقعات سنة 2013 :

تشير التقديرات الأولية إلى زيادة طفيفة في مستوى الإنتاج لموسم 2013/2012 مقارنة بالموسم الفارط بنسبة 0.6% حيث من المنتظر أن يكون الإنتاج في حدود 362 ألف طن.

3- التمور :

أ- الإنتاج :

تفيد تقديرات الإنتاج لموسم 2013/2012 (الموافق لإنتاج خريف 2012) أن صابة التمور ستكون في حدود 190 ألف طن وهو نفس مستوى إنتاج الموسم الفارط.

ونتيجة لارتفاع درجات الحرارة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2012 تم تسجيل حالة من الجفاف للتمور بنسب متفاوتة حسب الواحات مما أثر سلبا على جودة التمور لهذا الموسم.

ب- حماية الصابة من الأمطار ومقاومة دودة التمر :

إنطلق الفلاحون في تغليف العراجين بالناموسية منذ النصف الثاني من شهر أوت (مباشرة بعد عيد الفطر) . وقد تم الإعداد لهذه العملية منذ شهر ماي 2012 وذلك بتحسيس الفلاحين بضرورة حماية الصابة والمحافظة على جودة التمور والعمل على توفير مستلزمات التغليف من ناموسية وبلاستيك بمناطق الإنتاج. وقد تم تغليف حوالي 12.5 مليون عرجون بولاية قبلي منها 3.7 مليون عرجون بالناموسية.

أما في ولاية توزر فقد بلغ عدد العراجين المغلفة بالناموسية 2.6 مليون عرجون بينما لم يتجاوز استعمال مادة البلاستيك 46 ألف عرجون.

ج- تنظيف الواحات :

تمثل هذه العملية طريقة ناجعة لمقاومة الأمراض والآفات خاصة عنكبوت بوفروة، و قد تم إنجاز حوالي 6 آلاف هك بولاية توزر و16 ألف هك بولاية قبلي.

د- التصدير :

من المتوقع أن تبلغ صادرات التمور خلال سنة 2012 حوالي 100 ألف طن بقيمة تناهز 343 مليون دينار مقابل 87 ألف طن بقيمة 298 مليون دينار خلال سنة 2011 أي بزيادة بنسبة 15% على مستوى الكميات وعلى مستوى القيمة.

4- كروم التحويل :

يقدر الإنتاج الجملي لعنب التحويل خلال موسم 2012/2011 بحوالي 36 ألف طن مقابل 38 ألف طن خلال الموسم الفارط أي بتراجع في حدود 5% وذلك بسبب تقلص المساحات المنتجة.

وسيمكن هذا الإنتاج من توفير حوالي 230 ألف هكل من الخمور مقابل 244 ألف هكل تم انتاجها خلال الموسم الفارط. ويعتبر الوطن القبلي من أهم مناطق الإنتاج إذ توفر ولاية نابل ما يقارب 70% من الإنتاج الجملي لعنب التحويل.

وقد انطلق موسم التحويل بجل الولايات منذ بداية شهر أوت 2012، و تراوح سعر قبول المنتوج من 900 مليم / كغ من الأصناف العادية و1200 مليم/ كغ بالنسبة للأصناف المحسنة.

وتعد مؤشرات الجودة عموما طيبة حيث أن معدل الدرجة الكحولية يتراوح بين 12 و12.5 درجة ومردود العصير وافر وتلون الثمار جيد وذلك بفضل العوامل المناخية المسجلة خلال الموسم والمتميزة بوفرة الأمطار.

و بخصوص ترويج الخمور، فقد بلغت الصادرات خلال سنة 2012 حوالي 6 آلاف طن بقيمة 12 مليون دينار مقابل 4.2 ألف طن بقيمة 10.6 مليون دينار خلال سنة 2011.

5- الفواكه و الغلال الأخرى :

عرفت صابة الغلال خلال الموسم 2012/2011 تطورا في الإنتاج بنسبة 5.4%. وتتأتى هذه الزيادة خاصة من أصناف الخوخ والمشمش واللوز.

وقد اتسم الموسم بتأخير على مستوى نضج الأصناف البدرية بحوالي عشرة أيام نتيجة برودة الطقس خلال الفترة الربيعية لسنة 2012.

1.5- عنب الطاولة :

إستقر إنتاج عنب الطاولة لموسم 2012/2011 في المستوى المسجل خلال الموسم الماضي و المقدر بحوالي 115 ألف طن.

وقد تواصل تصدير عنب الطاولة حيث بلغت الكميات المنجزة حوالي 2800 طن سنة 2012 مقابل 2153 طن سنة 2011 أي بزيادة قدرها 30%. وبالنظر إلى الأسواق المستهدفة نجد أن السوق الليبية تحتل المرتبة الأولى باستيعابها 2400 طن تليها السوق الجزائرية بـ 225 طن. أما بقية الكميات فقد تم توجيهها إلى السوق الخليجية.

2.5- اللوز :

قدر إنتاج اللوز بـ 70 ألف طن خلال موسم 2012/2011 مقابل 61 ألف طن تم إنجازها خلال الموسم 2011/2010 أي بزيادة قدرها 14.8% .

أما على مستوى التصدير فقد تراجعت الكميات المنجزة إلى مستويات ضعيفة، إذ تم إنجاز 253 طن من اللوز الأخضر خلال سنة 2012 مقابل 774 طن خلال سنة 2011 و1163 طن سنة 2010. وقد تم توجيه 149 طن من اللوز نحو السوق الليبية والبقية نحو السوق الفرنسية.

3.5- المشمش :

قدرت صابة المشمش لموسم 2012/2011 بـ 33.5 ألف طن مقابل 30 ألف طن في الموسم الفارط مع تطور في كميات الأصناف البدرية و تحسن في النوعية و خاصة على مستوى الأحجام.

أما بخصوص التصدير فقد تطورت الكميات المصدرة من 2352 طن سنة 2011 إلى 2732 طن سنة 2012 .

و تحتل السوق الليبية المرتبة الأولى باستيعابها 1478 طن أي ما يمثل 50% من جملة صادرات المشمش، تليها السوق الإيطالية التي استوعبت 572 طن أي بنسبة 21% ، بينما تراجعت الكميات المصدرة نحو السوق الفرنسية لتبلغ 452 طن مقابل 804 طن سنة 2011. والملاحظ أن السوق الخليجية قد تضاءلت كثيرا بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى في صادرات المشمش. ويعود هذا التراجع بالأساس إلى أسباب لوجيستية تتعلق بالنقل.

4.5- الرمان :

قدرت صابة الرمان لموسم 2012/2011 بحوالي 73.5 ألف طن مقابل 72 ألف طن خلال الموسم الفارط.

أما بالنسبة للصادرات، فقد تطورت الكميات المنجزة خلال سنة 2012 لتبلغ 1451 طن مقابل 1238 طن تم انجازها خلال سنة 2011. وبخصوص الأسواق المستهدفة تأتي السوق الليبية في المرتبة الأولى بكميات تناهز 650 طن، تليها السوق الخليجية بـ321 طن. أما السوق الفرنسية فتأتي في المرتبة الثالثة بـ291 طن.

5.5 - التفاح :

قدر الإنتاج الجملي للتفاح خلال موسم 2012/2011 بحوالي 111 ألف طن مقابل 128 ألف طن تم إنجازها خلال الموسم الماضي. وقد تم تسجيل تراجع في الإنتاج بسبب انخفاض إنتاج كل من ولايات القصرين ومنوبة وبنزرت، حيث قدر إنتاج التفاح بالنسبة لولاية القصرين بـ36 ألف طن مقابل 54 ألف طن في الموسم الماضي. يعزى هذا النقص في الإنتاج إلى تساقط أزهار الأصناف الحمراء من جراء الرياح القوية والأمطار المسجلة خلال فترة الإزهار علاوة على المعاومة وشيخوخة نسبة هامة من غراسات التفاح.

6.5- الإجاص :

بلغ إنتاج الإجاص 62 ألف طن خلال موسم 2012/2011 مقابل 61 ألف طن خلال الموسم السابق. أما بالنسبة للتصدير، فقد تم إنجاز كميات هامة نحو السوق الليبية ناهزت 3800 طن من جملة 3850 طن مقابل 3971 طن خلال الموسم الفارط.

7.5- الثمار الأخرى :

لئن سجل تحسن على مستوى إنتاج الغلال ذات النوى، فإن الغلال ذات البذرة قد سجلت تراجعا طفيفا، فقد بلغ إنتاج الغلال ذات النوى حوالي 146.7 ألف طن مقابل 141.3 ألف طن خلال الموسم الماضي أي بزيادة قدرها 3.7%.

أما إنتاج الغلال ذات البذرة فقد ناهز 28 ألف طن خلال الموسم 2012/2011 مقابل 29.3 ألف طن تم تسجيلها خلال الموسم الماضي.

وتتوزع هذه الكميات بين الأصناف كما يلي:

تطور إنتاج الثمار الأخرى

الوحدة: ألف طن

الأصناف	إنتاج 2011	إنتاج 2012
الخوخ	120	128
العوينة	12	12
حب الملوك	3.5	2.75
الفستق	2.3	1.4
البوصاع	3.5	2.5
التين	26	25
السفرجل	3.3	3
المجموع	**170.6**	**174.65**

6- الغراسات الجديدة :

أ- إنجازات موسم 2012/2011 :

بلغت مساحة الغراسات الجديدة خلال موسم 2012/2011 حوالي 21,26 ألف هك مقابل 26 ألف هك وقع إنجازها خلال سنة 2011 . وقد شمل تراجع المساحات المنجزة جميع الأصناف تقريبيا.

وتتوزع هذه الغراسات كالآتي :

- 17 ألف هك : زياتين
- 2950 هك : أشجار نوى
- 700 هك : أشجار بذرة
- 408 هك : قوارص
- 206 هك : كروم

بـ توقعات موسم 2013/2012 :

يهدف برنامج الغراسات الجديدة لموسم 2013/2012 إلى إنجاز حوالي 25,9 ألف هك منها حوالي 19 ألف هك زياتين و 6900 هك أشجار مثمرة.

V- الخضروات

1- البطاطا :

*** الإنتاج :**

بلغ الإنتاج الجملي للبطاطا المعدة للاستهلاك 340 ألف طن خلال موسم 2012/2011 مسجلا تقلصا بنسبة 5.6%مقارنة بإنجازات موسم 2011/2010 .

كما سّجل معدل الإنتاجية عموما تقلصا طفيفا بنسبة 2 % إذ بلغ حوالي 14.6 طن/هك مقابل 14.96 طن/هك في موسم 2011/2010 مع العلم أن إنتاجية الزراعات البدرية كانت في حدود 19.5 طن للهكتار الواحد والآخر فصلية في حدود 10 طن/هك والفصلية في حدود 18.5 طن/هك.

تطور إنتاج البطاطا

(الوحدة: الانتاج : ألف طن، المساحات : الف هكتار، الإنتاجية : الطن/هك)

الموسم	2010/2009			2011/2010			2012/2011		
	المساحات	الإنتاج	الإنتاجية	المساحات	الإنتاج	الإنتاجية	المساحات	الإنتاج	الإنتاجية
آخر فصلي	11.78	150	12.7	12.3	145	11.8	11	110	10
بدري	2.38	40	16.8	2.5	40	16	2.3	45	19.5
الفصلي	9.6	180	18.8	9.4	175	18.6	10	185	18.5
الجملة	23.76	370	15.6	24.2	360	14.9	23.3	340	14.6

أما بخصوص المساحات المزروعة التي بلغت 23.3 ألف هك، فقد سجلت تراجعا بنسبة 3.7%، يعود بالأساس إلى تقلص مساحات الموسم البدري والأخر فصلي بنسب 8% و10 % على التوالي مقابل نمو في المساحات الفصلية بـ 6 % مقارنة بإنجازات الموسم 2011/2010.

وتغطي الزراعات المروية عن طريق نظام الري قطرة قطرة نسبة 75 % من الزراعات الجملية علما وأن هذه النسبة تصل إلى حوالي 85% بالنسبة للزراعات الفصلية والبدرية .

وبخصوص تزويد السوق بمادة البطاطا، فقد اتسم إجمالا بالتوازن خلال الفترة الخريفية نظرا لوفرة الإنتاج الفصلي المقدر بحوالي 185 ألف طن بالإضافة إلى توفر مخزون تعديلي روج منه إلى غاية 11 نوفمبر 2012 حوالي 18.6 ألف طن منها 941 طنا مخزون مباشر للمجمع المهني المشترك للخضر، حيث بلغت نسبة الإنجاز حوالي 88 % من مجموع برامج الترويج المحددة من طرف مصالح وزارة التجارة والصناعات التقليدية.وبالرغم من هذا المجهود على مستوى تزويد السوق قصد الربط مع فترة الإنتاج الآخر فصلي فإن أسعار الترويج للبطاطا المعدة للإستهلاك قد شهدت إرتفاعا مقارنة بالسنة الفارطة وعدم إحترام الأسعار المحددة من طرف وزارة التجارة على مستوى الترويج والتي كانت كما يلي :

- 550 مليم/للكلغ في مستوى المخازن،

- 650 مليم /الكلغ في مستوى أسواق الجملة،
- 750 مليم /الكلغ بالتفصيل.

وفي ما يتعلق بالتصدير، فقد بلغت الصادرات من البطاطا حوالي 5.5 ألف طن منها حوالي 50% من الأصناف غير تقليدية في إطار برنامج الإنتاج الموجه للتصدير مقابل 13.8 الف طن تم تصديرها خلال الموسم الماضي.

*** البذور :**

بلغ إنتاج بذور البطاطا من صنف A حوالي 6294 طنا مقابل 5280 طنا خلال موسم 2011/2010، منها 4773 طنا من صنفي سبونتا ونيكولا لدى المجمع المهني المشترك للخضر (إنجاز 73% من برنامج المجمع) و1521 طنا لدى المستثمرين الخواص. وبلغت كميات البذور التي تم توريدها خلال موسم 2012/2011 حوالي 22 ألف طنا مقابل 21 ألف طنا خلال موسم 2011/2010. وقد توزعت البذور الموردة بنسب 80% من صنف سبونتا و20% أصناف أخرى (16 صنف).

*** تقديرات سنة 2013 :**

يتمثل برنامج موسم 2013/2012 في إنتاج 360 ألف طن من البطاطا على مساحة جملية تقدر بـحوالي 24 ألف هك (منها 12 ألف هك زراعات آخر فصلية و2.5 ألف هك زراعات بدرية و9.5 ألف هك زراعات فصلية)، وينتظر أن يكون بذلك معدل الإنتاجية في حدود 15 طنا/هك.

ويشتمل برنامج توريد بذور البطاطا صنف" A "بعنوان موسم 2013/2012 على 22 ألف طنا منها حولي 80 % من صنف سبونتا.

2- الطماطم :

بلغت المساحة المخصصة للطماطم الفصلية 20.7 ألف هك خلال موسم 2011-2012 مقابل 25.5 ألف هك خلال موسم 2011/2010 مكنت من إنتاج حوالي 1.04 مليون طن من الطماطم الطازجة مقابل 1.1 مليون طن خلال الموسم الفارط ، وبالتالي بلغ المردود الفلاحي 50 طن/هك مقابل 43 طن/ هك سنة 2011. وقد انطلق موسم التحويل بصفة فعلية خلال الأسبوع الأخير من شهر جوان 2012 بمساهمة 27 مصنعا بطاقة يومية تعادل 34 ألف طن، مكنت من تحويل ما يناهز 833 ألف طن من الطماطم الطازجة مقابل 865 ألف طن خلال موسم 2011 ، وهو ما يعادل حوالي 134 ألف طن من معجون الطماطم باعتبار مردود صناعي يقدر بـ 6.2 ، وستغطي هذه الكميات حاجيات السوق المحلية والاستجابة لتعهدات عقود التصدير علما وأن المخزون المتبقي من الموسم الماضي لدى الصناعيين قدر إلى غاية 30 جوان 2012 بحوالي 45 ألف طنا.

وبخصوص صادرات معجون الطماطم، فقد بلغت خلال الإحدى عشرة أشهر الأولى لسنة 2012 حوالي 21.9 ألف طن بقيمة 47.3 مليون دينار مقابل 29.8 ألف طن بقيمة 57.1 مليون دينار تم تصديرها خلال كامل سنة 2011.

ومراعاة لتطور كلفة إنتاج الطماطم الطازجة المعدة للتحويل وحفاظا على دخل الفلاح من جهة ومنظومة الإنتاج من جهة أخرى تم بتاريخ 25 أكتوبر 2012 اقرار الزيادة في السعر المرجعي للطماطم الطازجة الموجهة للتصنيع بـ15 مليما/كلغ ليصبح السعر المرجعي الجديد لموسم (2012/2011) 130مليما/كلغ الواحد مقابل 115 مليما/كلغ سابقا. وتجدر الإشارة أنه قد سجل إلى حد الآن تلكؤ لدى الصناعيين في تفعيل هذه الزيادة وإعطاء مستحقات الفلاحين، مما قد يأثر سلبا على تعطي هذه الزراعة خلال الموسم القادم 2013/2012.

أما بالنسبة لموسم 2013/2012، فيتوقع أن يبلغ إجمالي إنتاج الطماطم بمختلف مواسمها 1.2 مليون طن على مساحة مزروعة تقدر بـ 27 ألف هك.

3- الفلفل :

سجل إنتاج الفلفل لموسم 2012/2011 مستوى 270 ألف طن مقابل 268 ألف طن تم انتاجها خلال موسم 2011/2010 ، ويعود هذا الاستقرار في مستوى الإنتاج رغم تطور المساحات المزروعة بنسبة 4% إلى تراجع المردودية في الهكتار بنسبة 2.7 %.

تطور زراعة الفلفل

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج (ألف طن)	278	291	281	304	268	270
المساحة (ألف هك)	18.7	19.7	18.9	19.3	18	18.7
المردود (طن/هك)	14.9	14.8	14.9	15.7	14.8	14.4

أما على مستوى التحويل فقد انطلق موسم التصنيع خلال الأسبوع الأول من شهر أوت 2012 بمساهمة 25 مصنعا،علما وأن المخزون المتبقي من إنتاج الموسم الماضي بـلغ 2.8 ألف طن. ويشتمل برنامج التحويل على تصنيع 60 ألف طن من الفلفل الطازج مقابل 51 ألف طنا تم إنجازها خلال الموسم الماضي، وقد تراوحت أسعار قبول الفلفل منذ بداية الموسم بين 400 و600 مليم/كلغ.

أما بالنسبة لموسم 2013/2012، فيتوقع إنتاج 275 ألف طن من الفلفل على مساحة تقدر بـ 18.5 ألف هك و بإنتاجية في حدود 15 طن/هك.

4- القنارية :

سجلت زراعة القنارية خلال موسم 2012/2011 تراجعا على مستوى الإنتاج حيث بلغ 17 ألف طن مقابل 18 ألف طن خلال الموسم السابق، وذلك نتيجة تقلص المردودية التي إستقرت

في حدود 6.3 طن/هك علما وأن المساحات قد تطورت من 2.3 ألف هكتار إلى 2.7 ألف هك سنة 2012.

تطور زراعة القنارية

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج (ألف طن)	19.0	18.0	16.0	14.0	18.0	17
المساحة (ألف هك)	2.4	2.2	2.15	1.8	2.3	2.7
المردود (طن/هك)	8.0	8.2	7.4	7.8	7.8	6.3

وينتظر أن يبلغ إنتاج القنارية خلال موسم 2013/2012 حوالي 18 ألف طن على مساحة 2300 هك أي بـإنتاجية تقدر بـ 7.8 طن/هك.

5- الدلاع والبطيخ :

سجل إنتاج الدلاع و البطيخ تطورا بـ 6.4 % خلال موسم 2012/2011 مقارنة بمستوى الموسم السابق حيث بلغ حوالي 500 ألف طن مقابل 470 ألف طن.

تطور زراعة الدلاع والبطيخ

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج (ألف طن)	466	465	570	498	470	500
المساحة (ألف هك)	20.6	20.0	21.3	15.8	15.5	15.2
المردود (طن/هك)	22.6	23.2	26.7	31.5	30.3	32.8

كما تم تسجيل مستوى هام لصادرات الدلاع للموسم السابع على التوالي حيث بلغت الكميات المصدرة 17.8 ألف طن مقابل 16.7 ألف طن خلال سنة 2011، وقد وجهت هذه الكميات أغلبها إلى الأسواق الإيطالية (31%) والفرنسية (25 %) والجزائرية (27 %).

وتتمثل التوقعات لموسم 2013/2012 في إنتاج 500 ألف طن.

6- البصل :

سجـلت زراعة البصـل خـلال موسم 2012/2011 مقارنة بالموسم المنقضي نموا طفيفا بنسبة 1.4 % ، مع الإشارة أن المردود قد سجل شبه استقرارا في حدود 21.5 طن/هك واتسم الموسم بتزويد منتظم بفضل تلاحق المواسم.

تطور زراعة البصل

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج (ألف طن)	360	365	350	362	350	355
المساحة (ألف هك)	17.0	17.4	16.3	16.6	16.2	16.5
المردود (طن/هك)	21.2	21.0	21.5	21.8	21.6	21.5

وبخصوص موسم 2013/2012، تتمثل التوقعات في بلوغ إنتاج يقدر بـ 360 ألف طن على مساحة 16.5 ألف هك أي بلوغ إنتاجية تقدر بـ 21.8 طن/هك.

VI- تربية الماشية

1- إنجازات سنة 2012 :

سجل قطاع تربية الماشية خلال سنة 2012 تطورا هاما في مستوى إنتاج اللحوم البيضاء الصافية في مجملها بنسبة قاربت 25% بينما تراجع مستوى إنتاج اللحوم الحمراء الصافية بحوالي 2% ، كما تطور كل من إنتاج البيض والألبان بنسب 5.5% و3.5% على التوالي.

وقد تواصل خلال سنة 2012 اتخاذ وتنفيذ عدد من الإجراءات التي من شأنها أن تدعم أداء القطاع من ناحية و تمكن من مزيد تنظيم مختلف حلقات منظومات المنتوجات الحيوانية.

ففي مجال إتمام النصوص التطبيقية لقانون تربية الماشية ، تواصل إصدار عدد من القرارات والأوامر لمزيد تنظيم هذا النشاط ودفعه. وقد شملت هذه النصوص خلال سنوات 2009 و2010 و2011 خاصة تنظيم إنتاج الفحول والتخصيب الاصطناعي ومراقبة الإنتاجية و التشجيع على الاستثمار في مجال تربية الأبقار الحلوب، المخطط المديري للمسالخ ترسيم الحيوانات بسجلات الترقيم وإتمام قائمة الأمراض الحيوانية التي تخضع للتراتيب و الإجراءات العامة لمقاومتها.

كما شملت في مجال مزيد تنظيم وتحسين ظروف عملية تجميع الحليب ونقله تم إصدار كراس الشروط المتعلق بإحداث مراكز تجميع ونقل الحليب. وفي مجال تحسين نوعية الأغذية الحيوانية تم إحداث المخبر المركزي لتحليل الأغذية الحيوانية الذي انطلق في عمله بداية من شهر أكتوبر 2011.

ومن ناحية أخرى وللضغط على كلفة المنتجات الحيوانية على إثر الارتفاع الهام الذي شهدته أسعار المواد الأولية الموردة والموجهة لتغذية الحيوانات بالمقارنة لسنة 2010 ، تم منذ منتصف شهر فيفري 2011 حذف الأداء على القيمة المضافة الموظفة عند توريد مادتي حبوب الذرى وفيتورة الصوجا وكذلك عند تصنيع العلف المركب.

كما اهتمت الإجراءات المتخذة لفائدة القطاع خلال سنة 2012 خاصة بما يلي :

- في مجال العمل على تحسين جودة المنتجات الحيوانية ومزيد تثمينها تم إصدار قرارين من وزير الفلاحة ووزير الصحة يتعلق الأول بضبط قائمة الحيوانات المعنية بالاسترسال ومنتجاتها وطريقة استرسالها ويتعلق الثاني بضبط النظام الخصوصي لاسترسال الأبقار ولحومها.
- في مجال حماية الصحة الحيوانية تم إصدار قرار من وزير الفلاحة ووزير الداخلية ووزير الصحة يتعلق بضبط اليقظة والتحكم في المخاطر الصحية والاجراءات الخصوصية لمقاومة مرض طاعون المجترات الصغرى. كما تم إصدار قرار من وزير الفلاحة يتعلق بمنع استيراد وعبور الابقار والأغنام والماعز و بذورها وأجنتها من البلدان الموبوءة بفيروس الشملنبرغ.

- في مجال المحافظة على مردودية منظومة الألبان وديمومتها خاصة على إثر الصعوبات التي عاشتها بسبب الارتفاع الهام الذي سجله مستوى أسعار الأعلاف الموردة ، تم إقرار الترفيع في السعر الأدنى للحليب عند الإنتاج ب 120 مليم اللتر.

- وفي مجال العمل على إحكام تسيير منظومة الألبان خلال فترة ذروة الإنتاج وحماية المنتوج من الإتلاف تم إصدار أمر يتعلق بإحداث منحة بعنوان مساهمة الدولة في كلفة تجفيف الحليب الطازج المنتج محليا وضبط شروط الانتفاع بها وإسنادها.

- وبخصوص قطاع الدواجن الذي يعد من أهم القطاعات باعتباره يوفر كامل حاجياتنا من اللحوم البيضاء وبيض الاستهلاك، والذي كان يخضع إلى نظام برمجة الإنتاج تشرف عليها الإدارة بتحديد الكميات المزمع إنتاجها بالتشاور مع مختلف الأطراف المعنية وتحديد عدد الأمهات التي يتم توريدها سنويا وإسناد الحصص للمربين ، فقد تم بعد درس الموضوع ومناقشته مع مختلف المتدخلين إقرار تحرير هذا النشاط قصد خلق مناخ من المنافسة بين مختلف المربين وجعلهم دائمي البحث عن سبل تطوير المنتوج و مواكبة متطلبات المستهلك والتحكم في كلفة الإنتاج. ويقوم المجمع المهني المشترك لمنتجات الدواجن والأرانب بالتنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة المنظومة للحرص على توازنها واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الحاجة لضمان حقوق كل الأطراف.

أ- الأعلاف المزروعة :

سجل إنتاج الأعلاف الخريفية لموسم 2011-2012 نتائج طيبة نتيجة للعوامل المناخية الملائمة المسجلة خلال الموسم ، و يتوزع هذا الإنتاج حسب الأصناف كما يلي :

- القرط : 825 ألف طن مقابل وهو بذلك يكون في مستوى إنتاج موسم 2011/2010،
- السيلاج: 492.4 ألف طن مقابل 545.2 ألف طن خلال موسم 2011/2010،
- أعلاف خضراء: 2.630 مليون طن مقابل 2.678مليون طن خلال موسم 2011/2010،
- بذورالقصيبة: 36 ألف طن مقابل 38.4 ألف طن خلال موسم 2011/2010.

كما قدر إنتاج الأعلاف الصيفية بحوالي 720 ألف طن مقابل 906 ألف طن تم انتاجها خلال الموسم المنقضي أي بتراجع بنسبة 20% يعود إلى انخفاض مساحات الدرع العلفي. ويتوزع هذا الإنتاج حسب الأصناف كما يلي :

- الدرع العلفي : 390.5 ألف طن مقابل 600 ألف طن خلال موسم 2010/2009.
- الذرة العلفية : 137 ألف طن مقابل 130 ألف طن خلال موسم 2010/2009.
- الفصة: 192 ألف طن مقابل 176 ألف طن خلال موسم 2010/2009.

ويعود الانخفاض الحاصل في إنتاج الأعلاف الصيفية إلى النقص الحاصل في المساحات المزروعة أعلافا صيفية وخاصة الدرع العلفي باعتبار الزيادة الحاصلة في المساحات الخريفية ، نتيجة الظروف المناخية الملائمة التي ميزت الموسم.

ب- المخلفات الزراعية والصناعية :

تواصل خلال موسم 2011-2012 استغلال المخلفات الزراعية والصناعية. ويقدر إنتاج التبن الذي يعد من أهم المخلفات الزراعية بحوالي 1.3 مليون طن مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 7% بالمقارنة مع مستوى إنتاج الموسم الفارط الذي كان هاما حيث قدر في حدود 1.4 مليون طن.

ج- الأعلاف المركبة :

بلغ إنتاج الأعلاف المركبة خلال سنة 2011 حوالي 1.62 مليون طن وهو بذلك يسجل تراجعا بنسبة 15% بالمقارنة مع مستوى إنتاج سنة 2010. أما خلال سنة 2012 فينتظر أن يكون الإنتاج في حدود مستوى سنة 2011.

يبلغ العدد الجملي لمصانع الأعلاف 190 وحدة خلال سنة 2011 بطاقة إنتاج تفوق 2.3 مليون طن في السنة.

ويبين الجدول التالي تطور إنتاج الأعلاف المركبة حسب الأصناف خلال السنوات الأخيرة.

تطور إنتاج الأعلاف المركبة

الوحدة : ألف طن

نوع العلف	2008	2009	2010	2011	*2012
علف الدجاج	850	850	955	895	900
علف المجترات	720	830	936	705	700
أعلاف أخرى	20	20	20	20	20
الجملة	**1590**	**1700**	**1911**	**1620**	**1620**

* إنجازات محتملة

من ناحية أخرى، وسعيا لتزويد السوق بالأعلاف في ظروف طيبة، تم تنفيذ عدد من الإجراءات أهمها :

- مواصلة توفير الشعير العلفي من طرف ديوان الحبوب بسعر مدعم (34 دينار للقنطار).

- مواصلة تنفيذ قرار توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة المستوجبة على حبوب الذرى وفيتورة الصوجا وعلى تصنيع الأعلاف المركبة للحيوان وبعض المنتجات العلفية الأخرى الموردة والموجهة لصناعة الأعلاف المركبة للحيوانات (وهي 11 مادة: الجلبانة العلفية والخروب وفيتورة الفول السوداني وفيتورة حبوب القطن وفيتورة الكتان وفيتورة عباد الشمس وفيتورة الكولزا وفيتورة جوز الهند وفيتورة النخيل وتفل العنب وتفل اللفت السكري المخلوط بالمولاس).

- مواصلة العمل بمختلف الإجراءات التي من شأنها أن تشجع على إدماج المواد البديلة الموردة ،

- مواصلة تنفيذ مختلف البرامج الهادفة إلى تنظيم تزويد المربين بمختلف المواد العلفية مثل الشعير والسداري والعلف المركب وحبوب الذرى وقوالب الفصة،

- مواصلة تنفيذ برنامج دعم نقل الأعلاف الخشنة من مناطق الشمال إلى الجنوب بنسبة 70 % من الكلفة (2.5 مليم/كم).

- متابعة عمليات توريد الحاجيات من مواد أولية وملحقات ومستحضرات غذائية لتغطية حاجيات القطيع.

د- القطيع والإنتاج :

- **القطيع :**

بلغ حجم قطيع الأبقار خلال سنة 2012 حوالي 427 ألف أنثى منتجة منها 225 ألف من السلالة الأصيلة و 202 ألف من السلالات المحلية والمهجنة، مسجلا بذلك تراجعا طفيفا في مجمله بالمقارنة مع سنة 2011 بنسبة 0.7%.

وبخصوص قطيع الأبقار المؤصلة فبعد الاستقرار الذي سجله خلال سنة 2011 ، تطور بنسبة 1.4 %. أما قطيع الأبقار المحلية والمهجنة والذي يشهد تراجعا من سنة إلى أخرى منذ بداية العشرية الأخيرة ، فقد واصل تراجعه بنسبة 2.9% ويعود ذلك خاصة إلى تقلص حجم القطيع المحلي الذي كان بنسبة 6.8% بالمقارنة مع سنة 2011.

ويبين توزيع الوحدات المنتجة للأبقار بين مختلف جهات البلاد ما يلي :

- السلالة المؤصلة : استقر القطيع بمنطقة الشمال في مستوى 128 ألف أنثى منتجة بينما تطور بالوسط والجنوب من 93 ألف وحدة إلى 96 ألف وحدة.

-السلالة المهجنة : تطور القطيع من 82 ألف إلى 83 ألف أنثى منتجة بمنطقة الشمال بينما تراجع من 20 ألف إلى 19.4 ألف بالوسط والجنوب.

- السلالة المحلية : تراجع القطيع من 102 ألف أنثى منتجة إلى 94.3 ألف بمنطقة الشمال وتطور من 4 آلاف إلى 5 آلاف وحدة بالوسط والجنوب.

وفي إطار تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بقطاع تربية الأراخي المؤصلة المولودة محليا وتطبيقا للإجراءات الرامية إلى حذف الرخص الإدارية وتعويضها بكراسات الشروط ، تم إلى موفى شهر سبتمبر تسجيل 60 مركزا بالقائمة العامة للمراكز المطابقة لمقتضيات كراس الشروط المنظم لتعاطي نشاط تربية الأراخي المؤصلة والمولودة محليا والاتجار فيها. وتقدر طاقة استيعاب هذه المراكز بحوالى 12 ألف أرخى.

كما تم خلال سنة 2011 توريد 835 أرخى مؤصلة مقابل 1679 أرخى تم توريدها سنة 2010. و تواصلت هذه العملية بصفة محتشمة خلال سنة 2012 حيث شملت إلى موفى شهر نوفمبر 711 أرخى.

تطور توريد الأراخي

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الاراخي	2377	2477	503	300	205	878	1679	835

أما بالنسبة للأغنام، فقد بلغ القطيع خلال سنة 2012 حوالي 3.852 مليون وحدة أنثوية منتجة مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 2.8% بالمقارنة مع سنة 2011.

أما قطيع الماعز فقد سجل استقرارا بالمقارنة مع السنة الفارطة حيث بلغ 706 ألف وحدة أنثوية منتجة .

تطور القطيع

الوحدة : ألف أنثى

	2009	2010	2011	2012	نسب التطور %	
					10/11	11/12
الأبقار	440	440	430	427	-	-0.7 -
*السلالة الأصيلة	220	223	222	225	-	6.8-
*السلالات المحلية و المهجنة	220	217	208	202	- 4.1	- 1.3+
الأغنام	4075	3973	3964	3852	-	2.8 -
الماعز	811	708	704	706	-	0.3+

- الإنتاج :

*** اللحوم :**

يقدر إنتاج اللحوم الصافية خلال سنة 2012 بحوالي 308 ألف طن مقابل 271 ألف طن تم إنتاجها خلال سنة 2011 مسجلا بذلك تطورا هاما بنسبة 12.7%. ويأتي هذا التطور نتيجة ارتفاع إنتاج اللحوم البيضاء حيث تحسن مستوى إنتاج لحم الدواجن بنسبة 18% كما تطور إنتاج لحم الديك الرومي بنسبة 41% وذلك بعد التراجع الذي سجله كلا المنتجين خلال سنة 2011. وفي المقابل تراجع إنتاج اللحوم الحمراء في مجملها من 121 ألف طن خلال سنة 2011 إلى 119 ألف طن وذلك بسبب التراجع المتفاوت الأهمية الذي سجلته مختلف أنواع اللحوم.

تطور إنتاج اللحوم الصافية

(بحساب الألف طن)

	2009	2010	2011	2012	التطور %
لحم الأبقار	51.6	55.8	54.3	54.7	0.7
لحم الأغنام	49.1	50	50	47.7	4.6-
لحم الماعز	9.8	9.4	9.4	9	4.3-
لحم الدجاج	103	112.9	108	127.5	18
لحم الديك الرومي	40.6	47.8	42	59.2	41
لحوم أخرى	6.8	7.5	7.7	7.7	-
جملة اللحوم	**260.9**	**283.4**	**271.4**	**305.8**	**12.7**

ولتغطية حاجيات الاستهلاك من اللحوم تم خلال الإحدى عشرة أشهر الأولى لسنة 2012 توريد 4900 طنا ، أما خلال سنة 2011 فقد بلغ التوريد الجملي 3300 طنا.

ومن ناحية أخرى ، تمّ إلى بداية شهر أكتوبر 2012 ، توريد حوالي 2334 عجلا معدا للتسمين. أما خلال سنة 2011 ، فقد بلغ عدد العجول الضعيفة الموردة حوالي 15 ألف رأس. ويعود هذا التراجع في عدد العجول الموردة إلى الارتفاع الهام الذي سجلته أسعارها في الأسواق العالمية.

ولمجابهة حاجيات الاستهلاك من لحم الضان خلال فترة عيد الأضحى تمت برمجة توريد 100 ألف خروف. وقد بلغ عدد الخرفان الموردة فعليا 74 ألف رأس.

ينتظر أن يبلغ مستوى إنتاج دجاج اللحم خلال سنة 2012 حوالي 127 ألف طن أي بتطور بنسبة 18% مقارنة بانتاج سنة 2011. أما إنتاج لحم الديك الرومي، فينتظر أن يكون في حدود 59 ألف طن أي بتطور بنسبة 41% مقارنة مع إنتاج السنة الفارطة.

ويأتي هذا التطور الهام. بعد التراجع الذي سجله إنتاج اللحوم البيضاء خلال سنة 2011 وذلك تماشيا مع الارتفاع المسجل في مستوى الاستهلاك واستجابة القطاع لملائمة العرض مع حاجيات الاستهلاك التي سجلت تطورا هاما خلال سنة 2012 وهو ما مكن من تسجيل توازن بين العرض والطلب.

ورغم الانتظام المسجل في عملية تزويد السوق فان أسعار الدواجن عند الإنتاج سجلت ارتفاعا مشطا في بعض الفترات، حيث بلغ معدلها خلال الثمانية اشهر الأولى من السنة 2724 مليم الكغ حي مقابل 2411 مليم الكغ كمعدل خلال سنة 2011. ويعود هذا التطور في مستوى الأسعار أساسا إلى ارتفاع الطلب نتيجة التحسن الملحوظ في القطاع السياحي من ناحية والارتفاع الذي سجلته كلفة الإنتاج على اثر الارتفاع الهام لأسعار المواد العلفية بالأسواق العالمية.

وقد تم خلال شهري افريل وماي 2012 خزن كميات من دجاج اللحم شملت حوالي 286 طنا (منها 80.7 طنا عن طريق الشراء من طرف المجمع المهني المشترك لمنتوجات الدواجن والأرانب و150.8 عن طريق المناولة و54 طنا كمخزون ذاتي للمذابح) تضاف إليها 160 طن

عن طريق الشراء متبقية من سنة 2011 ليكون المخزون الجملي في حدود 446 طنا تم إلى موفى شهر أوت ترويج 384.3 طنا منها وبقي 61.7 طنا عن طريق الشراء.

كما تجدر الإشارة إلى القرار الذي تم اتخاذه بخصوص تحرير نشاط تربية الدواجن على جميع المستويات والاقتصار على الاستجابة للشروط الصحية بالنسبة لمراكز تربية أمهات الدواجن لتمكينها من توريد الأمهات. وقد واصل المجمع المهني المشترك لمنتوجات الدواجن والأرانب التنسيق بين المتدخلين على مستوى مختلف حلقات المنظومة قصد ملاءمة مستوى الإنتاج مع إمكانيات الترويج لتفادي انهيار الأسعار عند الإنتاج وارتفاعها بصفة كبيرة. وقد تم في هذا السياق الاتفاق مع مختلف المتدخلين للتقليص في مستوى الإنتاج خلال فترة عيد الأضحى عن طريق سحب بيض التفريخ لأمهات دجاج اللحم والاستعداد للقيام بعملية الخزن خلال فترة العيد لتفادي انهيار الأسعار.

*** بيض الإستهلاك :**

يقدر إنتاج بيض الاستهلاك خلال سنة 2012 وباعتبار القطاع التقليدي بحوالي 1776 مليون وحدة مقابل 1683 مليون وحدة تم إنتاجها خلال سنة 2011 مسجلا بذلك تطورا بنسبة 5.5% مقابل استقرار خلال سنة 2011.

ويقدر الإنتاج المبرمج للقطاع العصري خلال سنة 2012 بـ 1672 مليون وحدة مقابل 1576 مليون وحدة تم إنتاجها خلال سنة 2011.

وقد مكن مستوى الانتاج من تزويد السوق بصفة عادية وتكوين مخزون بلغ 45.96 مليون بيضة تم استهلاكه خلال شهر رمضان. وعلى غرار دجاج اللحم فقد شهدت اسعار البيض عند الانتاج بدورها تطورا حيث بلغ معدلها إلى شهر جويلية 2012، 141 مليم الوحدة مقابل معدل 114 مليم خلال سنة 2011 وذلك خاصة بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف بالأسواق العالمية.

*** الحليب :**

يقدر إنتاج الحليب خلال سنة 2012 بحوالي 1124 مليون طن مقابل 1088 مليون طن تم إنتاجها خلال سنة 2011، مسجلا بذلك تطورا بنسبة 3.3 % .

وقد بلغت الكميات المجمعة عبر الشبكة الوطنية لتجميع الحليب إلى موفى شهر نوفمبر 2012 حوالي 651 مليون لتر، مع الإشارة أن الكميات المجمعة خلال كامل سنة 2011 عبر شبكة تجميع الحليب بلغت حوالي 664 مليون لتر مقابل 650 مليون لتر خلال سنة 2010.

أما شبكة تجميع الحليب، فقد أصبحت إلى موفى شهر أكتوبر 2012 تعد 229 مركزا مسجلا بالقائمة الرسمية.

ومن ناحية أخرى، تواصل خلال سنة 2012 العمل ببرنامج تكوين مخزون من الحليب المعقم خلال فترة ذروة الإنتاج، و قد بلغ حجمه إلى غاية شهر ماي ، 39.1 مليون لتر، مقابل 48.5 مليون لتر خلال نفس الفترة من سنة 2011. وقد تم الانطلاق في ترويج المخزون الذي اصبح في حدود 16.6 مليون لتر خلال شهر سبتمبر مقابل 15.5 مليون لتر خلال نفس الفترة من

سنة 2011.

أما بخصوص التجفيف فلم يتم تشغيل وحدة تجفيف الحليب خلال سنة 2012 بينما تم خلال سنة 2011 تجفيف 6.5 مليون لتر مما مكن من إنتاج 500 طن من الحليب المجفف.

من ناحية أخرى ، ونظرا للتطور الهام الذي عرفته مختلف مستلزمات إنتاج الحليب وخاصة منها أسعار المواد العلفية الموردة تم خلال سنة 2012 مراجعة سعر الحليب عند الانتاج ليصبح في حدود 700 مليم للتر مقابل 580 مليم اللتر خلال سنة 2010. ما تمت مراعة منحة تجميع الحليب لتصبح 60 مليم اللتر مقابل 40 مليم كانت معتمدة منذ فترة طويلة.

ويبين الجدول التالي تطور سعر الحليب عند الإنتاج ومنحة التجميع خلال السنوات الأخيرة :

تطور سعر الحليب عند الإنتاج

مليم للتر

	ماي 2002	فيفري 2007	أوت 2007	نوفمبر 2007	جانفي 2008	نوفمبر 2008	جانفي 2010	أكتوبر 2012
حليب مبرد								
*** في الضيعة**	365	375	395					
*** في المصنع**	380	390	410	480	530			
حليب غير مبرد								
*** في الضيعة**	355	365	385					
*** في المصنع**	370	380	400	450	500	550	580	700
منحة التجميع	40	40	40	40	40	40	40	60

هـ - الصحة الحيوانية :

تعتبر الحالة الصحية للقطيع خلال سنة 2012 عادية في مجملها حيث لم يسجل خلالها حالات غير عادية من الأمراض الحيوانية. كما تواصل تنفيذ مختلف حملات التلقيح ضد أهم الأمراض وقد كانت الانجازات بصفة عامة اقل من تلك المسجلة خلال سنة 2011 كما أن نسبة تغطية القطيع المعني لا تزال في مجملها دون الهدف المرسوم المقدر بـ 80 %.

وقد بلغ عدد الحيوانات الملقحة في إطار برنامج حملات التلقيح الوطنية، خلال موسم 2012-2011 ما يلي :

- حملة التلقيح ضد الحمى القلاعية شملت 378 ألف رأس من الأبقار و 3.9 مليون رأس من الأغنام والماعز، وهو ما يمثل نسبة تغطية للقطيع بـ 73% من القطيع المعني.
- حملة التلقيح ضد جدري الأغنام شملت3.85 مليون رأس من الأغنام أي بنسبة تغطية بـ 83 %،

- حملة التلقيح ضد اللسان الأزرق شملت3.37 مليون رأس من الأغنام أي بنسبة تغطية بـ69 %،
- حملة التلقيح ضد الحمى المالطية شملت 1.36 مليون أنثى من الأغنام والماعز أي بنسبة تغطية بـ 60 %،
- حملة التلقيح ضد الإجهاض المعدي عند الأبقار شملت 70 ألف أنثى أي بنسبة تغطية بـ 64%،
- حملة التلقيح ضد داء الكلب شملت حوالي 365 ألف رأس أي بنسبة تغطية بـ 64%.

ومن ناحية أخرى ، وفي إطار المحافظة على الصحة العامة للقطيع تواصلت ببعض المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية حملات المداواة الجماعية لقطيع الأغنام والماعز ضد الطفيليات الباطنية والجلدية حيث تمت مداواة 718 مليون راس ضد الطفيليات الجلدية و 703 ألف راس ضد الطفيليات الباطنية.

كما تواصل العمل في مجال الوقاية من الأمراض الوبائية بقطاع الدواجن والأرانب التي ترتكز بالنسبة للدواجن على مراقبة منشآت تربية أمهات الدواجن والتفريخ.

ومن ناحية أخرى تواصل تنفيذ برنامج مراقبة جودة وسلامة المنتجات من اصل حيواني على غرار منتجات الصيد البحري واللحوم والألبان وكذلك برنامج المراقبة الحدودية لـ 24 مركزا حدوديا منها 6 جوية و6 بحرية و12 برية والمراقبة بمطار تونس قرطاج وميناء حلق الوادي وميناء رادس والقيام بالفحوصات السريرية للحيوانات الحية عند مرورها عبر مراكز المراقبة وأخذ عينات من المواد الغذائية ذات المصدر الحيواني قصد إجراء التحاليل اللازمة بالمخابر.

- توقعات سنة 2013 :

أ- المنتوجات الحيوانية :

ينتظر أن يسجل إنتاج اللحوم الصافية بمختلف أنواعها خلال سنة 2013 تطورا بنسبة 3% ليبلغ حوالي 315 ألف طن مقابل 306 ألف طن منتظرة خلال سنة 2012. أما إنتاج بيض الاستهلاك ، فسيكون في حدود 1.829 مليار وحدة كما سيبلغ إنتاج الحليب حوالي 1.160 مليون طن.

آفاق تطور المنتوجات الحيوانية

بحساب الألف طن

	2011	2012	2013	التطور %
لحم الأبقار	54.3	54.7	56	2.4
لحم الأغنام	50	47.7	49	2.7
لحم الماعز	9.4	9	9.2	2.2
لحم الدجاج	108	127.5	132	3.5
لحم الديك الرومي	42	59.2	61	3.0
لحوم أخرى	7.7	7.7	7.9	2.6
جملة اللحوم	**271.4**	**305.8**	**315,1**	**3.0**
بيض (مليون بيضة)	**1683**	**1776**	**1829**	**3.0**
ألبان	**1088**	**1124**	**1160**	**3.2**

ب- الصحة الحيوانية :

يتمثل برنامج حماية الصحة الحيوانية خلال موسم 2012-2013 أساسا في ما يلي :

- مراقبة ومتابعة الوضع الوبائي للأمراض الحيوانية المعروفة بأنها معدية والإعلان عنها.
- إنجاز حملات التلقيح للقطيع ضد الأمراض المعدية (الحمى القلاعية وجدري الأغنام و اللسان الأزرق و الحمى المالطية والإجهاض المعدي عند الأبقار وداء الكلب) ويتمثل الهدف في بلوغ نسبة تغطية للقطيع المعني في حدود 80%.
- تنفيذ برنامج الكشف عن النظام الصحي لقطعان المنشأ للأبقار المؤصلة الذي يستهدف قاعدة الانتخاب للأبقار المؤصلة (حوالي 36 ألف بقرة تابعة للقطاع المنظم وبعض الخواص). ويتمثل البرنامج في إخضاع القطعان إلى كشوفات سنوية عن سل الأبقار والإجهاض المعدي و يتم تعويض المربين الذين قاموا بذبح أبقارهم المصابة وتحيين قائمات القطعان السليمة من سل الأبقار والإجهاض المعدي.
- المتابعة الصحية لقطاع الدواجن عبر المراقبة الصحية لمنشات الدواجن والمذابح ومتابعة انتصاب منشات التربية و الذبح والتفريخ.
- متابعة جودة وسلامة المنتجات الحيوانية وإسناد المصادقة الصحية لمؤسسات إنتاج وتحويل وتكييف المنتجات من أصل حيواني من لحوم وألبان ومنتجات الصيد البحري.
- المراقبة الصحية البيطرية الحدودية للحيوانات والمنتجات الحيوانية عند التوريد والتصدير.

VII- الصيد البحري

1- النتائج المسجلة خلال سنة 2012 :

عرف قطاع الصيد البحري خلال سنة 2012 مواصلة تنفيذ البرامج التنموية للقطاع والمتمثلة في تطوير إنتاج تربية الأحياء المائية ليرتقي إلى نسبة 10 % من إجمالي إنتاج الصيد البحري في أفق 2014 وتطوير إنتاج ومردودية أسطول السمك الأزرق والعناية بمرحلة ما بعد الإنتاج ومواصلة المجهودات لحماية الثروات السمكية وتنميتها وترشيد استغلالها بالإضافة إلى دعم البنية الأساسية المينائية والرفع من مستوى إسداء الخدمات لفائدة البحارة.

كما شهدت سنة 2012 مواصلة العمل بمنظومة التصديق على شهادات الصيد التي انخرطت فيها بلادنا مع الدول المتعاونة في مجال الوقاية والتصدي للصيد البحري غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (Pêche INN) منذ جانفي 2010 ، وذلك لمزيد دعم المراقبة والتثبت من مصدر منتجات الصيد البحري للمحافظة على الموارد السمكية والتصرف المستديم في الثروات البحرية من ناحية، وتأمين مواصلة تصدير منتجاتنا البحرية نحو بلدان الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. كما عرفت سنة 2012 مواصلة العمل بنظام الراحة البيولوجية على امتداد ثلاث أشهر (من غرة جويلية إلى غاية نهاية سبتمبر) للسنة الرابعة على التوالي.

أما على مستوى النتائج الكمية فمن المنتظر أن يسجل الإنتاج نموا بنسبة 2 % مقابل تقلصا في الصادرات بنسبة 3 % مقارنة مع سنة 2011 .

أ – الإنتاج :

بلغ إنتاج الصيد البحري خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2012 حوالي 96.1 ألف طن مسجلا نموا بنسبة 3 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2011 .

و على ضوء النتائج المسجلة حاليا و تقديرات الإنتاج خلال الفترة المتبقية من السنة الجارية من المنتظر أن يبلغ إنتاج الصيد البحري سنة 2012 ما قدره 111 ألف طنا مسجلا تطورا بنسبة 2 % مقارنة مع سنة 2011 .

تطور إنتاج الصيد البحري

(بحساب الألف طن)

أنواع الصيد	إنتاج سنة 2011	إنتاج سنة 2012*	نسب التغيّر%
الصيد الساحلي	24.7	25.2	2+
الصيد بالجرّ	22.6	23.5	4+
الصيد بالأضواء	51.6	52.5	2+
أنواع الصيد لأخرى	10.1	9.8	3-
المجموع	109	111	2+

*إنتاج تقديري

وتتأتى هذه الزيادة من تحسن إنتاج الصيد الساحلي والجر والصيد بالأضواء بنسب تراوحت بين 2 و4 % في حين سجل إنتاج أنواع الصيد الأخرى تراجعا بنسبة 3 % جراء تقلص محاصيل صيد التن والصيد بالبحيرات والسدود.

ب – التصدير :

بلغت صادرات منتجات البحر الطازجة خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2012 ما قدره 13.6 ألف طن بقيمة 158 م د مسجلة تقلصا بنسبة 19.5 % من حيث الكمية و12 % من حيث القيمة مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2011، ويعود ذلك إلى تراجع عائداتنا من الأسماك الطازجة وبدرجة أقل القشريات والرخويات بنسب بلغت على التوالي 15 % و11 %.

و على ضوء نتائج التصدير المسجلة خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2012 وتقديرات الإنتاج و الترويج بالنسبة للفترة المتبقية من السنة الجارية ينتظر أن تبلغ صادرات منتجات البحر الطازجة خلال سنة 2012 حوالي 21 ألف طن بقيمة 244 م د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 4 % من حيث القيمة و3 % من حيث الكمية مقارنة مع سنة 2011.

ج – الإجراءات المصاحبة :

رغم الظروف الصعبة التي شهدتها البلاد خلال سنتي 2011 و2012 على إثر الثورة، عرف قطاع الصيد البحري خلال سنة 2012 مواصلة تنفيذ ومتابعة الإصلاحات والسياسات التنموية الهادفة إلى تحسين مردوديته من خلال دعم وتفعيل الإجراءات وآليات التنفيذ في مجال المحافظة على الموارد السمكية وترشيد استغلالها ومعاضدة قطاع الإنتاج عبر مزيد إحكام تنظيم ومتابعة مواسم الصيد ودعم ترويج السمك الأزرق ودفع قطاع تربية الأحياء المائية، بالإضافة الى دراسة المشاغل الظرفية والهيكلية للقطاع بإشراك واسع لممثلي الأطراف المهنية والبحثية.

ففي مجال ترشيد الاستغلال والحد من ظاهرة تفشي الصيد العشوائي واسترداد التوازنات البيولوجية للأصناف المستهدفة تم التقدم في إنجاز برنامج مراقبة مراكب الصيد البحري بواسطة الأقمار الصناعية قصد حث الوحدات المجهزة على الانخراط في هذه المنظومة، وتم في هذا الغرض التقدم بمشروع قانون ملزم لتجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 مترا بالأجهزة الطرفية لنظام المراقبة. بالإضافة إلى دعم مشروع وضع الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية الحساسة والمهددة بكثافة الاستغلال والصيد العشوائي من خلال مضاعفة حجم الإعتمادات السنوية المخصصة للغرض.

كما تواصل العمل بمبدأ الراحة البيولوجية لمدة ثلاث أشهر (من غرة جويلية إلى موفى سبتمبر) للسنة الرابعة على التوالي. وقد شمل برنامج نظام الراحة البيولوجية خلال سنة 2012 ، 197 مركب صيد (منها 182 مركب بولاية صفاقس) رصد لها إعتمادات مالية قدرها 6.9 مليون دينار وانتفع بها 2700 بحارا.

و فيما يتعلق بتقدم إنجاز الخطة الوطنية لتنمية نشاط صيد السمك الأزرق التي انطلقت خلال سنة 2001 تم إنجاز ما يلي :

- 77 وحدة صيد عصريّة و 15 مصنعا للثلج ومصنع تحويل و4 مصانع تجميد.
- اقتناء ما يفوق عن 50 وسيلة نقل مبرّدة لترويج السّمك الأزرق وإحداث حوالي 500 نقطة بيع جديدة منها 85 بالبلديّات الدّاخليّة.
- بلوغ إنتاج في حدود 50 ألف طن منها 15 ألف طنا متأتية من الوحدات الجديدة و ذلك مقابل 38 ألف طن سنة 2001.
- تطوير الطاقة الجملية للتحويل من 70 إلي ما يفوق 125 طن /يوم سنة .2012
- تطوّر كميات وقيمة صادرات مصبرات وشبه مصبرات السردينة والأنشوة حيث ارتفعت من 650 طنا سنة 2003 بقيمة 2،5 مليون دينار إلى حولي 9 آلاف طنا سنة 2012 بقيمة 62 مليون دينار.

وتجدر الإشارة أنه يجري العمل حاليا على تشخيص النقائص وإقتراح التدابير لتحسين إنتاجية المراكب المدرجة في الخطة على ضوء نتائج الدراسة التي تم إنجازها حول تقييم المردودية الاقتصادية لوحدات صيد السمك الأزرق .

أما بخصوص تربية الأحياء المائية فقد كان للإجراء المتخذ بتاريخ 16 أفريل 2010 والمتعلق بإقرار الترفيع في سقف حجم الاستثمارات الموجهة إلى مشاريع تربية الأحياء المائية بنسبة 50%، بالإضافة إلى إعفاء مستلزمات الإنتاج من دفع المعاليم الجبائية الأثر الإيجابي في مزيد دفع الاستثمار في هذا المجال، حيث تم خلال سنتي 2011 و2012 دخول إحدى عشرة مشروعا جديدا بطاقة جملية تفوق 10 آلاف طنا ، مما سيدعم مساهمة هذا القطاع في إجمالي إنتاج الصيد البحري.

أما في مجال الدراسات فقد تم منذ بداية 2012 الانطلاق في إنجاز دراسة إستشرافية حول أفاق تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك انطلاقا قصد تشخيص وضع القطاع منذ بداية الثمانينات من النواحي الفنية والاقتصادية والتنظيمية والهيكلية واقتراح مخطط تنفيذي عملي للنهوض بأدائه.

2 - التوقعات خلال سنة 2013 :

ينتظر أن يسجل إنتاج الصيد البحري خلال سنة 2013 نسبة نمو بـ 3 % مقارنة مع سنة 2012، و ستتأتى هذه الزيادة خاصة من تحسن إنتاج السمك الأزرق و تربية الأحياء المائية والصيد الساحلي .

توقعات إنتاج الصيد البحري خلال سنة 2013
(بحساب الألف الطن)

أنواع الصيد	إنتاج سنة 2011	إنتاج سنة 2012*	نسب التغيّر%
الصيد الساحلي	25.2	25.2	-
الصيد بالجرّ	23.5	24	2 +
الصيد بالأضواء	52.5	54.5	4 +
أنواع الصيد الأخرى	9.8	10.5	7 +
المجموع	111	**114.2**	3 +

* توقعات

كما يتوقع أن يتم تصدير حوالي 22 ألف طن من منتجات البحر الطازج وتحويل ما يقارب 8500 ألف طن من السردين .

VIII الموارد المائية

1- الأمطار :

أ- موسم 2011-2012 :

تميز الموسم الفلاحي 2011-2012 بظروف مناخية طيبة في مجملها، حيث تراوحت نسبة الأمطار المسجلة على مختلف الجهات الطبيعية للبلاد خلال كامل الموسم ومقارنة بالمعدلات العادية للفترة بين 73% بالجنوب الغربي 139% بالشمال الغربي.

ويبين الجدول التالي تور كميات الأمطار المسجلة خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 مقارنة بالمعدل العادي للفترة وكذلك بالكميات المسجلة خلال الموسم الفلاحي 2010-2011.

الأمطار المسجلة خلال موسمي 2011-2012 و 2010-2011

الوحدة: مليمتر

الجهة	المعدل العادي	2012-2011		2011-2010	
		الأمطار	%	الأمطار	%
الشمال الغربي	530	738	139	638	120
الشمال الشرقي	505	690	137	502	99
الوسط الغربي	285	236	83	328	115
الوسط الشرقي	265	265	100	252	95
الجنوب الغربي	103	75	73	85	83
الجنوب الشرقي	138	163	118	136	99

ويتبين من خلال الجدول أن حصيلة الأمطار المسجلة خلال موسم 2011-2012 فاقت تلك المسجلة خلال موسم 2010-2011 وذلك على جهات الشمال والوسط الشرقي والجنوب الشرقي في حين سجلت منطقتي الوسط الغربي والجنوب الغربي كميات من الأمطار أقل من تلك المسجلة خلال الموسم الفارط.

وتتوزع كميات الأمطار حسب الفصول خلال موسم 2011-2012 ومقارنة مع المعدل العادي للفترة كالآتي :

الخريف : تميز فصل الخريف بنزول كميات هامة من الأمطار فاقت المعدلات العادية للفترة وذلك على مناطق الشمال ومنطقة الجنوب الشرقي، فيما تراوحت الأمطار المسجلة مقارنة بالمعدلات العادية للفترة بين 65% بالجنوب الغربي و 92% بالوسط الغربي.

الشتاء : سجل فصل الشتاء أمطارا هامة بمناطق الشمال في حين لم تبلغ الأمطار المسجلة ببقية المناطق المعدلات العادية للفترة حيث تراوح النقص المسجل بين 74% بالجنوب الغربي و 22% بالجنوب الشرقي.

الربيع : تميزت العوامل المناخية خلال فصل الربيع بنزول كميات هامة من الأمطار شملت كل مناطق البلاد، حيث بلغت الأمطار المسجلة مقارنة بالمعدلات العادية للفترة 111% بالشمال الغربي و 179% بالوسط الشرقي و 133% بالجنوب الغربي و 153% بالجنوب الشرقي في حين قاربت الأمطار المسجلة بمنطقتي الشمال الغربي و الوسط الغربي المعدلات العادية للفترة.

الصيف : شهدت الفترة الصيفية نزول كميات متفرقة من الأمطار لم تبلغ في مجملها المعدلات العادية للفترة إلا على منطقتي الوسط الغربي و الجنوب الغربي.

و يبرز الجدول الموالي توزيع الأمطار حسب الفصول :

توزيع الامطار حسب الفصول بالمم

الجهة	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف		
	المعدل	الأمطار	النسبة	المعدل	الأمطار	النسبة	المعدل	الأمطار	النسبة	المعدل	الأمطار	النسبة
الشمال الغربي	147	258	%175	198	297	%150	144	160	%111	41	23	%57
الشمال الشرقي	163	277	%170	206	307	%149	113	94	%83	23	12	%54
الوسط الغربي	95	88	%92	70	39	%56	81	70	%86	39	40	%103
الوسط الشرقي	107	86	%81	86	66	%77	59	106	%179	12	7	%54
الجنوب الغربي	31	20	%65	38	10	%26	30	39	%133	5	5	%113
الجنوب الشرقي	43	63	%146	53	41	%78	39	59	%153	3	0	%0

ب- موسم 2012-2013 :

تميزت العوامل المناخية خلال بداية الموسم الفلاحي 2012-2013 إلى غاية 18 ديسمبر 2012 بنزول كميات من الأمطار متفاوتة الأهمية حسب الجهات، حيث فاقت المعدلات العادية للفترة بمناطق الشمال، في حين تراوح النقص مقارنة بالمعدل العادي للفترة على بقية المناطق بين 94% بجهة الجنوب الشرقي و 49% بجهة الوسط الغربي.

الأمطار المسجلة إلى غاية 18 ديسمبر 2012

مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011

الوحدة : مليمتر

الجهة	المعدل	إلى غاية 12/12/18		إلى غاية 11/12/18	
		الأمطار	النسبة	الأمطار	النسبة
الشمال الغربي	185	199	%108	271	%146
الشمال الشرقي	204	210	%103	304	%149
الوسط الغربي	109	56	%51	90	%83
الوسط الشرقي	127	52	%41	87	%69
الجنوب الغربي	38	6	%16	20	%53
الجنوب الشرقي	54	3	%6	63	%117

وتجدر الإشارة أن الأمطار المسجلة خلال بداية موسم 2012-2013 كانت أقل من تلك المسجلة خلال نفس الفترة من الموسم المنقضي و ذلك على كل الجهات الطبيعية للبلاد.

2- وضعية المياه بالسدود الكبرى:

أ – موسم 2011-2012 :

*** واردات السدود :**

بلغت إيرادات المياه بالسدود خلال موسم 2011-2012 حوالي 3771 مليون م^3 أي بنسبة 196% من المعدل العادي للموسم والمقدر بحوالي 1926 مليون م^3، مقابل 1318 مليون م^3 خلال موسم 2010-2011 وهو ما يمثل 68% من المعدل العادي.

واردات السدود خلال 2011-2012

مقارنة بالمعدل العادي وبواردات 2010-2011

الوحدة : مليون متر مكعب

الجهة	المعدل	موسم 2011-2012		موسم 2010-2011	
		الايرادات	النسبة	الايرادات	النسبة
الشمال	1621	3128	193%	1148	71%
الوسط	262	594	227%	158	60%
الوطن القبلي	43	49	114%	12	28%
المجموع	**1926**	**3771**	**%196**	**1318**	**68%**

وتجدر الإشارة أن حجم الإيرادات خلال هذا الموسم يمثل 146% من إيرادات الموسم المنقضي.

*** المخزون المائي :**

بلغت كميات المياه المخزنة بالسدود إلى غاية 31 أوت 2012 حوالي 1379 م.م^3 مقابل 1223 مليون م^3 خلال نفس الفترة من سنة 2011، و بالتالي بلغت نسبة التعبئة 69% مقابل 61% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

المخزون المائي بالسدود في 31-08-2012
مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011

الوحدة : مليون متر مكعب

السدود	الطاقة	31 أوت 2012		31 أوت 2011	
		المخزون	نسبة التعبئة	المخزون	نسبة التعبئة
الشمال	1553	1172	75%	1089	70%
الوسط	383	182	48%	121	32%
الوطن القبلي	62	25	40%	13	21%
المجموع	**1998**	**1379**	**69%**	**1223**	**61%**

ب – موسم 2012-2013 :

*** واردات السدود :**

بلغت واردات السدود من 1 سبتمبر 2011 إلى 20 ديسمبر 2012 حوالي 267 مليون م^3 أي بنسبة 44% مقارنة بالمعدل العادي للفترة المقدر بـ616 مليون متر مكعب مقابل 911 م.م^3 خلال نفس الفترة من الموسم المنقضي.

واردات السدود من 1 سبتمبر 2011 إلى 20 ديسمبر2012

الوحدة: مليون متر مكعب

السدود	المعدل	من 9/1 إلى 2012/12/20		من 9/1 إلى 2011/12/20	
		الايرادات	النسبة	الايرادات	النسبة
الشمال	445	195	44%	633	142%
الوسط	154	39	25%	263	171%
الوطن القبلي	17	34	200%	15	88%
المجموع	**616**	**267**	**44%**	**911**	**148%**

*** المخزون المتاح :**

بلغ المخزون المائي بالسدود في 20 ديسمبر 2012 حوالي 1364 مليون م3، أي بنسبة 68% من طاقة الخزن المقدرة بـ1998 مليون م3 بنقص 12% من مستوى مخزن السنة الماضية المقدر بـ1557 م.م3.

الكميات المتاحة بالسدود في 20 ديسمبر 2012

(بحساب المليون م^3)

السدود	الطاقة	في 20 ديسمبر 2012		في 20 ديسمبر 2011	
		المخزون	نسبة التعبئة	المخزون	نسبة التعبئة
الشمال	1553	1138	73%	1301	84%
الوسط	383	178	46%	231	60%
الوطن القبلي	62	48	77%	25	40%
المجموع	**1998**	**1364**	**68%**	**1557**	**78%**

ج – الانجازات في مجال سياسة المحافظة وترشيد استغلال الموارد المائية:

ترتكز السياسة المائية المنتهجةعلى 3 عناصر أساسية و هي :

- ضمان الأمن المائي واستدامته
- اعتبار التغيرات المناخية المتوقعة في رسم السياسة المائية
- مجابهة حاجيات التطور العمراني والاقتصادي.

وقد مكنت مختلف المنشآت المائية المنجزة في إطار الإستراتيجية الوطنية لتعبئة الموارد المائية من الرفع في الموارد المائية المعبئة والتي بلغت في موفى سنة 2012 حوالي 4.2 مليار م^3 سنويا مقابل 2.8 مليار م^3 عند بداية إنجاز الخطة سنة 1990 وهو ما أدى إلى بلوغ نسبة تعبئة بـ 90% مقابل 60 % سنة 1990.

و تتمثل الانجازات لمختلف عناصر الخطة إلى موفى سنة 2012 في ما يلي :

*** السدود الكبرى :**

بلغ العدد الجملي للسدود المنجزة في إطار الخطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية 16 سدا وهي سدود سجنان والحجر وسيدي عيش والرمل وزويتينة وسيدي البراق والرميل والبرك والحما والعبيد والزرقة والسفيسيفة والزياتين والكبير والمولى والقمقوم، وقد مكنت هذه المنشآت من توفير كميات تقدر بـ 660 م.م^3 في السنة.

كما يوجد حاليا 4 سدود مبرمجة في اطار الخطة الأولى، في طور الإنجاز وهي سدود الحركة والطين والمالح والدويميس في حين قاربت الأشغال المتعلقة بتحويل مياه سدود الزرقة والكبير والمولى إلى سد سيدي البراق على الانتهاء، كما بلغت نسبة تقدم الأشغال 60% لمشروع تثليث قناة سجنان-جومين-مجردة ومضاعفة قناة سيدي البراق-سجنان، أما بالنسبة للأشغال المتعلقة بتحويل مياه سدود الحركة والمالح والطين والزياتين والقمقوم والدويميس فقد بلغت نسب متفاوتة من الإنجاز.

وفي إطار الخطة العشرية الثانية (2002-2011)، فقد بلغت نسبة تقدم الانجاز لأشغال سد سراط من ولاية الكاف حوالي 60%، في حين انطلقت أشغال سد الكبير (قفصة)، إضافة إلى انطلاق الدراسات المتعلقة بإنجاز سدود ملاق العلوي وتاسة وخلاد.

*** الدراسات المائية :**

تواصل وزارة الفلاحة إنجاز دراسات مندمجة للأحواض المائية بهدف التصرف المتكامل في مختلف الموارد المائية الجوفية والسطحية وغير التقليدية من تطوير تعبئة هذه الموارد والتحكم في استغلالها.

وتتمثل مختلف الدراسات التي هي بصدد الإنجاز في ما يلي :

- تعصير شبكات القيس الهيدرومترية وتوسعتها على كافة البلاد لتصبح إرسالية المعلومات عبر GPRS عوضا عن GSM
- تركيز منظومة التصرف في الموارد المائية بإنجاز خارطة مائية
- تركيز المنظومة المعلوماتية الوطنية SINEAU
- دراسة إحداث مواقع جديدة لتغذية المائدة المائية.

*** المناطق السقوية :**

يشتمل برنامج المناطق السقوية على إحداث 6 آلاف هك خلال سنوات 2011-2012-2013 منها 3 آلاف هك مناطق سقوية عمومية، ويوجد حاليا ألفي هك في طور الإنجاز في حين يتم اعداد الدراسات المتعلقة بالالف هك الباقية.

وفي إطار تنفيذ برنامج إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية العمومية تتواصل الأشغال المتعلقة بتعصير وتعهد وصيانة المناطق السقوية على مساحة 5 آلاف هك التي تمت برمجتها لسنة 2012 في حين يتم حاليا دراسة المساحات التي تتطلب التدخل في مجالي التعهد والصيانة وتجفيف الأراضي ومعالجة التغدق.

*** الإقتصاد في الماء بالمناطق السقوية :**

بلغت مساحة الأراضي السقوية المكثفة مع نهاية 2012 حوالي 420 ألف هكتار وهو ما يمثل 8.2 % من المساحات الصالحة للزراعة. و تواصلت عملية تجهيز المناطق السقوية بالمعدات المقتصدة لمياه الري بنسق حثيث، حيث ينتظر بلوغ مساحة 370 ألف هكتار مجهزة بهذه المعدات في موفى سنة 2012 أي ما يمثل نسبة 89% من المساحات الجملية المروية.

إضافة إلى هذه المجهودات فقد تم تعزيز استعمال التقنيات الحديثة للاقتصاد في الماء (قطرة قطرة) بالمساحات السقوية و ذلك بالترفيع في نسق تجهيز المناطق السقوية بهذه المعدات لتبلغ 200 ألف هك في موفى سنة 2014.

*** الماء الصالح للشراب :**

تتواصل المجهودات في مجال الماء الصالح للشراب، حيث حضي هذا القطاع بأهمية بالغة خاصة بالمناطق الريفية، وتتمثل الأهداف المرسومة في هذا المجال في بلوغ نسبة تزويد الريف بالماء الصالح للشراب 98% في غضون سنة 2016 مقابل 95% عند نهاية 2012 وذلك في إطار مشروعي الاستثمار في قطاع المياه 2 (PISEAU2) ومشروع مياه الشرب في الريف بتمويل من البنك الإفريقي. وقد كانت الانجازات كما يلي:

- مشروع الاستثمار في قطاع المياه 2: يتواصل هذا المشروع إلى غاية سنة 2014 ويحتوي هذا البرنامج في مجال تزويد الريف بالماء الصالح للشراب على إحداث 110 مشروع جديد لفائدة 49 ألف منتفع وإعادة تهيئة 52 مشروع لفائدة 48 ألف منتفع بتكلفة جملية تقدر بـ52 م.د. وقد بلغت نسبة تقدم إنجاز هذا البرنامج إلى غاية سبتمبر 2012 حوالي 70%.

- مشروع مياه الشرب في الريف بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية الذي يتواصل إلى غاية 2016سنة ويحتوي على إحداث 161 مشروع جديد لفائدة 100 ألف منتفع و إعادة تهيئة 150 مشروع لفائدة 195 ألف منتفع وإعادة تهيئة 7 أنظمة مائية لفائدة 30 ألف منتفع بتكلفة جملية تقدر بـ188 م.د، وسيشمل هذا البرنامج 20 ولاية. أما في ما يخص تقدم إنجاز هذا البرنامج فقد تمت الموافقة على ملفات طلب العروض من طرف البنك الإفريقي للتنمية لـ10 مشاريع جديدة و14 مشروع إعادة تهيئة للماء الصالح للشرب في حين انطلقت طلبات العروض بالنسبة لبقية المشاريع المدرجة ببرنامج سنة 2012.

وبالإضافة إلى مجهود التعبئة وترشيد الاستغلال، انطلقت الوزارة في الإعداد لإنجاز دراسات استشرافية لقطاع المياه في أفق 2050 قصد وضع خطة شاملة ومتكاملة للمياه إلى ذلك الأفق، مع التأكيد على الجوانب الكمية والنوعية والأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والبحث العلمي. وقد تم استكمال منوال تمويل هذه الدراسات وتنكب المصالح المختصة حاليا في إعداد الخطوط المرجعية، ومن المنتظر أن يتم استكمالها خلال سنة 2013 حتى يتم الإعلان عن العروض لاختيار مكاتب الدراسات قصد انطلاق الدراسات خلال نفس السنة.

ومن ناحية أخرى فقد شهدت البلاد خلال هذا الموسم (2011-2012)، تتالي ظواهر مناخية قصوى تمثلت في نزول كميات هامة من الأمطار والثلوج تسببت خاصة في حصول فيضان وادي مجردة انجر عنه شل للحركة الاقتصادية وخسائر مادية هامة بالمناطق المتضررة بمناطق الشمال الغربي. ولمجابهة هذه الظواهر و الحد من مخاطرها على السكان والبنية الأساسية، قررت وزارة الفلاحة إنجاز مشروع تهيئة وادي مجردة لحماية المدن المتواجدة حول روافده من الفيضانات وذلك بانجاز حواجز ترابية و قنال تحويل مياه الفيضانات على مستوى مدينة بوسالم، حيث انطلقت الدراسات التنفيذية ودراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بهذا المشروع خلال هذه السنة.

IX - المحافظة على المياه والتربة

1- برنامج سنة 2012 :

تم تحيين الخطة الوطنية للمحافظة على المياه و التربة في شكل خطة جديدة تمتد على مدى مخططين (2007-2016) و تهدف إلى إحكام استغلال الموارد الطبيعية وحمايتها من كل أشكال التدهور وخاصة الانجراف والتصحر وتملّح الأراضي حتى تؤدي دورها الاقتصادي وتدعم مسار التنمية الجهوية والمحلية بالبلاد.

وتتمثل أهم برامج سنة 2012 في مجال المحافظة على المياه والتربة، في :

- تهيئة مصبات الأودية على مساحة 42 ألف هك،
- صيانة وتعهد 39 ألف هك من الأشغال المنجزة،
- تهيئة 500 هك من الأراضي المنحدرة باعتماد التقنيات الليّنة،
- إحداث 9 بحيرات جبلية،
- إحداث 39 وحدة لفرش المياه،
- إحداث 132 وحدة لتغذية المائدة المائية،
- اناز 424 منشاة لاصلاح وتعديل مجاري الاودية.

3- إنجازات سنة 2012 :

أ- تهيئة مصبات المياه :

تم خلال سنة 2012 تهيئة حوالي 37 ألف هك من مصبات المياه أي بنسبة إنجاز تقدر بـ88% من برنامج السنة.و قد أنجزت نسبة كبيرة من هذه الأشغال عن طريق المقاولات الخاصة في ما تكفلت الإدارة بإنجاز نسبة أخرى وذلك باستعمال الآليات التي وضعت تحت تصرفها.

ب - التعهد والصيانة :

تم خلال سنة 2012 صيانة وتعهد حوالي 31 ألف هك من الأشغال المنجزة في مجال المحافظة على المياه والتربة أي بنسبة إنجاز تناهز 79% مقارنة بالبرنامج. وقد تسارع نسق إنجاز هذا العنصر خلال السنوات الأخيرة حيث قاربت نسب الإنجاز المائة بالمائة في حين كانت هذه النسبة لا تتجاوز 20% خلال السنوات الأولى من المخطط التاسع.

ج- حماية أراضي الحبوب :

بلغت الإنجازات المتعلقة بحماية أراضي الحبوب خلال سنة 2012 حوالي 240 هك وهو ما يمثل نسبة 48% من برنامج السنة. ويتواصل إنجاز هذه الأشغال بنسق بطيء، ويعود هذا النقص في الإنجاز إلى عزوف الفلاحين الخواص على إنجاز هذه الأشغال على أراضيهم نظرا لارتفاع كلفة هذه الأشغال بالمقارنة مع التقنيات التقليدية.

د- تعبئة المياه السطحية :

بلغت الإنجازات إلى موفى سنة 2012 في مجال تعبئة مياه السيلان بواسطة منشآت المحافظة على المياه والتربة كالآتي :

- 11 منشأة لفرش المياه من جملة 39 مبرمجة أي بنسبة إنجاز بـ28%
- 135 منشأة لتغذية المائدة من جملة 132 وحدة مبرمجة أي بنسبة إنجاز بـ102%،
- بحيرة جبلية مقابل 9 وحدات مبرمجة أي بنسبـــة إنــجاز بـ11% مقابل

4- برنامج سنة 2013 :

تتمثل برامج سنة 2013 في مجال أشغال المحافظة على المياه والتربة في :

- تهيئة مصبات الأودية على مساحة 36 ألف هك منها 9540 هك ضمن مشروع التمويل الإطاري للتصرف في أحواض المياه،
- صيانة وتعهد 31 ألف هك من الأشغال المنجزة،
- تهيئة 610 هك من الأراضي المنحدرة باعتماد التقنيات الليّنة،
- إحداث 27 بحيرة جبلية ، منها 10 بحيرات ضمن مشروع التمويل الإطاري للتصرف في أحواض المياه،
- إحداث 124 وحدة لفرش مياه السيلان وتغذية المائدة المائية.

X - الغابات

تم تحيين الخطة الوطنية لتنمية الغابات و المراعي ومراجعة مكوناتها بإعداد خطة عشرية إضافية (2007-2016) تهدف بالخصوص إلى دعم عمليات التشجير الغابي والرعوي والتصرف المستديم في المنظومات الغابية والرعوية والنهوض بمتساكني الغابات وتثمين المنتوجات الغابية الخشبية وغير الخشبية والمحافظة على الغابات والأحياء البرية و المحافظة على ملك الدولة الغابي إلى جانب دعم البحث العلمي والإرشاد والتكوين.

1- برنامج سنة 2012 :

تمثلت الأهداف الكمية لقطاع الغابات خلال سنة 2012 في ما يلي :

- التشجير الغابي على مساحة 5620 هك ،
- الغراسات الرعوية على مساحة 1810 هك ،
- غراسة الهندي 1280 هك،
- تهيئة المراعي على مساحة 6410 هك ،
- تجديد الغابات على مساحة 470 هك
- تهيئة المنابت التي ستشمل 29 منبت
- مقاومة الحشرات على مساحة 5880 هك ،
- إحداث الطوابي على مسافة 315 كلم ،
- تعلية الطوابي على مسافة 900 كلم ،
- فتح مسالك غابية على مسافة 30 كلم ،
- صيانة مسالك غابية على مسافة 1072 كلم ،
- فتح قواطع نارية على مسافة 82 كلم
- صيانة قواطع نارية على مسافة 825 كلم .

2- الإنجازات المتوقعة لسنة 2012 :

تواصل خلال سنة 2012 إنجاز الخطة الوطنية الرامية إلى النهوض بالقطاع الغابي عبر المحافظة على الغابات الطبيعية وتنمية التشجير بملك الدولة الغابي ولدى الخواص وتنمية المراعي إضافة إلى حماية الأراضي المهددة بالانجراف وزحف الرمال والتصحر.

- التشجير الغابي :

بلغت المساحة المنجزة في مجال التشجير الغابي و الرعوي إلى موفى سبتمبر 2012 حوالي 3750 هك، أي بنسبة إنجاز تناهز 67% من البرنامج، وتجدر الإشارة أن المساحة المنجزة تشمل التشجير الغابي في ملك الدولة والغراسات متعددة الفوائد وغراسة مصدات الرياح والتشجير الحضري والتثبيت بالغراسات.

- **الغراسات الرعوية :**

بلغت المساحات التي شملتها الغراسات الرعوية في موفى سبتمبر 2012 حوالي 2880 هك و ذلك بنسبة إنجاز تناهز 93% من البرنامج السنوي المقدر بـ3090 هك.

- **التهيئة الرعوية :**

بلغت المساحة المخصصة للتهيئة الرعوية إلى موفى سبتمبر 2012 حوالي 5900 هك وهي تمثل 92% من المساحة المبرمجة خلال هذه الفترة و المقدرة بـ6400 هك.

- **حماية الغابات :**

تمثلت الإنجازات في مجال حماية الغابات إلى موفى سبتمبر 2012 في :

- فتح الطرائد النارية على مسافة 10 كلم أي بنسبة إنجاز 12%،
- صيانة الطرائد النارية على مسافة 531 كلم أي بنسبة إنجاز 64%،

- **مقاومة التصحر :**

بلغت الإنجازات في مجال مقاومة التصحر إلى موفى سبتمبر 2012 في :

- إحداث طوابي على مسافة 287 كلم أي بنسبة إنجاز بـ91% من البرنامج،
- تعلية طوابي على مسافة 810 كلم أي بنسبة إنجاز بـ90% من البرنامج .

2- برنامج سنة 2013 :

تتلخص أهم الأشغال الغابية ومقاومة التصحر المبرمجة لسنة 2013، في إنجاز العناصر التالية :

- التشجير الغابي على مساحة 6091 هك منها 4961 هك ضمن البرنامج الوطني و 1400 هك في إطار المشروع الثاني للتصرف المندمج للغابات،
- الغراسات الرعوية على مساحة 2310 هك، منها 1760 هك ضمن البرنامج الوطني و 550 هك ضمن المشروع الثاني للتصرف المندمج للغابات
- تهيئة المراعي على مساحة 8300 هك ضمن البرنامج الوطني ،
- تجديد الغابات على مساحة 300 هك كلها في إطار المشروع الثاني للتصرف المندمج للغابات،
- تهيئة المنابت التي ستشمل 37 منبت كلها في إطار البرنامج الوطني،
- مقاومة الحشرات على مساحة 7810 هك ضمن البرنامج الوطني ،
- إحداث الطوابي على مسافة 275 كلم ضمن البرنامج الوطني ،
- تعلية الطوابي على مسافة 818 كلم ضمن البرنامج الوطني ،
- فتح مسالك غابية على مسافة 30 كلم ضمن البرنامج الوطني ،
- صيانة مسالك غابية على مسافة 1913 كلم ضمن البرنامج الوطني ،

- فتح قواطع نارية على مسافة 550 كلم منها 525 كلم ضمن البرنامج الوطني و25 كلم في إطار المشروع الثاني للتصرف المندمج للغابات،
- صيانة قواطع نارية على مسافة 1525 كلم ضمن البرنامج الوطني.

XI - المراعي

تمسح المراعي الطبيعية والغابية حوالي 5.5 مليون هك وهي موزعة حسب ملكيتها العقارية كما يلي :

- المراعي الغابية : 970 ألف هك
- مراعي سباسب الحلفاء : 743.3 ألف هك
- مراعي إشتراكية ودولية : 2.5 مليون هك
- مراعي خاصة في منتهى الشياع : 85 ألف هك
- مراعي خاصة : 1.2 مليون هك.

وتغطي هذه المراعي حوالي 33 % من مساحة البلاد كما أنها تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا هاما حيث أنها تساهم في تغطية حاجيات القطيع من الأعلاف بنسبة تتراوح بين 15 % و 40 % حسب المناطق وحسب الظروف المناخية. كما تساهم هذه المراعي في المحافظة على التربة وعلى المنشآت ضد مختلف أنواع التدهور وفي المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي.

وبعد التراجع الذي سجلته انجازات سنة 2011 في مجال أشغال تنمية المراعي بسبب الصعوبات التي عرفتها البلاد على اثر الثورة ، تم خلال سنة 2012 تسجيل تحسن في نسق انجاز مختلف البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تنمية وترشيد استغلال هذه المراعي.

1- الإنجازات خلال سنة 2012 :

يقوم ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى بإنجاز أشغال التنمية والحماية على الأراضي الخاصة ، وتقوم الإدارة العامة للغابات بإنجاز برامجها على الأراضي الإشتراكية، كما يقوم ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي بأشغال تنمية المراعي على الأراضي الخاصة.

وقد شملت إنجازات أشغال غراسة الشجيرات العلفية بما فيها الهندي الأملس، خلال سنة 2012 حوالي 5 آلاف هك أما أشغال تهيئة المراعي والمتمثلة في الاستزراع و الحماية ، فقد بلغت حوالي 15.76 ألف هك مقابل 1177 هك و 10.4 ألف هك على التوالي خلال سنة 2011 ، وهو ما يدل على استعادة النشاط لنسقه بعد الصعوبات التي شهدها خلال سنة 2011 والتي أثرت سلبا على مستوى الانجازات. وتتوزع هذه الإنجازات حسب المتدخلين طبقا للجدول التالي :

إنجازات أشغال تنمية المراعي
خلال سنة 2012

الوحدة: هك

	غراسة الشجيرات العلفية	تهيئة المراعي
الإدارة العامة للغابات	3090	6410
ديوان تربية الماشية و وفير المرعى	1351	7917
ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي	595	1429
المجموع	**5036**	**15756**

2- توقعات سنة 2013 :

ينتظر أن تشمل أشغال التنمية الرعوية خلال سنة 2013 حوالي 11.5 ألف هك في مجال غراسة الشجيرات العلفية والهندي الأملس وحوالي 20 ألف هك في مجال تهيئة المراعي ، وتتوزع هذه التوقعات حسب المتدخلين طبقا للجدول التالي :

توقعات أشغال تنمية المراعي
خلال سنة 2013

الوحدة: هك

	غراسة الشجيرات العلفية	تهيئة المراعي
الإدارة العامة للغابات	4830	8300
ديوان تربية الماشية و وفير المرعى	6042	9500
ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي	585	2340
المجموع	**11457**	**20140**